الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي و استشراف

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تحت عنوان :

الأمن الغذائي و الإكتفاء الذاتي في الجزائر
دراسة تحليلية (1990-2025)

من إعداد الطالبتين:

✓ بوعلام زهيرة

تحت إشراف الأستاذ :

أ.د/ زدون جمال

أعضاء لجنة المناقشة

د.	مركز جامعي بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	رئيسا
أ.د. زدون جمال	مركز جامعي بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	مشرفا و مقررا
د.	مركز جامعي بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019–2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

نتوجه باول شكرنا وحمدنا لله عز وجل الذي انار دربنا و سدد خطانا ووفقنا في انجاز هذا العمل عملا بقوله " **و ان شكرتم لأزيدنكم**"

الى من اوصانا بطلب العلم ، سيدنا محمد حبيبنا و رسولنا وشفيعنا الكريم، الصادق الامين صلى الله عليه و سلم

نتوجه بالشكر الجزيل لمن امد لنا يد المساعدة لاتمام هذا العمل المتواضع وله منا اسمى ايات الشكر و الامتنان الى استاذي و مشرفي الدكتور " **زدون جمال** " الذي كلما سالت عن المعرفة زودني بها و ساعدني في متابعة و تصميم هذا العمل اسال الله ان يطيل في عمره و ينير دربه ليبقى في طريق العلم و العلماء فاليك مني يا استاذي فائق التقدير و الاحترام.....

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرين لما سيبدونه من مقترحات قيمة على هذا العمل .

و بالغ الشكر و فائق التقدير الى كل اساتذة معهد العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية لجامعة بلحاج بوشعيب .

الاهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة

إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير " والدي العزيز "

إلى ملاكي في الحياة

إلى معنى الحب و الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة

و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي

و في حنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب " أمي الحبيبة "

إلى من كانوا ملاذي و ملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم و اتمنى أن يفتقدوني

إخوتي " هدى – كوثر – بشرى – هيفاء "

إلى الروح التي تسكن روحي " زوجي العزيز " وائل بومدين "

إلى العزيزة إلى قلبي أمي الثانية والدة زوجي " بن عطية خيرة "

إلى كل من ساعدني في اتمام هذا البحث من بعيد أو قريب

أصدقائي و أقاربي (مزراق عبد الغني – حاج علي أمينة – عقاد بدور – بوزي نرجس)

مقدمة عامة

المقدّمـــة:

يعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة أي بلد على توفير احتياجات الغذاء الأساسية للسكان بشكل دائم ومستمر، و يتم ذلك عن طريق الإنتاج المحلي للمواد الغذائية أو عن طريق استيرادها من الخارج، ولم تعد مشكلة الغذاء في الوقت الحاضر مشكلة اقتصادية فحسب بل أصبحت في المقام الأول سياسية. فالعالم الثالث أو البلدان النامية كما يطلق عليها تعتمد في الحصول على غذائها أو النصف منه من الخارج خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تستخدم الغذاء كسلاح استراتيجي فعال تضغط به على الدول الرافضة لتنفيذ أهدافها ومخططاتها، وما يلفت الانتباه أن البلدان النامية بلدان زراعية بالدرجة الأولى حيث ترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع إلى 60% في أمريكا اللاتينية و 70% في إفريقيا و آسيا. إلا أن إنتاج هذه الدول من الغذاء لا يسد احتياجاتها الضرورية في حين أن نسبة العاملين في الزراعة لا يتجاوز 10% في البلدان المتطورة و مع ذلك فهي تعرف فائضا كبيرا في إنتاجها الزراعي بالرغم من استهلاكها الكبير للمواد الغذائية، و يعود سبب ذلك إلى ارتفاع الإنتاجية الزراعية حيث يعطي الهكتار الواحد في غرب أوروبا و أمريكا الشمالية أكثر من 25 قنطار من القمح في حين يعطي مثيله 9 قنطار في أمريكا اللاتينية و 8 قنطار في آسيا و 7 قنطار في إفريقيا ، وتتعدد أسباب ضعف إنتاجية الفلاح في العالم الثالث و يتمثل أبرزها في نقص استعمال الوسائل التقنية والافتقار إلى رؤوس الأموال اللازمة و قلة استخدام الأسمدة و إجهاد التربة.

إن نصف مليار من البشر الذين يعيشون في البلدان المتخلفة يعاني من الجوع و سوء التغذية و ما بين20 و25% من أطفالهم يموتون قبل بلوغ سن الخامسة أعوام، و من ينجو من الموت الآلاف منهم متخلفون ذهنيا لأن جهازهم العصبي و نموهم الطبيعي مشلول و حيويتهم الذهنية و البدنية ناقصة من جراء التغذية ناقصة . وهناك حوالي 800 مليون من البشر أميون و ستنتشر الأمية بين أطفالهم بالرغم من تقدم التربية المتوقع، كما أن متوسط العمر المتوقع للفرد في البلاد المتخلفة هو أقل من المتوسط في البلدان المتطورة بعشرين سنة. وهناك ثلث سكان العالم في البلدان المصنعة يتمتع ب 8/7 من الدخل العالمي و بقية الدخل 8/1 هو نصيب ثلثي العالم.

ومنذ الحرب العالمية الثانية و العالم يشهد اتجاها متعاظما نحو التكتل الاقتصادي للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة التي برزت اثر الثورة التكنولوجية في مجال الإنتاج والنقل و التسويق و البحث العلمي. و تعتبر البلدان العربية من البلدان النامية التي يجب عليها مواكبة هذه التطورات، التي

تعتبر الصناعة الحديثة أبرز وجوهها حيث تعتمد هذه الصناعة على وحدات كبيرة الحجم و وفيرة الإنتاج و الذي يتطلب تصريفه أسواقا أوسع بكثير من السوق المحلية الضيقة، كما يتطلب إقامتها توفر مبالغ كبيرة من رأس المال و مهارات بشرية فنية و إدارية عالية التأهيل، و نفقات مالية ضخمة تنفق على أعمال البحث و التطوير مما يتجاوز قدرة البلد الواحد، ولهذا فالتكامل الاقتصادي العربي يساعد الأقطار العربية على تجميع إمكانيتها الاقتصادية من أجل تحقيق مزايا التخصص و الإنتاج الكبير و اتساع حجم السوق و إخراج الاقتصاد العربي من التبعية و كل ما تعانيه من مخاطر النهب، خاصة و أن إمكانيات التكامل الاقتصادي متوفرة في الوطن العربي من موارد طبيعية ، وبيئات زراعية متباينة من حيث المناخ و التربة و بالتالي تنوع المحاصيل الزراعية، مما يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار التكامل و في التخصص الزراعي.

و الجزائر من الدول العربية و الإسلامية و الدول النامية الذي يعتبر القطاع الفلاحي فيها قطاعا أساسيا في الاقتصاد الوطني، كونه أحد الموارد الهامة للدخل الوطني، ويساهم في تأمين أغلب احتياجات السكان من الغذاء، بالإضافة إلى تشغيل العمالة و مساهمته في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات ، كما أنه يغطي احتياجات الصناعات المحلية التي تعتمد في مدخلاتها الأساسية على المنتجات الزراعية .

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إجراء تعديلات على مشاريعها الاقتصادية محاولة النهوض لمواكبة العصر و حتى لا يفوتها قطار التنمية. و من القطاعات التي رأتها أولى بالإصلاح و الاهتمام قطاع الزراعة لأنه الحل الوحيد و الوسيلة الوحيدة لضمان الاكتفاء الذاتي، ومنه يمكننا أن نطرح التساؤل التالي:

كيف هي أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر و ما مدى قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في ظل التحديات الراهنة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نطرحها في النقاط التالية:

1-ماذا نعني بالأمن الغذائي وماهي أهم المفاهيم المرتبطة به؟

2-ماهي أوضاع الأمن الغذائي في العالم والوطن العربي؟ وماهي الاستراتيجيات والسياسات المناسبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي مستقبلا؟

4- إلى أي مدى يساهم القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي.

الفرضيات: و تتمثل في:

1 –عانت وتعاني الكثير من الدول النامية و منها الدول العربية من أزمة غذائية حقيقية و تبعية غذائية للعالم الخارجي نتيجة عجزها عن توفير الغذاء لشعوبها.

2–تبعية الجزائر في توفير غذائها للعالم الخارجي نتيجة ضعف القطاع الزراعي وعجزه عن تلبية الطلب المحلي.

3–الاستراتيجيات المتخذة لتدعيم القطاع الزراعي في الجزائر غير كافية ولم ينتج عنها الدعم الكافي المطلوب للقطاع من أجل تطويره وتحديثه و تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

أهمية الدراسة: تكمن الأسباب الرئيسية لاختيار هذا الموضوع في:

1– تعتبر قضية الأمن الغذائي الركيزة الأساسية لاستراتيجية التنمية الشاملة، حيث أن مسالة الأمن الغذائي ترتبط بالأمن الوطني والوفاء بالمتطلبات الغذائية للمواطنين التي هي من ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2– خطورة الوضع الإنتاجي والاستهلاكي، والتجارة الخارجية لأهم السلع الغذائية الرئيسية، إذ اتسعت الفجوة الغذائية في الجزائر والدول العربية من سنة لأخرى، وأصبحت قضية الأمن الغذائي لها أبعاد سياسية بعد أن تحولت إلى وسيلة ضغط بيد الدول المتقدمة للتأثير على القضايا السياسية في العالم.

3– يعتبر موضوع الأمن الغذائي موضوع الساعة على الساحة العالمية و محور اهتمام الجميع بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

4– و من الناحية العلمية تتجلى أهمية بحث هذا الموضوع في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي من خلال ما يتوصل إليه من نتائج، كما يسلط الضوء على خصوصيات التنمية الزراعية في الجزائر و ذلك من خلال تقييم واقع تجربتها الراهنة في مجال توفير الأمن الغذائي.

أهداف الدراسة: و تتلخص في الآتي:

1– التعرف على مفهوم الأمن الغذائي و مدى ارتباطاته بالمفاهيم الاقتصادية الأخرى و تأثيره و تأثره بالعوامل المختلفة الاجتماعية والسياسية.

2– تشخيص وضع الأمن الغذائي العالمي والعربي و معرفة أهم مميزاته و انعكاساته، و تشخيص الأسباب التي أدت إلى تفاقم الفجوة الغذائية في الوطن العربي. مع الإشارة إلى حتمية التكامل الزراعي العربي بين الدول العربية كأداة فعالة لتحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي.

3- تشخيص وضعية الأمن الغذائي الجزائري و معرفة أسباب تفاقم الفجوة الغذائية و زيادة التبعية للعالم الخارجي، و أهم التحديات المرتبطة بإشكالية تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

4- محاولة استشراف حجم الإنتاج من القمح ، و تقدير حجم الاكتفاء الذاتي و الفجوة الغذائية خلال الفترة المستقبلية (2016- 2025).

أسباب اختيار الموضوع: و هي كالآتي:

1- توافق موضوع البحث مع طبيعة التخصص المدروس.

2- الميل إلى المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة على مستوى العالم، لاسيما أمام التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الهادف إلى خدمة مصالح التطور و التنمية.

3- الوقوف على حقائق الأمن الغذائي لماله من انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- أهمية القطاع الزراعي باعتباره المحور الرئيسي التي تدور حوله التنمية الاقتصادية في جميع بلدان العالم.

المنهج العلمي: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي و التاريخي ، حيث استخدمنا:

- **المنهج الوصفي:** الذي يعتمد على جميع البيانات و المعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة؛
- و المنهج التحليلي للوصول الى نتائج دقيقة.
- **المنهج التاريخي:** لمعرفة الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة الغذائية العالمية؛
- **المنهج التحليلي:** لاستشراف أرقام الإنتاج من القمح و كذلك تقدير معدل الاكتفاء الذاتي خلال الفترة (2016-2025).

صعوبات البحث: من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة:

- تضارب في البيانات والإحصائيات بين الجهات الوصية خاصة، وكان هذا واضحا في الأرقام بين الباحثين و المختصين من جهة و بين الجهات و المؤسسات التي تهتم بهذا الموضوع من جهة أخرى، كوزارة الفلاحة و منظمة الأغذية و الزراعة و المنظمة العربية لتنمية الزراعية،
- افتقار قطاع الزراعة إلى بيانات وإحصائيات دقيقة.
- عدم و جود قاعدة بيانات على المستوى الوطني أو حتى المحلي تعكس حقيقة الانشغالات الزراعية.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** تناول الإطار النظري للأمن الغذائي وتم التطرق فيه إلى أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي و أهم العناصر الأساسية المرتبطة به و مقومات و محددات الطلب على الغذاء.
- **الفصل الثاني:** تناول أوضاع الأمن الغذائي في العالم و الوطن العربي و أسباب أزمة الغذاء في العالم، و الفجوة الغذائية في الوطن العربي و وسائل تقليصها و مواجهتها.
- **الفصل الثالث:** تناول وضع الأمن الغذائي في الجزائر وتم التطرق فيه إلى إنتاج الغذاء بشقيه النباتي والحيواني ووضعية الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي من الغذاء. بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات المتخذة محليا لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، هذا مع دراسة تحليلية استشرافية لواقع و مستقبل إنتاج مادة أساسية هي القمح في الجزائر خلال الفترة (2016-2025).

الدراسات السابقة: لقد تمكنا من حصر أهم الدراسات السابقة في موضوع البحث وهي:

1-مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تخصص العلوم الاقتصادية للباحث: كينا عبد الحفيظ، تحت عنوان" مساهمة الصناعات في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" التي تمت مناقشتها في 2013/2012 ، وكانت فكرة الإشكالية تنصب حول مدى استطاعة الصناعات الغذائية و بالأخص ذات الاستهلاك الواسع من تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

2-مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في مجال العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تنمية للباحث فاتح حركاتي، تحت عنوان "الاكتفاء الغذائي في ظل السياسات التنموية الجديدة في الجزائر" نوقشت في 2014/2013، و كانت فكرة الإشكالية تدور حول دور القطاع الفلاحي في حل مشكلة الغذاء و تحقيق الاكتفاء الذاتي، و كيفية مساهمة السياسات التنموية في تحقيق هذا الأخير.

3-أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد للدكتورة فوزية غربي تحت عنوان "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية" نوقشت في 2008/2007 ،و كانت الإشكالية تدور حول ماهي حالة الزراعة الجزائرية و ما هو موقعها بين حالتي الاكتفاء و التبعية.

4-أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد للدكتور عيسى بن ناصر، تحت عنوان "مشكلة الغذاء في الجزائر و سياسات علاجها"، نوقشت في 2005/2004 و كانت الإشكالية تدور حول ماهي طبيعة المشكلة الغذائية في الجزائر و ماهي أسبابها و كيف يمكن معالجتها.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، الاكتفاء الذاتي، التبعية الغذائية، الإنتاج الزراعي

الفصل الأول :

الاطار النظري للأمن الغذائي

تمهيد :

حظي الأمن الغذائي بالصدارة في الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، كون أكثر من 600 مليون نسمة في العالم يعيشون تحت خط الجوع، إضافة إلى الملايين الذين يموتون بسبب نقص الغذاء والتغذية، فضلا عن ذلك فهو سلاح ذو حدين تستعمله الدول المتقدمة كوسيلة ضغط على الدولة النامية والتأثير في قراراتها السياسية، وكذلك في التحكم في الاقتصاد العالمي.

ويتمثل الأمن الغذائي للفرد في تأمين الحد الأدنى من احتياجاته للغذاء طيلة حياته، بينما يكون المقصود من الأمن الغذائي للمجتمع قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده و ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، سواء بإنتاجها محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها لاستيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي، و نظرا لضرورية الأمن الغذائي و الآثار السلبية الناجمة عن عدم تحقيقه، كان من الضروري توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية لمواجهة الظروف السياسية و الاقتصادية المتغيرة في العالم و تفادي سوء توزيع هذا المخزون، فالأمن الغذائي يتطلب توفر الفرص لكل الناس في كل الأوقات للحصول على غذاء كافي لحياة صحية و توفير هذا الغذاء بالشكل الملائم كما و نوعا، و تحقيق الأمن الغذائي لا يمكن أن يكون مطمئنا إلا بالاستناد إلى مقومات الحصول عليه و ضمان الاستمرارية في تأمين المواد الغذائية.

و يتناول هذا الفصل مختلف المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي و الغذاء وأبعاده و مؤشرات قياسه و العوامل المؤثر فيه و المقومات الأساسية لتوفيره، مع دراسة أنواع الطلب على الغذاء و محدداته و سياسات تحقيق الأمن الغذائي بصفة عامة.

I. ماهية الأمن الغذائي

تختلف مفاهيم الأمن الغذائي بتباين نظرة واضعيها، فهناك من اعتبرها مشكلة عالمية يكمن علاجها في إيجاد الحلول لإطعام سكان العالم، و هناك من اعتبرها مشكلة إقليمية يمكن علاجها على صعيد تعاون دول ذلك الإقليم، ومنهم من اعتبرها مشكلة وطنية يتم علاجها على صعيد دولة واحدة، وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي اهتماما أكبر من المنظمات الدولية والباحثين، وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي.

I. تعريف الأمن الغذائي و أبعاده :

I.1. تعريف الأمن الغذائي

1-تعريف منظمة التغذية والزراعة (FAO): [1]

عرفت منظمة الأغذية والزراعة العالمية " FAO " الأمن الغذائي على أنه "يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي يلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط ".

نلاحظ أن هذا التعريف على غرار المفهوم التقليدي للأمن الغذائي يرتبط بمصطلح الاكتفاء أي الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء للأفراد.

2-تعريف المنظمة العربية لتنمية الزراعية (AOAD):

أعطت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوما للأمن الغذائي يتمثل في " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الدولة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا والميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية " [2].

---

[1] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن ،2012، ص 26.

[2] المنظمة العربية لتنمية الزراعية، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي، في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، من 04 الى 1996/05/1، ديسمبر، القاهرة، 1996، ص28.

3-تعريف البنك الدولي:

عرّف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الأمن الغذائي على أنه:" إمكانية حصول كل الناس في كل الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم "[3].

4- تعريف الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة و الصناعة و الزراعة العربية :

هو: " تحقيق الاكتفاء الذّاتي نسبيا في مجال الغذاء حيث يتمكن البلد ومجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها من التلبية محليا لأكبر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين وذلك دون الحاجة لطلب المعونة أو الاستيراد من الخارج " [4].

5- تعريف الهلال و الصليب الأحمر:

يتم تعريف الأمن الغذائي بالاعتماد على ثلاثة عوامل أساسية:

* توفر الغذاء؛
* إمكانية الوصول إلى الغذاء؛
* استخدام الغذاء.

ويصح القول:

- بأن الفرد والأسرة أو المجتمع أو منطقة أو دولة يتمتعون بالأمن الغذائي عندما يتاح للجميع في أي وقت الإمكانية المادية والقدرة الاقتصادية لشراء أو إنتاج أو الحصول أو استهلاك غذاء كافي وصحي ومغذي يلبي احتياجاتهم، بما يتفق مع أذواقهم ويمكنهم بالقيام بنشاط[5].

- كما أن توفر الغذاء على المستوى الوطني والإقليمي أو المحلي يعني أن الغذاء متوفر شكليا لأنه قد تم إنتاجه وتجهيزه، استيراده أو نقله. على سبيل المثال، يتوفر الغذاء لأنه يمكن أن يكون موجودا في

---

[3] عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسات علاجها "دراسة تحليلية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة، الجزائر،2004 -2005، ص ص 11-12.

[4] الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية، 5 أفريل 1980، ص 330.

[5] évaluer Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge, Comment la sécurité alimentaire, 2005, p7.

الأسواق، ولأنه ينتج في المزارع أو الحدائق، أو لأنه يأتي من المساعدات الغذائية. هذا هو الطعام الذي يكون مرئيا، وفي المنطقة.

– إن توفر الغذاء هو كيف يمكن للناس الحصول على الطعام المتوفر. فعادة ما يكون الوصول إلى الغذاء عن طريق مزيج من الإنتاج المحلي، والمخزون، والشراء، والمقايضة، والهدايا، والاقتراض أو المساعدات الغذائية. ويتم ضمان إمكانية الوصول إلى الغذاء عند المجتمعات المحلية والأسر، بما في ذلك جميع الأفراد الذين تتألف منهم، ولديهم ما يكفي من الموارد والمال، وعلى سبيل المثال، إن الحصول على الغذاء اللازم لإتباع نظام غذائي متوازن يعتمد على دخل الأسرة، وتوزيع الدخل داخل الأسرة وأسعار المواد الغذائية. ويعتمد أيضا على الحقوق والامتيازات الاجتماعية والمؤسسية والتجارية للأفراد، بما في ذلك التوزيع العام للموارد وأنظمة الحماية والرعاية الاجتماعية.

– إن توفر الغذاء يمكن أن يكون محدودا بسبب انعدام الأمن المادي في حالة الصراعات، والقدرة على الصمود (وظائف موسمية في الخارج) الناجمة عن إغلاق الحدود واختفاء الحماية الاجتماعية التي كان يتمتع بها ذوي الدخل المنخفض.

– إن استخدام الغذاء هو طريقة استخدام الناس للطعام ويعتمد على نوعية تخزين المواد الغذائية والمبادئ الغذائية الأساسية والصحية للأفراد الذين يستهلكون الأطعمة. لأن هناك بعض الأمراض لا تسمح بامتصاص مثالي للعناصر الغذائية، ويتطلب النمو زيادة استهلاك بعض الأطعمة. وغالبا ما تقلل الأمراض وعدم معرفة المبادئ الغذائية الأساسية من الاستخدام الجيد للغذاء[6].

6– تعريف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر):

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، و تحسين مستوى تغطية

[6] المرجع السابق.

الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور و شتائل، و كذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف التنمية المستدامة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة " .[7]

7- المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي :

عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه " ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن، والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي ويرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل لحد الكماليات ".

ومنه أوجب الأمن الغذائي في المجتمع الاسلامي توفير الغذاء لكافة الطبقات مع ضمان الحد الأدنى لفقراء المجتمع، حيث يتمثل الحد الأدنى في الغذاء والمسكن والملبس الضروري للجميع. [8]

8- تعريف خبراء المجموعة الأوروبية :

هو عمل يهدف إلى اختفاء جميع اشكال الجوع وسوء التغذية، ويرى الخبراء أن تحقيق الأمن الغذائي يعتمد على العمل بحيث تتوفر لدى المجتمع الموارد الكافية لإنتاج الطعام أو الحصول عليه و أن يكون استخدام تلك الموارد من خلال الوسائل التي تحقق أعلى النتائج.

وترى مجموعة كبيرة من الخبراء أن الأمن الغذائي " هو قدرة وطن و إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحالات الحرجة و الطارئة و الاستثنائية "[9].

و من هنا نلاحظ أن جميع التعاريف المذكورة سابقا تركز على مفهوم التخزين فقط و ظرفية الهدف و على بعض السياسات الجزئية لمفهوم الأمن الغذائي.

و استنادا لما سبق يعرف الأمن الغذائي على أنه " التركيز على قدرة المجتمع على توفير – المستوى المحتمل – من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي

[7] وزارة الفلاحة، المخطط الوطني لتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000، ص ص 71 -72.

[8] كينه عبد الحفيظ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 5-6.

[9] فاتح حركاتي، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، دار الوفاء للطباعة، الاسكندرية، ط1، 2015، ص24.

أم الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية "، و يقصد بالمستوى المحتمل قدرة المجتمع على رفع مستوى الغذاء لأفراده إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، و انطلاقا من هذا المفهوم يمكن استخلاص المستويات المختلفة الآتية للأمن الغذائي في الشكل التالي:

-**المستوى الأول (مستوى الكفاف):** و يتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة حتى الوصول إلى درجة القضاء على الجوع نهائيا، حيث يتوافق الكفاف من الغذاء مع مفهوم حد الفقر و هو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة و منها الغذاء.

- **المستوى الثاني (المستوى المتوسط):** يأتي هذا المستوى بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل حيث تتسم المستويات المتوسطة بوجود ظاهرة سوء التغذية بدرجات تتناقص كلما اقتربنا من المستوى المحتمل. فالأمن الغذائي حسب هذا المستوى هو التخلص من ظاهرة سوء التغذية والتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الغذائية الأساسية اللازمة لجسم الإنسان ومن ثم يتعرض الفرد لسوء التغذية دون أن يتعرض لنقص الغذاء، و يتم التخلص من هذه المشكلة بكفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

-**المستوى الثالث (المستوى المحتمل):** و يتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي الضمان للفرد العادي بأن يكون قادرا على القيام بعمله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة [10].

2.ا. أبعاد الأمن الغذائي :

للأمن الغذائي أبعاد تشمل كافة المجالات منها الأبعاد الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و حتى الصحية و سنحاول التطرق لها و توضيح مفهومها كالآتي:

-البعد الاقتصادي:

إن البعد الاقتصادي للأمن الغذائي هو ذلك النوع الذي يركز على دراسة جانبي العرض والطلب على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية أو المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ومدى استقرار

[10] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

أسواق هذه السلع، وتمثل دول العالم الثالث في مجموعها منطقة قصور غذائي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد من الخارج، وهنا تتجلى خطورة الموضوع بالإضافة إلى أن واردات هذه الدول تتمثل في سلع لا يمكن لهذه الدول الاستغناء عنها لأنها كلها سلع ضرورية كالحبوب ولا سيما القمح والزيوت و الدهون و اللحوم و منتجات الألبان و السكر.

ولم يقتصر هذا الأمر على هذا الحد فقط بل نجد أن حدة هذا القصور الغذائي قد ازدادت على مر السنين مع توقع ارتفاعها مستقبلا بمعدلات أعلى، فالاعتماد الكبير على المصادر الخارجية في توفير متطلبات الغذاء أصبح عبئا أمنيا كبيرا تتكبده دول العالم الثالث لآثاره السلبية على قدرات هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة والزراعية بصورة خاصة.

إن العجز الغذائي هو نتيجة قصور الإنتاج الزراعي عن تلبية احتياجات السكان المتزايدة بشكل كبير والذي يهدد كيان السكان حاضرا و مستقبلا، و الأمر الذي يعاب على دول العالم الثالث هو توفر الموارد الزراعية الكافية و المناخ المناسب لها مع سوء التسيير و الاستغلال لهذه الموارد، حيث نلاحظ أن الإنتاج الزراعي يتسم بانخفاض معدلات نموه السنوية مقارنة بمعدلات القطاعات الأخرى، و مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي مساهمة قليلة قياسا بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و بالتالي إن توفر الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الخارجية لتغطية أي عجز غذائي هو بمثابة توفر متطلبات معيشة المجتمع من غذاء جيد وصحي، و بالتالي خلق حالة من الاستقرار الداخلي ينعكس بطبيعة الحال على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، لأن توفر المتطلبات الأساسية من الغذاء ستمكن الأفراد كعناصر أو كمورد بشري من القيام بدورهم في تحقيق هذه التنمية الاقتصادية و حتى الاجتماعية ، فعملية التنمية بمفهومها الشامل تتضمن أبعاد متعددة كلها تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رفع مستوى الأمن الغذائي من خلال عدد من العوامل نذكرها فيما يلي: [11]

1- ارتفاع مستوى الدخل القومي:

إن زيادة مقدرة الدولة على تغطية احتياجاتها الضرورية من السلع الغذائية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة سريعة و مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

[11] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-47.

الحقيقي عبر الزمن، و لقد تحقق هذا في بيئة اقتصادية متقدمة و هي اليابان حيث استطاعت اليابان سد الفجوة الغذائية بالكامل ومن ثمة نجحت في رفع مستوى الأمن الغذائي لها مع رفع مستوى التنمية الاقتصادية.

2- توفير موارد النقد الأجنبي :

تسهم عملية التنمية الاقتصادية في توفير موارد النقد الأجنبي بوسيلتين هما:

أ-زيادة صادرات الدولة عن طريق تنميتها بدرجة كبيرة بإنتاج السلع التي تملك الدولة فيها ميزة نسبية و من ثم تصديرها للخارج و الحصول على موارد النقد الأجنبي.

ب-إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات ومنع استنزاف موارد النقد الاجنبي عن طريق:

- زيادة التشابك بين مختلف القطاعات المنتجة في الاقتصاد المحلي لبعضها بإنتاج ما يعد مستلزمات إنتاج لقطاعات أخرى وهذا يزيد الاعتماد على الموارد المحلية.
- توفير الغذاء اللازم لقطاعات الاقتصاد المحلي بالكميات والنوعيات الملائمة وهذا بدوره يحد من الواردات ومن ثم توفير موارد النقد الأجنبي.

3- تقدم الصناعات الغذائية:

من المعروف أنه من أجل تحقيق الدولة تحقيق التنمية الاقتصادية يجب يتوفر لديها قطاعات صناعية متقدمة، وبالتالي صناعات غذائية متقدمة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الغذائي و من أهداف إنشاء الصناعات الغذائية تحويل فائض الإنتاج الغذائي في مواسم الوفرة إلى مواسم الشحة لاستمرار توفر الغذاء للمواطنين.

إن اعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الغذائية و الحفاظ على مستوى مستقر للأسعار و تأمين الأمن الغذائي على مدار السنة، و بالتالي فإن تقدم الصناعات الغذائية و تحسين مستوى الأمن الغذائي سيؤدي لا محالة إلى تحسين مستوى التنمية الاقتصادية[12].

[12] المرجع السابق، ص 46.

من أجل استمرار التقدم في عملية التنمية الاقتصادية يتطلب حدوث ابتكارات و اكتشافات جديدة الأمر المؤدي إلى ارتفاع مستوى التقدم التكنلوجي، و الذي بدوره يؤدي إلى تطور أساليب الإنتاج خاصة في المجال الزراعي كاستخدام المكننة الزراعية و استخدام السلالات الإنتاجية الحديثة، و كلها تؤدي إلى تطور و زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، و من ثم زيادة الإنتاج الغذائي داخل الدولة و الوصول إلى مستوى الأمن الغذائي المطلوب.

- **البعد الاجتماعي :**

يمكن توضيح هذا البعد في نقطتين هما:

- **التزايد المستمر في عدد السكان :** تجدر الاشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدول في تضييق الفجوة الغذائية، و بالنسبة للمنطقة العربية على سبيل المثال أو الدول النامية ككل تعتبر مشكلة النمو السكاني السريع سببا و نتيجة للفقر في آن و احد، إذ أن النمو السكاني السريع غالبا ما يؤدي إلى زيادة الفقر عن طريق ارتفاع معدلات الإعالة في الوقت الذي يبقى فيه إنتاج و دخل الفرد بدون تحسن ملحوظ، كما أن معدلات النمو المرتفعة ترهق ميزانية الخدمات الصحية و التعليمية، بالإضافة إلى عدم قدرة أسواق العمل على استيعاب هذه الزيادة السكانية، وهنا تتضح الكيفية التي يؤدي من خلالها النمو السكاني السريع في انشار الفقر و انعدام الأمن الغذائي .

- **مستوى الدخل :** يساهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد حيث لا يستطيع من يعيشون دون خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، و بالتالي هم يعانون بشكل أو بآخر من نقص التغذية، و مما لا شك فيه أن مستوى الدخل ينعكس على التعامل و استغلال الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي، و هو الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي بشكل عام .[13]

- **البعد السياسي:**

يمكن تقسيم هذا البعد إلى قسمين رئيسيين هما:

[13] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت ، 1998،ص ص 72-73.

- **الأبعاد السياسية و الاتفاقات الدولية لمشكلة الغذاء:** إن تأمين الغذاء لدولة أو مجموعة من الدول ضمن مجموعة سياسية لا يعتمد فقط على المقومات الطبيعية من مناخ و تربة و عمالة و غيره، و لكن يعتمد أيضا على القوة و الوزن السياسي للأمم، كما يحتاج إلى النفوذ و مدى تأثير السياسيين عليها.

لقد كشفت الدراسات أن العديد من الدول التي عانت من المجاعة و الجفاف خاصة في افريقيا كان في وقت تتوفر فيه كميات كبيرة و متنوعة من الموارد الغذائية على المستوى العالمي، و لم تستغل لإنقاذ هذه المناطق، ومن هنا يمكننا أن نفسر استخدام صفقات القمح في الضغط السياسي الدولي و خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المورد الرئيسي لسوق الحبوب العالمي، حيث تعمد أحيانا إلى تأخير شحن كميات من القمح للرد على بعض سياسات الدول و الإضرار بها مثلما فعلت مع ببنغلاديش و الاتحاد السوفياتي سابقا.

كما أن الارتباطات و الاتفاقات الدولية تؤثر بوضوح على الأمن الغذائي حيث أن الاعتماد على الموارد الذاتية في تنمية القطاع الزراعي هو المصدر الأساسي للنمو و توفير الأمن الغذائي، كما أن مشكلة هذا الأخير ترتبط بتحرير القطاع الزراعي الذي يختلف تماما في المفهوم عن التحرير الاقتصادي حيث أن تضييق التحرير الاقتصادي على كل القطاعات يختلف عنه في القطاع الزراعي و ذلك لمراعاة وجود و استمرار الدعم السلعي و السعري للسلع ذات الميزة النسبية.

- **الابعاد السياسية الإقليمية لمشكلة الغذاء:** تختلف أنظمة الحكم من دولة إلى أخرى و بالتالي تختلف درجة تدخلها و توجيهها للإنتاج حسب النظام الاقتصادي السائد، حيث يمكن إيجاز الأوضاع التي تتدخل فيها الحكومة إنتاجيا في النواحي التالية:

- قد يكون تدخل الحكومة بغرض إيجاد توازن بين نواحي الإنتاج المختلفة مثل الجانب الزراعي و الجانب الصناعي أو التحكم في الأسعار لتفادي الهبوط فيها أو ارتفاعها.
- قد تتدخل الحكومة بأن تقوم برسم سياسة زراعية خاصة[14].

[14] كينه عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

- قد يأتي تدخل الحكومة في الإنتاج الزراعي أو غيره بتحديد الملكية أو حجم الاستثمار أو تنظيم حيازة الأرض.

البعد البيئي:

قد تظهر البيئة الزراعية لأية دولة تدهورا حادا نظرا لغياب البعد البيئي عن السياسات الزراعية حيث أن عدم إعطاء الأهمية اللازمة للجوانب البيئية تؤدي بالسياسات الزراعية للإخلال بها و لمواجهة كل هذه التأثيرات البيئية و تحقيق الأمن الغذائي لابد من اتباع الآتي :

- ادخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية للمشروعات الزراعية.
- فرض قيود للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة و تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي و التكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد. [15]

II. مقومات الأمن الغذائي و محددات الطلب على الغذاء

يرتكز الأمن الغذائي على مجموعة مميزة من الركائز الأساسية تتعلق بعوامل طبيعية و بشرية و تنظيمية، كما أن محددات الطلب عوامل رئيسية أهمها الدخل و القدرة الشرائية و أذواق المستهلكين.

II.1. المقومات الأساسية للأمن الغذائي و ركائزه

سنتناول في ما يلي المقومات التي ينبغي التركيز عليها من أجل تحقيق الأمن الغذائي و هي مترابطة و يصعب النظر إلى كل واحد منها بمعزل عن العوامل الأخرى، وتتمثل هذه المقومات بما يلي: [16].

1- الأمن المائي:

[15] المرجع السابق، ص ص29-30.

[16] حيدر أحمد عباس، مقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي و ضمان استمراريتها، الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي ، جامعة دمشق، سورية،،2012، ص ص 125-126.

و يتوفر في وفرة المياه المتجددة و بشكل أساسي العمل على توفير مياه الشرب من مصادر مستقرة، و من ثم مياه الري و السقاية عبر إقامة السدود وتقنيات نقل المياه و التخزين .

إن الأمن المائي هو أكثر مقومات الأمن الغذائي حساسية و حيوية و أهمية، فبتوفره تصبح مشكلة تأمين مياه الشرب محلولة و تصبح مشكلة الأرض الزراعية قابلة للحل عبر السقاية إن كانت الأرض صالحة للزراعة أو عبر الاستصلاح، كما يمكن تأمين الظروف المناسبة لحياة الحيوانات الداجنة أيضا، لذلك فإن توفر الموارد المائية هو الحل البديل لمشاكل الأمن الغذائي.

الأراضي الصالحة للزراعة:

وتهتم باستثمار الأراضي الزراعية المتوفرة الصالحة للزراعة، و في حال ندرتها يجب العمل بسياسة استصلاح الأراضي مع التشدد و الحزم في مكافحة التصحر و حماية الغابات و المحميات الطبيعية، و العمل على حملات التشجير و زيادة المساحات الخضراء.

2- الثروة الحيوانية:

وهي مركز أساسي لتحقيق الجزء الأهم من الموارد الغذائية كاللحوم و الألبان و الأجبان، و بالتالي التطرق إلى مسائل تربية الحيوانات و الحفاظ على الأراضي الصالحة للمراعي، و على الصعيد الثروة البحرية من أسماك و مستخرجات البحر ننظر إلى وفرة الثروة السمكية و البحرية و منهجيات تربية الحيوانات و تحقيق التناسب بين مكونات الثروة الحيوانية بما يتلاءم مع التغذية المتوازنة للسكان .

3- قوة العمل :

وهنا توجد أزمة حقيقية حيث أن عمليات الإنتاج تعاني مشكلة كبيرة بسبب عدم الرغبة في العمل الزراعي، و لأن البعض يأنف من العمل في الزراعة و يفضل الاتجاه إلى العمل المكتبي بين جدران المكاتب، مما يتسبب في هجر الأراضي الزراعية، و تمثل قوة العمل الشريحة التي يمكن الاستفادة منها في العمل بغض النظر عن ماهيته، و بالتالي إن الاهتمام بتوفير القوة اللازمة للعمل في المجال الزراعي ضروري جدا.

4- الإدارة الرشيدة :

إن إدارة الموارد الغذائية و منهجية الاستثمار و التخزين هي عامل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية، وهنا نشير إلى عدة جوانب في إدارة الغذاء تتمثل في منع الهدر و نسج علاقات التبادل و التعاون التجاري الخبراتي المحلي و العالمي، ناهيك عن استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة و الصناعة الغذائية مما يؤدي إلى تطوير الصناعات الغذائية و المنتوج الغذائي عبر استخدام السماد الكيمياوي و طرائق الزراعة العضوية وتوفير المناخ الصناعي كما هو الحال في المزارع البلاستيكية، و تطبيق تقنيات الري الموفرة للمياه و سياسة تحسين الاستمطار بالعمل على تحسين الغلاف الأخضر للأرض، سواء كان بالتشجير أو بالغابات و الأشجار الحديثة أو البحيرات الاصطناعية و القنوات المائية و الإدارة الرشيدة التي تتمثل في اتخاد الإجراءات التي تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد و المساحات ، في يتعلق هذا الاستغلال الأمثل بما يلي[17] :

- مكافحة هدر المياه حيث أن طرق الري التقليدية تؤدي إلى هدر كبير في المياه يقدر ب 37 ،% أما عند انتهاج طرق ري متطورة فإنه يمكن توفير المياه المهدورة لتوظيفها في التوسع نحو ري مساحات جديدة أو استصلاحها .
- انتهاج برامج لتوفير أقصى ما يمكن من الغذاء من خلال مصادر محلية حتى لو كانت أكثر كلفة من الشراء
- ضمان نوعية و سلامة الأغذية لأن ضعف نظم مراقبة الأغذية يعرض المستهلكين لمختلف الأمراض التي تنقلها الأغذية غير السليمة.[18]
- استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة مما يمكن من استثمار الموارد الزراعية و المائية بشكل أمثل.
- تطوير الصناعة الغذائية مما يساهم في حل مشكلة الإنتاج الفائض و يمكن من تصنيعه و استهلاكه في ظروف الجفاف و الأزمات الاقتصادية ناهيك عن توفير المستلزمات الغذائية لكافة الفصول.

5- مقومات القدرة الشرائية :

[17] حيدر أحمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-138.
[18] نفس المرجع ، ص ص 136-138.

القدرة الشرائية هي القدرة المالية للمواطن وهنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء، و بما أن كل المواطنين ليسوا منتجين أو بالأحرى لا ينتجون ما يكفيهم من الطعام و هناك شرائح من المجتمع تعتمد في غذائها على الشراء من السوق، فلابد أن يكون لهذه الشرائح المقدرة المالية للحصول على الطعام و هنا تأتي أهمية توفير مناصب العمل التي تمكن من الحصول على المال من أجل تدعيم القدرة الشرائية.

لذا يجب ربط السياسة الغذائية بسوق العمل و مدى توفر فرص العمل، و توفير البيانات الأساسية اللازمة لدعم ذلك، و إيجاد نظام تسويقي فعال يساعد في تفعيل فرص العمل و بالتالي يحسن ذلك من أوضاع الأمن الغذائي .[19]

وحسب تعريف المنظمة العالمية للصحة للأمن الغذائي فإن هذا الأخير يحمل في ثناياه ثلاث ركائز أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي هي:

- **وفرة السلع الغذائية** : تتجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية أي أن الاهتمام ينصب على الكم لإن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر لجودته بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء و السلع الغذائية، و عندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية التي توسع رؤيتها إلى نوعية الغذاء .

- **وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم** : في هذه المرحلة يتوجه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى " الجودة و النوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم و الكيف في السلع الغذائية " و هنا يبدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، و بعد هذه المرحلة تأتي المرحلة الأخيرة و هي مرحلة الاستهلاك.

- **أسعار السلع في متناول المواطنين** : في هذه المرحلة يتم التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، و يقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول

[19] فاتح حركاتي مرجع سبق ذكره ، ص ص 30-31.

الجميع، أي تقليل الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، و هذا يعني إما رفع الأجور من الطبقتين الوسطى و الدنيا أو تخفيض أسعار السلع، وهذا يرجع إلى جملة من القرارات و الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية تحقيق الأمن الغذائي. [20]

II.2. سياسات تحقيق الأمن الغذائي :

1- السياسة الزراعية :

تعتبر السياسة الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها الدول للحد من العجز الغذائي الذي طالما عانت منه و الذي تزداد حدته يوما بعد آخر، حيث وجدت هذه الدول أن الخروج من هذا المأزق و إيجاد حل جذري للمشكل الغذائي يتمثل في الاهتمام بالقطاع الزراعي، و بالتالي تتجسد السياسة الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، وهناك العديد من السياسات الزراعية نذكر منها :

- **سياسة إدارة الموارد الطبيعية :** تضم هذه السياسة سياسة حماية الموارد الطبيعية و سياسة تنمية الموارد المائية لحماية المياه، كما ركزت على حماية العرض من الموارد الطبيعية بالاهتمام بتنمية الموارد من مصادرها المختلفة .

- **سياسة التنمية الريفية و الحد من الفقر:** تضم سياسة الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة و سياسة دور المرأة الريفية التي تهدف إلى دمج المرأة الريفية في عملية التنمية الزراعية و برامج شاملة للتنمية الريفية وإزالة الفقر في الريف.

- **سياسة تطوير الاستثمار والتمويل والائتمان الزراعي:** وهي سياسة تعنى بتطوير التمويل الائتماني الزراعي من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي وإعادة هيكلة المصارف الزراعية.

[20] سلاطنية بلقاسم وعرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، كلية الآداب و العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص ص 8- 9.

- **سياسة التسويق والتوزيع و التجارة الخارجية:** تضم السياسات التسويقية تحرير الأسواق و الأسعار و التجارة الداخلية و إعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص و اقتصار دور الدولة على تقديم خدمات مساعدة، و تتمثل سياسة التجارة الخارجية في التحرير الكلي للتجارة في السلع الزراعية و سياسة الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية.

- **سياسة الدعم :** و تشتمل على دعم برامج إرشادية تستهدف إدخال تقنيات حديثة في الزراعة و تربية الحيوانات و حماية الموارد الطبيعية الزراعية، و تشمل أيضا دعم و تمويل البرامج البحثية الزراعية و مشروعات مكافحة الآفات و الحشرات و دعم مشروعات تحفيز الشباب للانخراط في العمل الزراعي، و تحفيز القطاع الخاص ، و سياسة إنشاء صناديق لدعم التنمية الزراعية و السمكية، و قيام البنوك الزراعية و بنوك التنمية بتقديم بنوك ميسرة للمزارعين و مربي الماشية و الصيادين.

- **سياسة الخدمات المساندة :** تقوم هذه السياسة على تطوير و إحداث البنيات الأساسية اللازمة للبحث العلمي، كما تضم سياسات وقاية النبات و الرعاية البيطرية ودعم مؤسسات الزراعة ماليا و فنيا .

- **سياسة الأسعار الزراعية و صناديق موازنة الأسعار الزراعية :** [21] و ذلك بتطبيق سياسة الأسعار الزراعية بتحرير الأسعار عند الإنتاج و تحسينها، و التخلي عن الدعم لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الزراعية، و في حالات طارئة تطبق بعض الدول سياسة سعرية تحفيزية للمزارعين.

- تعديل الأنماط الاستهلاكية و تنمية البدائل السلعية :

إن تعديل الأنماط الاستهلاكية يجري من خلال توعية أفراد المجتمع حول أهمية التغذية بالقضاء على الأمية، و تحسين المعارف المتعلقة باختيار النظام الغذائي الكافي من الناحية التغذوية و التعريف بتقنيات إنتاج الأغذية و تجهيزها و تخزينها و مناولتها على جميع المستويات و خاصة على المستوى الأسري، و ينبغي أن توجه البرامج إلى القيادات الأسرية مع التركيز بشكل خاص على النساء،

[21] فريد كورتل، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، جامعة سكيكدة، مداخلات الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية الأمن الغذائي، بهاء الدين لنشر و التوزيع، ط1، 2012، ص ص 367- 370.

و أن تتضمن أيضا دروسا للتدبير المنزلي للفتيات، كما ينبغي التركيز على دور وسائل الإعلام الجماهيري في مجال النوعية التغذية، و الترويج للنظم الغذائية السليمة و أنماط الحياة الصحية، و يتطلب الأمر من الحكومات العمل على تقييم العرض الغذائي و الوضع التغذوي لدى السكان، وتقييم مدى العلاقة بين نوعية النظام الغذائي و الأمراض في إطار الظروف الخاصة بالبلد، ووضع السياسات الشاملة لتحسين مستويات إمدادات الأغذية و التغذية مع تكييفها بما يتفق مع الظروف المحلية للبلد، فالأمن الغذائي يستوجب توجيه الاستهلاك نحو السلع الغذائية الأسهل و الأكثر توفر سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد.

إذا إن تحديد الأهداف الغذائية بصورة واضحة يسهل اختيار الوسائل المناسبة الممثلة في أنواع و كميات السلع التي تحقق الهدف الغذائي المنشود، و كيفية جعل الزيادة في استهلاكها ممكنة من الناحية الاقتصادية.

3- إعطاء اهتمام و أولوية لموضوع التخزين الاستراتيجي لمواجهة حالات الطوارئ :

يعرف المخزون الاستراتيجي لسلع ما بأنه الكميات التي تحتفظ بها الحكومة أو القطاع الخاص من سلعة استراتيجية لمواجهة الطلب المحلي عليها خلال فترة زمنية مستقبلية، و يقصد بالمخزون الاستراتيجي من الغذاء ما يجب تخزينه من الغذاء المنتج محليا أو المستورد لتفادي آثار التغيرات العشوائية التي تهدد الأمن الغذائي.

و مما ينبغي التأكيد عليه في مفهوم المخزون الاستراتيجي هي خاصية التجدد حيث يتم إحلال كميات من الإنتاج بشكل دوري محل جزء من المخزون المتواجد في فترة زمنية سابقة[22]، و هو ما يهدف إلى المحافظة على صلاحية المادة الغذائية و صفتها التغذوية في حين تمثل الواردات و المعونات الغذائية المصدر الثاني لتكوين المخزون الاستراتيجي هذا خصوصا في دول العجز الغذائي التي فشلت في إحلال المصدر المحلي مكان المصادر الخارجية في تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء، ومن الجدير بالذكر أن لاحتياطي الغذاء ثلاث مكونات مهمة و هي :

- احتياطي الغذاء الوطني الرسمي.

[22] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سابق ذكره، ص ص 60-62.

- المخزونات التي تحتفظ بها منظمات أو الدوائر الرسمية لتسويق الغذاء لأغراض أنشطتها الروتينية المتعلقة بالبيع و الشراء.
- المخزونات التي يحتفظ بها القطاع الخاص و التي تتكون بشكل رئيسي من الفلاحين، و فيما عدا الفترة التي تسبق الحصاد مباشرة فإن مخزونات القطاع الخاص سوف تفوق عموما المخزونات الأخرى كافة.

و هكذا فإن اعتبار المخزونات الحكومية هي المكون الوحيد للأمن الغذائي هو إغفال لأهم مساهم في الأمن الغذائي هو القطاع الخاص، و تتمثل الأهداف الرئيسية لتخزين الغذاء فيما يلي :

- تثبيت أسعار السلع و المنتجات الزراعية و الغذائية عن طريق التحكم في المعروض من السوق و حسب الطلب.
- إن وجود نظام تخزين سليم لتشجيع المزارعين على تحسين إنتاجهم من دون تخوف من التذبذبات السريعة التي تؤثر سلبيا على مدخلاتهم الزراعية.
- إن الإنتاج الزراعي موسمي بطبيعته و الاستهلاك البشري مستمر و من هنا تأتي الأهمية البالغة من التخزين لإشباع رغبات و حاجات المستهلكين على مدار السنة.
- إن وجود المخزون الاحتياطي للمنتجات الغذائية الأساسية يمكن أن يكون أداة بيد الدولة لكسر حدة احتكارات القطاع الخاص .[23]

4- الطرق و وسائل النقل :

إن التطور الكبير الذي شهدته الزراعة و زيادة الفائض في الإنتاج يتطلب نقله إلى أسواق غالبا ما تكون بعيدة عن المزارع، كما أن الحاجة المتنامية من المدخلات من الأسمدة والآلات و المبيدات، تتطلب إحضارها من مناطق إنتاجها البعيدة عن المزارع. كذلك فإن التخصص في فروع الإنتاج الزراعي المتنوعة سيؤدي إلى المزيد من الحاجة للتبادل، كل ذلك يوضح الارتباط الوثيق بين تطور

[23] المرجع السابق، ص ص 60-62.

الزراعة و توفر شبكة من الطرق و وسائل النقل، فإذا لم تتوفر أصبحت عاملا محددا للتنمية الزراعية و كلما زادت الزراعة تقدما كلما زادت الحاجة إلى وسائل أسرع و أكفأ تقدما .[24]

III.3. أنواع الطلب على الغذاء و محدداته

قبل التطرق إلى محددات الطلب على الغذاء وجب علينا معرفة أنواع الطلب على الغذاء و التي جاءت على الشكل التالي:

- **طلب المستهلك على المنتجات الزراعية:** يعد الطلب على المنتجات الزراعية غير مرن نسبيا خاصة المنتجات الزراعية التي تستعمل على نطاق واسع كالبطاطا والقمح، لكن هناك بعض المنتجات الكمالية التي يكون الطلب عليها مرنا كاللحوم و الفواكه، و لكن بتغير الدخل يتأثر الطلب على بعض المحاصيل الزراعية خاصة المنتجات ذات الطلب المرن، و بتحسين المستوى المعيشي للأفراد نتيجة زيادة الدخول فإن معظم الزيادة تذهب إلى السلع غير الزراعية، لأن السلع الغذائية تعتبر أساسية لابد من اقتنائها دوما.

- **طلب المضاربة على المحاصيل الزراعية:** و هو طلب الوسطاء الذين يقومون بشراء المنتوجات الزراعية و بيعها من أجل الحصول على المنافع الناجمة عن ارتفاع الأسعار، و المضاربون هم المسيطرون على جزء كبير من نظام تسويق المنتجات الزراعية.

- **طلب المخزن:** و هو طلب المخزنين و هم يكونوا تجار أو أصحاب مطاحن أو المزارعين أنفسهم ومعظم المحاصيل تتصف بالموسمية فمثلا حصاد محصول القمح نجده على مدار السنة، و بذلك فإن جزء كبير من منتوج القمح المسوق يذهب إلى المخزنين سواء أفرادا أو دولة.

- **طلب المزارع :** و هو طلب المزارع الذي يقوم بشراء المحاصيل لتغذية مواشيه و دواجنه، و يتأثر الطلب بعدد الحيوانات و سعرها و أسعار المحاصيل الأخرى، و هناك طلبات أخرى تتمثل في الطلب على مواشي التربية و مواشي اللبن و التبن و العلف في المناطق التي لا تنتج منها كميات كافية .

- **طلب المصانع:** و يكون الطلب على المحاصيل الزراعية التي تستعمل كمادة خام في العملية التحويلية و تشمل معظم المحاصيل كالطماطم و القمح و القطن و غيرها .[25]

[24] نفس المرجع، ص 63.

أما محددات الطلب على السلع الغذائية فهي على النحو التالي :

- **الدخل :** كما هو كعروف في النظرية الاقتصادية فإن هناك علاقة طردية بين الدخل و الطلب، و نظرا لتدني دخول الأفراد في الدول النامية، فإن أي زيادة في الدخل مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، و بالتالي زيادة الطلب على الغذاء ذو الجودة العالية و الاستغناء عن السلع الرديئة.

- **السكان :** من بين محددات الطلب على الغذاء عدد السكان فهم المنتجون و المستهلكون للمنتجات الزراعية، و على الزراعة الوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، و تزايد عدد السكان يعني زيادة الطلب على الغذاء، و بالتالي يستوجب ذلك زيادة عرض السلع الغذائية و يتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي.

- **أسعار الغذاء :** إن معرفة أسعار المنتجات الزراعية مهمة للمنتجين و المستهلكين، فالمنتج يساعده ذلك على اتخاد القرارات لإعداد منتجاته للأسواق و تصريف أكبر كمية و تحقيق أكبر ربح، و أما المستهلك فيساعده ذلك على تحديد كمية و أنواع المحاصيل الزراعية التي رغب في استهلاكها، و نظرا لأهمية الأسعار في تحديد الكمية المطلوبة و المعروضة من الغذاء، فإن أصحاب النظرية التقليدية يعتقدون بإن أسعار الغذاء يجب أن تكون منخفضة للحفاظ على الأجور الحقيقية (أرثر لويس و غيره)، و لكن هذا الاعتقاد تلاشى لأن انخفاض أسعار الغذاء لا يحفز المنتج على الإنتاج، و الاعتقاد السائد هو ارتفاع أسعار الغذاء و زيادة دخل الأفراد مما يشجع المنتج على الإنتاج و ما يسمح للفرد بالقدرة على الاستهلاك .

- **تفضيلات المستهلكين :** من بين ما يحدد الطلب على الغذاء كذلك العادة أو العادات الاستهلاكية وما ألفه المجتمع من نمط استهلاكي غذائي، و التغير في الأذواق يتباين من مجتمع إلى آخر، ففي الدول ذات الدخل المرتفع يميل الأفراد إلى استهلاك السلع ذات النوعية الجيدة و ذات القيمة الغذائية العالية، أما الدول ذات الدخل المنخفض فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار مسألة الأذواق في استهلاك السلع الغذائية. [26]

وتعتبر قضية الغذاء من أهم القضايا الإستراتيجية الحيوية التي تولي لها جميع دول العالم اهتماما بالغا ، كونها ذات أبعاد سياسية و اجتماعية و اقتصادية ، فالمشكلة الغذائية تدل على توافر

---

[25] كينه عبد الحفيظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

[26] نفس المرجع، ص 61.

أعداد وفيرة من الجوعى الذين لا تتوفر لهم التغذية الكاملة و التي تمد الجسم بكل الطاقة التي يحتاجها و لكل المقادير المتنوعة لحفظ توازنه ،حيث يتم تحديدها من خلال العديد من المؤشرات كمتوسط استهلاك الفرد من الغذاء ، بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي و التي يمكن ان تكون كفيلة بالزيادة من حدة المشكلة الغذائية.

إن حل هذه المشكلة و هي مشكلة متعددة الجوانب والأوجه يحتم وضع استراتيجيات و سياسات قصد التحكم في عواقبها الكارثية على حياة الأفراد.

II. الإكتفاء الذاتي و مؤشرات قياسه و العوامل المؤثرة فيه

II. 1. الاكتفاء الذاتي و الفجوة الغذائية و أمان الغذاء :

إذا أردنا التطرق إلى مفهوم الاكتفاء الغذائي بشكل أعمق لابد لنا من التطرق للمفاهيم الاساسية المتعلقة به و من بينها ما يلي:

- **مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:**

يعرف الاكتفاء الذاتي على أنه " قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجات الغذائية الأساسية لمجموعة السكان من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا ".[27]

و هناك الاكتفاء الذاتي الذي يعرف على أنه " قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس و على الموارد و الإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجات الغذائية محليا " إلا أن هذا المفهوم قد أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

- **الطابع الإيديولوجي لهذا المفهوم** : حيث يعتبر مفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل مفهوما عاما و غير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي و تاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة أيديولوجية.

- **سببية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:** و تتجلى هذه السببية في الغموض الذي يسود الإجابة عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى ، و في هذا الصدد لابد من ربط مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الاقتصادي و المعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة.

- **عدم إمكانية تحقيق هذا المفهوم عمليا** : إذ أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلا إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة و قدرتها على الوفاء بالاحتياجات، و قد يقرر أحد الأقطار المضي في تحقيق هذا الهدف إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية و اجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية .

---

27 . غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، الأردن، 2011، ص51

- **مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم:** و يتعلق هذا التحفظ بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، حيث أن الموارد الزراعية محدودة و قطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل الاعتماد عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد.

ومنه نستنتج أن الاكتفاء الذاتي الغذائي يعني الأمن الغذائي الذاتي دون الحاجة للآخرين ، أي أن القطر أو الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين (سوق مشتركة مثلا) تريد أن تكتفي ذاتيا في تأمين الحاجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة فلا تكون عرضة لأي قدر من المخاطر التي تفرضها الظروف الخارجية، و كذلك باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية[28]، فلا تحتاج إلى إنفاق أموال بالخارج هي بحاجة لها بالداخل، و من الجدير بالذكر أن هذا التوجه شمل أيضا في حالات كثيرة " الصناعة "، و كثيرا من الدول النامية كان لديها التطلع نحو تنمية صناعية تحقق لها الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع .[29]

II.2. مؤشرات قياس الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه

II.1.2. مؤشرات الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأية دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع و استعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم حولها ومن بين أكثر المؤشرات اعتمادا ما يلي:

1- **الناتج المحلي الإجمالي** : عندما نتكلم عن اقتصاد بلد معين فإن هناك معنيين لذلك و هما الاقتصاد المحلي و الاقتصاد الوطني، و بالنسبة للأساس المحلي فإن دراسة الناتج تعبر عن مجموع الناتج و الدخل و الإنفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كان من مواطني تلك الدول أو من غير مواطنيها، فالمهم أن يكون داخل حدود الدولة .

[28] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سابق ذكره، ص 33.

[29] المرجع السابق، ص 33.

و هناك العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طرق الإنفاق و الدخل و القيمة المضافة، و هذه الأخيرة هي الأكثر استعمالا ويتم استعمالها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة و أسعار السلع و الخدمات الوسيطة، و ذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال سنة[30].

و تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد و متابعة الوضع الغذائي و التغيرات السنوية للأمن الغذائي التي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فانخفاض الناتج ينتج عنه انخفاض الدخل الوطني و بالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.

2- **الناتج المحلي الزراعي** : يعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فه بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها و هناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الزراعي و التغيرات الكبير في الناتج تأثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي، و هذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا. [31]

3- **متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:** يتم حساب متوسط الاستهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء =الاستهلاك الكلي من الغذاء / عدد السكان

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء، و يحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسين الوضع الغذائي لجميع فئات المجتمع، و خير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه، فزيادة الكمية و بأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

4- **مرونة الطلب السعرية** : تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة كالتغير في سعر هذه السلع، و تقاس بالعلاقة التالية:

---

[30] كينه عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص ص40.

[31] كينه عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة /التغير النسبي في سعر السلعة

فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فإن الطلب مرن و معنى ذلك أن الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فمعنى ذلك أن الطلب غير مرن، أي إن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر. وأما إذا كانت النسبة مساوية للواحد فمعناه أن الزيادة في الكمية المطلوبة مساوية للزيادة في الأسعار و يسمى الطلب متكافئ المرونة.

و هناك عدة عوامل تؤثر على مرونة الطلب السعرية نذكر منها :

- **وجود بدائل** : بحيث أن هذا البديل يعطي نفس المنفعة للمستهلك مما يجعل الطلب على السلع الأساسية كبير المرونة.
- **دخل المستهلك** : كلما زاد دخل المستهلك كلما كان الطلب على السلع أو الخدمات أقل مرونة و العكس بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضة حيث أن ارتفاع الأسعار و انخفاضها يؤدي إلى تغيير الكميات المطلوبة .
- **أهمية السلعة** : و هذا حسب نوع السلع ضرورية أو كمالية، فإذا كانت ضرورية فإن الطلب عليها يكون غير مرن، أما السلع الكمالية فالطلب عليها يكون مرنا.
- **نسبة المنفق على السلعة** : إذا كانت نسبة الإنفاق على سلعة صغيرة فإن الطلب يكون غير مرن، و أما إذا كان الإنفاق على السلعة كبيرا فالتوقع هنا أن يكون الطلب عليها مرنا.

اعتمادا على ما سبق نلاحظ أن الأمن الغذائي يتحقق في حالة ما إذا كان الطلب غير مرن أي أن التغير في السعر لا يقابله تغير في الكمية المطلوبة، و ذلك في الحالة التي تكون فيها دخول الأفراد مرتفعة، و بالتالي لا تتأثر بزيادة الأسعار أو وجود سلع بديلة، و بالتالي لا يتأثر الأمن الغذائي للمجتمع، و أما إذا زادت الأسعار مع عدم وجود بدائل و انخفاض دخول الأفراد، فإن الطلب في هذه الحالة يصبح مرنا، و بالتالي فإن المجتمع سيعاني من مشكلة انعدام الأمن الغذائي .

5- **مرونة الطلب الدخلية** : و يقصد بمرونة الطلب الدخلية التغير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها، لذا

فإن الطلب عندهم غير مرن، في حين أن الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخول المنخفضة يكون مرنا لأنهم يتأثرون بارتفاع أسعار السلع مما يجعلهم يتحولون إلى السلع الأخرى الأقل سعرا حتى لو كانت رديئة، و هذا ما يدفع الدولة إلى تقديم الدعم لتخفيض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج .[32]

II.2.2. العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي وحدوده :

1- العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي :

هناك جملة من العوامل التي حددها الاقتصاديون و التي تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على الوضع الغذائي للدول نجملها وهي كالآتي:

- **العوامل السياسية** : هناك عدة عقبات تواجه بعض البلدان التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي خاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، و المشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول، و خاصة ما يحدث في البلدان العربية فمثلا السودان و ما تتوفر عليه من ثروات طبيعية تمكنها من توفير احتياجاتها الغذائية، إلا أن الحرب الأهلية في جنوبها و تقسيمها استنزف منها الكثير و أبعدها عن التفكير في التنمية الزراعية، و بالإضافة إلى السودان هناك سوريا و مصر و تونس و ليبيا، و الأحداث الجارية حاليا ستؤثر بشكل كبير على وضعها الغذائي . [33]

- **العوامل التكنولوجية** : المقصود بالتكنولوجيا هنا ليس الآلات و المعدات التي تستخدم في عملية الإنتاج الزراعي، إنما التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعدنا على تحسين استثمار الماء و التربة الزراعية، لقد عرف مكتب تقييم التكنولوجيا بالكونغرس الأمريكي التكنولوجيا الحيوية على أنها " أي تكنولوجيا أو اسلوب إنتاجي يستخدم كائنات حية أو مواد من تلك الكائنات لعمل أو تعديل منتج "[34] أما المنظمة العالمية للزراعة و التغذية فعرفتها على أنها " تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتوج أو تعديله و إدخال تعديلات على النباتات و الحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة ". والملاحظ من واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وعرقلة الدول التي تعتمد في زيادة إنتاجها على التوسع الرأسي لمواجهة العجز الغذائي.[35]

---

[32] نفس المرجع السابق.

[33] كينه عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-40.

[34] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[35] منسوة أحمد، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع، الشلف، الجزائر، 2014، ص 6.

- **الموارد الطبيعية :** يرتبط الإنتاج الزراعي بظروف طبيعية عدة و يعتبر التغير المناخي أهمها، إذ أن كل تقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، وقد سادت في الألفية الأخيرة مخاوف كثيرة من مشكلة التغير المناخي لما لذلك من عواقب اجتماعية و بيئية و اقتصادية.

إن التغير المناخي هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة و أنماط الرياح و التساقطات المطرية التي تميز كل منطقة على الأرض، ومن بين الدول التي تأثرت بعامل التغير المناخي روسيا و استراليا، فالأولى شهدت ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة الأمر الذي أثر على المحصول الزراعي فيها ما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في فرض قيود على التصدير، وأما الثانية استراليا فشهدت فيضانات كبيرة أدت إلى اتلاف محاصيلها الزراعية، ما أدى إلى انخفاض الناتج الزراعي، و لكونهما من الدول الكبيرة المصدرة فإن ذلك أدى إلى تراجع العرض العالمي و بالتالي ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ما زعزع استقرار الدول التي تعتمد على الاستيراد في تحقيق أمنها الغذائي [36].

- **العوامل المادية و المالية :** بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات في هذا القطاع ضعيفة، و هي لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديمغرافي، لكن يبقى أفق امكانيات التوسع الزراعي واسعا من حيث الكميات المنتجة بالرغم من الوفرة النسبية للغذاء على الصعيد العالمي حيث تجاوزت نسبة إنتاج الغذاء خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين نسبة النمو السكاني، و كان ذلك بفضل المكاسب المحققة من إنتاجية عناصر الإنتاج، و قد تحقق ذلك نتيجة التطور الهائل في أساليب الاستغلال داخل الدول المصنعة، و ما ترافق معها بما يعرف بالثورة الخضراء داخل البلدان النامية، و التي كانت بدايتها الأولى في الهند سنة 1966، لكن و على الرغم من ذلك فإن كثير من البلدان النامية و مئات الملايين من الفقراء لا يشاركون في هذه الوفرة، و ذلك نتيجة ضعف قدرتهم الشرائية، و قد مكنت الوفرة النسبية من الغذاء من تحسين الوضعية الغذائية لقرابة ثلاثة أرباع من مجموع البشر فيما يبقى الربع يعانون من نقص خطير في الغذاء منهم 800 مليون نسمة يعانون المجاعة المزمنة لأسباب اقتصادية و سياسية و لظروف البيئية الحالية و المستقبلية[37].

1- حدود الأمن الغذائي :

هناك عدة عوامل تحدد حالة الغذاء على الصعيد العالمي أهمها ما يلي:

---

[36] نفس المرجع، ص6.

[37] كينا عبد الحفيظ، مرجع سابق ذكره، ص39.

أ- **محدودية الموارد الطبيعية :** وذلك من ناحية:

-**عامل الأرض:** لا شك أنه العامل الرئيسي في الاستغلال الزراعي وإنتاج الغذاء، لكنه مورد محدود وقد تزداد محدوديته في السنوات القادمة بفعل الزيادة السكانية التي تقلص مجال هذا المورد في ضوء محدودية التوسع الزراعي، فالمساحات الزراعية النافعة نسبة لعدد السكان تظل تتقلص باستمرار وهو ما نوضحه من خلال الجدول الآتي:[38]

جدول رقم (1) المساحات الزراعية المفيدة لبعض البلدان في العالم وفق معامل (الأرض/الإنسإن)

البلدان	الهكتار /الفرد
روسيا	1.80
أمريكا	1.75
فرنسا	0.56
أوروبا الشرقية	0.55
الاتحاد الأوروبي	0.45
الهند	0.19
الصين	0.08
اليابان	0.04
الجزائر	0.14

découverte, Source : BRUNO PARMENTIER, Nourrir L'humanité, Les grands siècle, La .Paris, 2007, p:59

يتضح لنا من الجدول أن أكبر مساحة زراعية مفيدة يمكن أن يستفيد منها الفرد توجد في روسيا بمقدار 1.80 هكتار للفرد، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بما مقداره 1.75 هكتار للفرد، ثم تقل المساحة عن الهكتار للفرد في كل من فرنسا، أوربا الشرقية، الاتحاد الأوربي، الهند، بينما تبلغ في الجزائر 0.14 هكتار للفرد بنسبة 8 % مما يتمتع به الفرد في روسيا، وتبلغ المساحة أدناها في كل من الصين، اليابان 0.08 و 0.04 هكتار للفرد على الترتيب وهو راجع لحجم السكان المرتفع.

[38] نفس المرجع، ص 50.

-**الماء:** نظرا لضرورته يبقى عنصر الماء من حيث وفرته أو ندرته في كثير من الأحيان وطرق استخدامه يشكل أهم العناصر البيئية على الإطلاق. فالماء عامل حاسم في النشاط الزراعي وتتوقف على مدى وفرته وطرق استخدامه نتائج دورة الإنتاج الزراعي. ونوضح ذلك من خلال الجدول الآتي الذي يوضح الكمية المتوسطة من الماء الضرورية للإنتاج الزراعي لبعض المحاصيل.[39]

جدول رقم (2): الحجم المتوسط من الماء الضروري للإنتاج الزراعي

المحاصيل	لتر الماء/كلغ	المحاصيل	لتر الماء/كلغ
القمح	1.1	لحم البقر	13.5
الأرز البعلي	1.4	الدجاج	4.1
الأرز المسقي	5	الحليب	3
الصويا	2.7	الجبن	5
القطن	5.2	البيض	2.7

Source : BRUNO PARMENTIER, Nourrir L'humanité, Les grands problèmes l'agriculture mondiale au 21ème siècle, La découverte, Paris, 2007, p : 65.

يتضح من الجدول أن الكمية المتوسطة الضرورية من الماء للحصول على واحد كيلوغرام من محصول ما تختلف من منتج لآخر، فتبلغ 13.5 لتر بالنسبة للحم البقر كأكبر حجم و تقدر ب 1.1 لتر بالنسبة للقمح، ويتراوح الحجم بين القيمتين2 و 5 لتر بالنسبة لمحصول (الأرز، الصويا، القطن، لحم الخنزير، الدجاج، الحليب، الجبن، البيض). كما تختلف النسب من منطقة إلى أخرى و من محصول إلى آخر، وهي تخضع لعدة عوامل مناخية وتكنولوجية و بيولوجية.

و يعتبر الماء من العناصر النادرة نسبيا، و الكمية القابلة للاستعمال لا تتعدى 03 % مما هو متاح في الطبيعة و التي تتركز في البحار والمحيطات والكتل الجليدية الكبرى المتواجدة بالقطبين الشمالي والجنوبي. إضافة إلى ندرته، يبقى الماء موزعا بصور وكميات غير متجانسة على مناطق مختلفة من الأرض. حيث تحظى البلدان الصناعية بأكبر الكميات المتاحة من الماء. كما أن الزراعة تبقى أو القطاعات الاقتصادية استخداما لعنصر الماء، حيث تتجاوز حصتها حاليا 70%. غير أنه في الآونة

[39] المرجع السابق.

الأخيرة أصبحت قطاعات النشاط الحضري والصناعي تنازع الزراعة استخدامها لهذا العنصر وتلحق به الضرر المتزايد من خلال حالات التلوث المتفاقمة، بل أصبح عنصر الماء عاملا متزايد الخطورة على الحياة الإنسانية نتيجة التقلبات المأسوية في المناخ وانعكاساتها الكارثية على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

لقد تضافرت كل هذه الأعراض وتعقدت بفعل ظاهرة أخرى لا تقل خطورة وتفاعلت معها وهي الاحتباس الحراري" بفعل الإصدار الكبير و المفرط لثاني غاز الكربون (CO2) وهو غاز ضروري للحياة على وجه الأرض .فلولا وجود ثاني غاز الكربون، يقدر الخبراء أن درجة حرارة الأرض كانت ستكون 18 ° بدلا عن 15 ° وهو المعدل المعروف حاليا.

وتشير منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي أنه من المتوقع أن ينخفض نمو الإنتاج الزراعي، فبعد إن كان نمو الإنتاج الزراعي على المستوى العالم يفوق 2 % سنويا على مدار العقود الماضية، من التوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى 1.7 % سنويا خلال العقد القادم، ومن المتوقع أن تزيد محدودية الموارد و الضغوط البيئية، و بعض مستلزمات الإنتاج ستؤثر بالسلب على حجم العرض[40]، و في هذا السياق تقترح المنظمة الاهتمام بشكل أكبر بزيادة نمو الإنتاج الزراعي المستدام، و نظرا لأن الدول النامية تملك فرصة أكبر لزيادة مساحة الأرض المخصصة للزراعة و زيادة الإنتاجية، فإن تلك الدول ستصبح المصدر الرئيسي لنمو الإنتاج الزراعي العالمي حتى 2021.

كما تبقى العوامل الديموغرافية والأنشطة العمرانية، تلحق أضرارا فادحة بالأرصدة العقارية للأراضي الزراعية، و تتمثل أهم مظاهرها في حالات الانجراف واستنزاف التربة والملوحة وتلوث المياه السطحية والباطنية بفعل الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات. وتقدر المنظمة العالمية للتغذية والزراعة أن 30% من الأراضي تبقى مهددة بالتصحر.

إلا أن الإشارة إلى هذه الجوانب المتعلقة بموضوع إنتاج الغذاء وقدرة الإنسانية على توفيره، لا تسمح لوحدها بفهم طبيعة المشكلة الغذائية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة لها، وهو ما أدى ببعض الاقتصاديين إلى محاولة فهم الأسباب والعوامل المؤدية لها . ويمكن التطرق إلى وجهتي نظر

[40] فاتح حركاتي مرجع سابق ذكره، ص ص 46-47.

الأولى تعتبر الزيادة السكانية العامل الحاسم في الموضوع، و الثانية تقدم حالة الفقر كعامل تفسير للظاهرة السابقة الذكر.

ب) الزيادة السكانية أطروحة "الانفجار الديمغرافي " :

لقد قدر عدد سكان العالم 8000 قبل الميلاد بنحو خمسة ملايين نسمة انتشروا في جميع أنحاء الأرض و في عام 1650 ميلادي قدر عددهم بنحو 545 مليون نسمة أي تضاعف بنسبة 100 %، حيث يتضاعف عدد السكان مرة كل 1500 عام، و بعد قيام الثورة الصناعية و ما واكبها من نهضة زراعية تسارعت الزيادة في عدد السكان فتضاعفت مرة ثالثة خلال خمسة و أربعين عاما فقط، و بلغ حوالي 2000 مليون خلال عام 1930 ثم تضاعف خلال 45 سنة فقط و بلغ حوالي 4000 مليون نسمة سنة ،1975 و في عام 2000 م بلغ نحو 6 مليار نسمة أي حوالي 11 مرة ما كان عليه سنة 1650 م، و تشير التوقعات إلى أن يزيد سكان العالم عن 8.5 مليار نسمة سنة 2025 و ،ن هذه الزيادة سوف تتركز في الدول النامية [41].

لقد بلور"T.R. MALTHUS" في كتابه حل نمو السكان الذي أصدره سنة 1798 (فكرة الزيادة السكانية كعامل أساسي في تفسير حالة البؤس والفقر الذي تعرفه البشرية)، حيث اعتبر أن الزيادة لدى الجنس البشري تبقى منحنى فطري مثله مثل باقي الكائنات التي تسعى مدفوعة بغريزة البقاء إلى التكاثر، وقد اعتبر أن الزيادة في موارد الغذاء تتزايد وفق متوالية حسابية، غير أن الزيادة السكانية تظل تتواصل وفقا لمتوالية هندسية وهو ما يؤدي إلى إن تتجاوز حاجات الناس من الغذاء ما هو معروض ويعتقد " T.R. MALTHUS" أن المجاعات و الحروب تبقى القانون الأقوى طبيعيا لحل معضلة الفارق بين الحاجات والمتاح من الغذاء، و بعد عقود من الزمن ظلت أطروحته تغدي الكثير من التحاليل ليس أقلها ما ورد في تقرير " نادي روما" حول حدود النمو و حالت كوكب الأرض لمعهد " WATCH INSTITUT WOULD "سنة 1972، وهي تقارير تضمنت وجهات نظر سلبية حول مستقبل الموارد المتاحة أمام البشرية والأخطار التي تحدق بها، وهذه الموارد تتمثل في :التربة، الماء، الموارد الصيدية والأنواع الحيوانية منها والنباتية... الخ . وقد أجمعت التحاليل على أن التزايد المستمر للنشاط البشري سيفضي لا محالة إلى نفاذ الموارد الطبيعية المتاحة، و إلى حالات تلوث تكون لها عواقب كارثية.

و من خلال أطروحة "مالتوس" يتضح أن من الوقائع تفندها وخاصة المعطيات الاقتصادية للنصف الثاني من القرن العشرين .مما جعل بعض الاقتصاديين يتجهون إلى استقراء المعطيات والبيانات الإحصائية للموارد الغذائية في العالم، والتي أكدت الملاحظة أنها أهم مما كانت تعتقده نظرية "مالتوس".

[41] نفس المرجع، ص ص 45-46.

ج) - الفقر أو القصور البنيوي للطلب على الغذاء:

على عكس التيار الفكري السابق، فإن أصحاب هذا الاتجاه الجديد في تحليل المشكلة الغذائية، يعتقدون أن الفقر هو عامل مفسر بالأساس لظاهرة سوء التغذية والمجاعات وليس نتيجة لها، وعلى رأس هؤلاء الاقتصادي الهندي "A SAN" فقد اعتبر أن أطروحة "MALTHUS" التي تجعل العلاقة جدلية بين سوء التغذية ونمو السكان غير كافية لفهم مشكلة سوء التغذية والمجاعات عموما.

لقد لاحظ" SEN " مثلا أنه سنة 1943 في خليج البنغال فئات اجتماعية واسعة من الصيادين والمزارعين و الحرفيين تراجعت قدرتهم في الحصول على حاجاتهم من الأرز باعتباره مورد الغذاء الأساسي لسكان هذه المناطق من الهند، وكان ذلك نتيجة تراجع قدرتهم الشرائية بسبب ارتفاع أسعار محصول الأرز بفعل الارتفاع الذي حصل في مستويات الطلب عليه في مناطق أخرى من الهند كانت تعرف رواجا اقتصاديا كبيرا، خاصة في مناطق النشاط الصناعي والمناطق الحضرية الكبرى[42].

[42] كينه عبد الحفيظ ، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

III. واقع الأمن الغذائي في العالم

تعد مشكلة الأمن الغذائي في العالم من المعضلات العالمية كونها ذات ارتباط وثيق بحياة الملايين من الأفراد، وتؤكد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "فاو" حدة و حجم هذه المشكلة و معاناة مليار و نصف مليار إنسان من الجوع و مختلف أشكال سوء التغذية بما في ذلك ما يسمى سوء التغذية غير المرئي أو "الجوع الخفي".

III .1. أوضاع الأمن الغذائي السائدة في العالم

أ-**الاتجاهات العالمية:** مازال التقدم في مكافحة الجوع من أكبر الأولويات في برامج دول العالم، إلا أن عددا كبيرا من الناس لا يزال يفتقر للأغذية اللازمة من أجل عيش حياة نشيطة وصحية. و تشير آخر التقديرات إلى أن نحو 795مليون نسمة في العالم " أي أكثر من شخص واحد من أصل تسعة "عانوا من نقص التغذية في الفترة 2014 –2016 (أنظر الجدول رقم (3)).

	1992-90		2002-00		2007-05		2012-10		*2016-14	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العالم	**1010.6**	**18.6**	**929.6**	**14.9**	**942.3**	**14.3**	**827.7**	**11.8**	**794.6**	**10.9**
الأقاليم المتقدمة	**20.0**	**5.0≥**	**21.2**	**≥5.0**	**15.4**	**≥5.0**	**15.7**	**≥5.0**	**14.7**	**≥5.0**
الأقاليم النامية	**99.7**	**33.3**	**908.4**	**12**	**926.9**	**17.3**	**805.0**	**14.1**	**779.9**	**12.9**
افريقيا	**181.7**	**27.6**	**210.2**	**25.4**	**213.0**	**22.7**	**218.5**	**20.7**	**232.5**	**20.0**
افريقيا الشمالية	6.0		6.6		7.0	≥5.0	5.1	≥5.0	4.3	≥5.0
افريقيا جنوب الصحراءالكبرى	175.7	33.2	203.6	30.0	206.0	26.5	205.7	24.1	220.0	23.2
افريقيا الشرقية	103.9	47.2	121.6	43.1	122.5	37.8	118.7	33.7	124.2	31.5
وسط افريقيا	24.2	33.5	42.4	44.2	47.7	43.0	53.0	41.5	58.9	41.3
افريقيا الجنوبية	3.1	7.2	3.7	7.1	3.5	6.2	3.6	6.1	3.2	5.2
افريقيا الغربية	44.6	24.2	35.9	15.0	32.3	11.8	30.4	9.7	33.7	9.6
اسيا	**741.9**	**23.6**	**636.5**	**17.6**	**656.5**	**17.3**	**546.9**	**13.5**	**511.7**	**12.1**
القوقاز وآسيا الوسطى	9.6	14.1	10.9	15.3	8.4	11.3	7.1	8.9	5.8	7.9
جنوب شرق اسيا	173.5	30.6	117.6	22.3	102.2	18.3	72.5	12.1	65	9.6

اسيا الشرقية	295.4	2 3.2	22 1.7	1 6.0	21 7.6	1 5.2	17 4.7	1 1.8	14 5.1	9.6
اسيا الجنوبية	291.2	2 3.9	27 2.3	1 8.5	31 9.1	2 0.1	27 4.2	1 6.1	28 1.4	15.7
آسيا الغربية	8.2	6.4	14 .0	8. 6	17 .2	9. 3	18 .4	,8 8	18 .9	8.4
أمريكا اللاتينية والبحرالكاريبي	66.1	1 4.7	60 .4	1 1.4	47 .1	8. 4	38 .3	6. 4	34 .3	5.5
البحر الكاريبي	8.1	2 7.0	8. 2	2 4.4	8. 3	2 3.5	7. 3	1 9.8	7. 5	19. 8
أمريكا اللاتينية	58.0	1 3.9	52 .1	1 0.5	38 .8	7. 3	31 .0	5. 5	26 .8	≥ 5.0
أمريكا الوسطى	12.6	1 0.7	11 .8	8. 3	11 .6	7. 6	11 .3	6. 9	11 .4	6.6
أمريكا الجنوبية	45.4	1 5.1	40 .3	1 1.4	27 .2	7. 2	غ م ح	≥ 5.0	غ م ح	≥ 5.0
أوسيانيا	1.0	1 5.7	1. 3	1 6.5	1. 3	1 5.4	1. 3	1 3.5	1. 4	14. 2

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، ص8.

* تشير البيانات للفترة 2016 – 2014 إلى تقديرات مؤقتة قابلة للتعديل.

تشير بيانات الجدول إلى:

* أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بين السكان أو "معدل انتشار نقص التغذية" في العالم قد انخفضت من 18,6% خلال الفترة 1990–1992 إلى 10,9% في الفترة 2014 –2016، و هذا يعكس انخفاضا محسوسا في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية .ومنذ الفترة 1990–1992 تراجع عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية بقدر 216 مليون على مستوى العالم، وهو انخفاض يقدر بـ 21,4 % على الرغم من زيادة عدد إجمالي سكان العالم ب1,9 مليار نسمة إبان الفترة نفسها .

* تعيش الأغلبية الساحقة ممن يعاون الجوع في الأقاليم النامية، حيث عانى ما يقدر بنحو 780 مليون نسمة من نقص التغذية في الفترة 2014–2016 و تراجع معدل انتشار نقص التغذية الذي بلغ 17,3% خلال الفترة 2005–2007 إلى 14,1% خلال الفترة 2010–2012 12,9% في الفترة 2014–2016 مقارنة بنسبة 33,3% في الفترة 1990–1992.

* تراجع معدل انتشار نقص التغذية في إفريقيا من 27.6% في الفترة 90–1992 إلى 20% في الفترة 14 – 2016 وهو رقم غير مؤكد لأنه لا يزال عدد من يعانون نقص التغذية في تزايد مستمر وبلغ 181.7 مليون شخص خلال الفترة 90–1992 و 210.2 مليون شخص خلال الفترة 00–2002 و 213 مليون شخص خلال الفترة 05–2007، و218.5 مليون شخص خلال الفترة 10 –2012و

ازداد إلى232.5مليون شخص خلال الفترة 14-2016 و هو رقم كبير يعكس الانتشار الكبير للجوع في افريقيا.

* تعرف قارة آسيا أكبر عدد ممن يعاون الجوع في العالم إذ بلغ عدد الجياع 511.7 مليون شخص خلال الفترة 14-2016 مقابل 741.9 مليون شخص خلال الفترة 90-1992.

ورغم التقدم العام في البلدان النامية ككل تبقى هناك تباينات كبيرة بين المناطق، و بشكل عام تسجل إفريقيا تزايدا عدد الجياع. أما بالنسبة لمنطقة جنوب الصحراء الكبرى فهي متأخرة بشكل خاص عن الاتجاهات العالمية. وقد عانت المنطقة صراعات و كوارث طبيعية، ولا يزال أكثر من واحد من بين أربعة أشخاص في إفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى يعانون نقص التغذية و هي أعلى نسبة انتشار الجوع في المناطق جميعا.

آما بالنسبة لآسيا فهي تعتبر من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في العالم، و رغم الجهود المبذولة لتخفيض عدد الجياع، لا تزال موطنا لثلثي جياع العالم، ففي المنطقة ككل لا يزال هناك 526 مليون شخص يعانون سوء التغذية، و في غرب آسيا ازداد عدد من يعانون نقص التغذية بمقدار 10,5 مليون نسمة منذ الفترة 1990-1992 ،أي ارتفعت نسبة الجياع من 6,3% إلى 8,7%، وفي جنوب آسيا عانى 276 مليون شخص من نقص التغذية المزمن في الفترة 2012-2014، و هو انخفاض ضئيل مقارنة بالرقم 191,2مليون شخص للفترة 1990-1992، و أحرز تقدما أسرع بكثير في جنوب شرق و شرق آسيا حيث كان عدد من يعانون من نقص التغذية في الفترة 1990-1992 173,5 مليون نسمة و 295,4 مليون نسمة على التوالي لتصبح 66,5 مليون نسمة و 159,9 مليون نسمة في الفترة 2012-2014 .

و حاليا تعتبر أوقيانوسيا هي المنطقة النامية التي لديها أقل عدد من الذين يعانون من سوء التغذية، رغم أنها شهدت تزايد عدد الجياع على مدى العقدين الماضيين. وقد اقترن ارتفاع سوء التغذية في أوقيانوسيا بتزايد و ارتفاع عبء زيادة الوزن و السمنة.[43]

[43] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014، ص2.

ب–قياس التقدم العالمي المحرز بالنسبة للغايات :

يوافق عام 2015 نهاية الرصد للغايتين المتفق عليهما دوليا للحد من الجوع وتتمثل:

– **الغاية الأولى:** و تتمثل في الغاية أ او الغاية الأولى في هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وهو خفض نسبة الفقر في العالم الى النصف بحلول سنة 2015.

حيث عقد هذا المؤتمر في روما سنة 1996، و تعهد ممثلو 182 حكومة ب"استئصال الجوع من جميع البلدان، جاعلين هدفهم المباشر خفض عدد المصابين بنقص التغذية إلى نصف مستواه الحالي في موعد أقصاه عام 2015.

– **الغاية الثانية: وتتمثل** في الهدف الأول من الأهداف الانمائية للألفية، وهي خفض نسبة السكان الذي يعانون من الجوع الى النصف بحلول عام 2015، ففي عام 2000 تعهدت 189 دولة تحرير الشعوب من الحرمان بشتى أشكاله، و أقرت بأنه من حق كل فرد أن ينعم بالكرامة و الحرية و المساواة، و بأدنى مقومات العيش التي تنطوي على التحرر من الجوع و العنف، وقد تجلى هذا التعهد في صياغة الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في عام 2001، وجرى تطبيقها فيما بعد من خلال وضع غايات ومؤشرات لتعقب التقدم المحرز على المستويين الوطني و العالمي خلال فترة مرجعية تمتد على 25 سنة من عام 1990 حتى عام 2015، ويشمل الهدف الإنمائي الأول للألفية ثلاث غايات مختلفة و هي :تخفيض نسبة الفقر في العالم إلى النصف، و توفير العمالة الكاملة و المنتجة و العمل اللائق للجميع، و تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015، و قد رصدت منظمة الأغذية و الزراعة التقدم المحرز باتجاه تحقيق الغايات[44] الخاصة بالجوع لمؤتمر القمة العالمية للأغذية و الغاية ج من الهدف الأول للأهداف الإنمائية للألفية(خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع الى النصف بحلول عام 2015) باستخدام فترة ثلاث سنوات و اعتبار 1990–1992 كنقطة انطلاق.

و تشير آخر التقديرات حول معدل انتشار نقص التغذية إلى أن الأقاليم النامية ككل قد بلغت **الغاية ج** الخاصة بالجوع في سياق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. والانخفاض المقدر في الفترة 2014–2016 هو أقل من نقطة مئوية واحدة من الانخفاض المطلوب لبلوغ الغاية بحلول عام 2015، و بالنظر إلى هذا الاختلاف البسيط، يمكن اعتبار أن الغاية قد تحققت. إلا أنه و على النحو المشار إليه في نسختي عامي 2013–2014 من هذا التقرير فأن تحقيق الغاية تماما كان يقتضي تسريع

[44] تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015 ، مرجع سبق ذكره، ص9.

التقدم في السنوات الأخيرة، و على الرغم من التقدم الكبير المحرز في العديد من البلدان، لا يبدو أن التسريع المطلوب قد تحقق في الأقاليم النامية ككل .

أما الغاية الأخرى التي وضعها مؤتمر القمة العالمية للأغذية في العام 1996 فلم تتحقق بشكل كبير، و تحدد التقديرات الحالية عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في الفترة 1990–1992 بأقل من مليار نسمة في الأقاليم النامية .

إن بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية كان يتطلب تخفيض هذا الرقم إلى نحو 515 مليون نسمة أي بحوالي 265 مليون نسمة أقل من التقدير الحالي للفترة 2014–2016 (الجدول رقم (1)) و لكن نظرا إلى أن عدد السكان قد زاد بنسبة 1,9 مليار نسمة منذ الفترة 1990–1992 تحرر نحو ملياري نسمة من حالة جوع محتملة خلال السنوات ال25 الماضية .[45]

ووفقا لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014 خفضت الصين وحدها عدد من يعانون من نقص التغذية إلى 138 مليون في هذه الفترة، في حين حققت 10 بلدان أكبر نجاح في خفض مجموع عدد الجياع بالنسبة لعدد السكان وهي : أرمينيا و أذربيجان و البرازيل و تايلاند و جورجيا و سانت فنست و جزر غرينا دين و غانا و فنزويلا و كوبا و الكويت .

وتشمل المجموعة التي حققت بالفعل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهو خفض نسبة الجياع بمقدار النصف :الأرجنتين و الأردن و إثيوبيا و أنغولا و إندونيسيا و الإمارات العربية المتحدة و جمهورية إيران الإسلامية و بربادوس و برنواي دار السلام و بنغلاديش و بنينو بنما و تركيا و توغو و تونس والجزائر و جنوب إفريقيا و الجمهورية الدومنيكية و المملكة العربية السعودية و الصين و الغابون و غامبيا و الفيليبين و فيجي و كازاخستان و كمبوديا و كيري باتي و لبنان و مصر و ماليزيا و ملاوي و جزر المالديف و المكسيك و موريتانيا و موريشيوس و المغرب و النيجر و نيجيريا .

وتشمل البلدان الذي حققت الهدف الأول للألفية وهو تخفيض نسبة الجياع بمقدار النصف و هدف برنامج الأغذية العالمي و هو تخفيض العدد المطلق للجياع: أرمينيا و أذربيجان و أوروغواي و البرازيل و بيرو و تايلاند و تركمانستان و جورجيا و جيبوتي و ساموا و سان تومي و وبرينسيبي و سانت

[45] تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، مرجع سبق ذكره، ص9.

فنست و جزر غرينا دين و شيلي و غانا و غينيا و جمهورية فنزويلا البوليفية و فيتنام و قيرغيزستان و الكاميرون و كوبا و جمهورية كوريا و الكويت و مالي و مينا مار و نيكاراغوا.[46]

أما بالنسبة للدول التي مازالت تعاني لحد الآن من مشاكل نقص التغذية، فقد وضعت البيئة الاقتصادية العالمية المنهج التقليدي لمعالجة الجوع على المحك. وحظيت شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من التدابير التي توفر مساعدة هادفة لمجموعات السكان الأكثر ضعفا باهتمام متزايد. و تتمثل أهمية هذا النوع التدابير الهادفة، حيث تتلازم مع تدخلات هيكلية و طويلة الأمد في قدرتها على أن تولد حلقة مجدية من تغذية أفضل و إنتاجية أكبر لليد العاملة. وتكون التدخلات المباشرة أكثر فعالية حيث تستهدف السكان الأكثر ضعفا و تعالج احتياجاتهم المحددة، مما يحسن جودة نظامهم الغذائي، وحتى عندما نجحت السياسات في معالجة أوجه النقص الكبيرة في الطاقة الكبيرة كانت جودة الأغذية لا تزال مدعاة للقلق. وتبقى آسيا الجنوبية وإفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى على وجه التحديد معرضتين لما أصبح يسمى ب"الجوع الخفي" أي قلة أو عدم كفاية المتناول من المغذيات الدقيقة، ما يؤدي إلى أنواع مختلفة من سوء التغذية، من قبيل فقر الدم الناجم عن نقص الحديد و نقص الفيتامينات.[47]

III.2. الأزمة الغذائية العالمية و أسبابها

أ- **الأزمة الغذائية العالمية:** يواجه العالم تحديات كثيرة في مجال الغذاء العالمي أبرزها ارتفاع أسعار الغذاء، و لا يزال ملف ارتفاع أسعار المواد الأساسية يمثل تحديا قويا لأغلب حكومات و شعوب دول العالم خاصة النامية منها و ذلك بسبب الآثار و التداعيات الخطيرة التي تنتج عنه[48] .

بناءا على ما تقدم قررت هيئة الأمم المتحدة سنة 1970 ما يلي:

- عقد مؤتمر عالمي لمعالجة أزمة الغذاء خلال نوفمبر من سنة 1974 على مدى أسبوعين، و تناقش المؤتمرون من كل أنحاء العالم في وسائل زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة العجز المادي في الغذاء العالمي.

---

[46] تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي 2014، مرجع سبق ذكره، ص2.

[47] تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص9-10.

[48] فاتح حركاتي، مرجع سبق ذكره، ص48.

- اعتبار سنة 1974 السنة العالمية للسكان تحت شعار "عالم واحد للجميع" في محاولة للحد من سرعة تزايد السكان و تخفيف حدة أزمة الغذاء في العالم.
- في أوائل سنة 1977 عادت هيئة الأمم المتحدة الكرة مرة أخرى لتجعل من أزمة الغذاء المشكلة الأولى التي يجب أن تظهر على سطح الأحداث الاقتصادية في العالم، ومن ثم قررت طرح موضوع الغذاء أمام الدورة الثالثة و الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة و التي تبدأ من التاسع عشر من شهر سبتمبر 1978.

و بالرغم من زيادة حجم مخزون الحبوب في العالم بنسبة 19% من الاستهلاك السنوي نتيجة الإنتاج العالمي من الغذاء خلال عام 1975-1976، إلا أن هنالك عددا من النقاط المثيرة بقيت تستوجب التعليق و هي :

- تضاءل معدل الزيادة في إنتاج الغذاء خلال السبعينات مقارنة بالستينات. كما أن نصيب الفرد من إنتاج الغذاء تضاءل بصورة أكثر حدة في الدول التي هي أكثر احتياجا إليه .
- تزايد عدد السكان الدول النامية الذي يعانون من سوء التغذية من 400 مليون في نهاية الستينات إلى 450 مليون في الربع الأول من السبعينات[49].
- قدم البنك الدولي من واشنطن أرقاما مخيفة عن وضع الغذاء في العالم، من ذلك أن 2 مليار من سكان المعمورة معنيون بالفقر في المستقبل المتطور وأن 100 مليون منهم مهددون بالمجاعة في المدى القصير ،خاصة إذا علمنا أن كل المؤشرات تؤكد استمرار الأزمة الغذائية حتى سنة 2025 .

وقد تفاقمت أزمة الغذاء العالمية بعد الارتفاع الجنوني في أسعار خمس المواد الرئيسية: القمح والأرز و الذرة، الألبان و الزيوت. إذ بلغت الزيادة في الأسعار سنة 2007 وحدها 40% حسب آخر تقدير لمنظمة الزراعة و الأغذية الدولية "فاو"، وأنتقل سعر الطن الواحد من القمح من 400 دولار في سنة 2005 إلى 700 دولار في سنة 2007، وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة 130 %، و الذرة بـ31 % ، و الصويا بـ 87% ،و الأرز بـ 74% ، هذا مع ارتفاع أسعار اللحوم و الدجاج والبيض ومشتقات الحليب، وحتى يوليو سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح وحده بنسبة 181% . وكان اجتماع "بيرن" الدولي هو الذي جمع الأمم المتحدة ووكالاتها ال27 مع البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية في سنة 2008، قد شكل (خلية أزمة) بإشراف الأمين العام "بان كيمون" لمواجهة الانعكاسات المحتملة و

[49] أحمد يسري إبراهيم دعبس، قضايا و مشكلات بيئية، دار المعارف، ط2، الإسكندرية، مصر، 1992، ص ص92- 93.

الحلول المستعجلة. و اعتبر رؤساء وكالات الأمم المتحدة أن الزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء العالمية تحولت تحديا لا سابق له

و أصبحت تمثل أزمة بالنسبة إلى أكثر المحتاجين في العالم .

وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى توفير المبلغ الإضافي الذي يحتاج إليه برنامج الغذاء العالمي بالكامل و يبلغ 755 بليون دولار للمعونات العاجلة و لتأمين الغذاء للأعداد المتزايدة من الجياع في العالم .و قد أطلق برنامج الغذاء العالمي على أزمة الغذاء التي تضرب العالم في أربع أصقاع الأرض ب "التسونامي الصامت أو الهادئ".

وكانت نذر الأزمة قد أخذت شكل احتجاجات و انفجارات صغيرة و أعمال شغب و عنف دموية،

و أدت في الكاميرون إلى مقتل 40 شخص، و في هايتي ستة أشخاص و الإطاحة برئيس الوزراء ، و تظاهرات في مصر و المغرب و اليمن و موريتانيا و الموزمبيق و السنغال و أوزبكستان و بوليفيا و المكسيك و إندونيسيا[50] .

وبهذا أصبحت مشكلة الغذاء قضية دولية تتبناها الأمم و منظماتها و وكالاتها المتخصصة، فضلا عن اهتمام الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

ب- أسباب الأزمة الغذائية : مما سبق نلاحظ أن أكثر أسباب ظهور أزمة الغذاء العالمية هو الارتفاع الحاد في الأسعار، و بالتالي يجب التطرق إلى العوامل الذي أدت أو تسببت في ارتفاع أسعار الأغذية، و هي تعود إلى عدد من العوامل الكامنة وراء التزايد المستمر لهذه الأخيرة وهي :

-**تغير هيكلي في الطلب مرتبط بزيادة عدد السكان** : لقد أدى النمو الاقتصادي السريع في بعض الدول و خاصة الآسيوية إلى ازدياد الطلب على الحبوب بكميات كبيرة للاستهلاك و الإنتاج معا، إضافة إلى ذلك طرأ تغير هيكلي على الطلب، مع التحول نحو أنظمة غذائية أكثر اعتمادا على اللحوم في الاقتصادات سريعة النمو، وقد أدى ذلك مع النمو في تعداد السكان و ارتفاع الدخول إلى ارتفاع الطلب على الحبوب. وفي بعض المناطق المكتظة بالسكان، تمت خسارة أراضي عالية الإنتاجية و بخاصة الأراضي المخصصة لزراعة الأرز لتستخدم في الإسكان[51] و التنمية الزراعية أو في إنتاج محاصيل نقدية مثل محاصيل الوقود الحيوي، و تشير الإسقاطات إلى أن آسيا بحاجة لأن تنتج سنة 2015 مقدار 38 مليون من الأرز زيادة على إنتاجها سنة 2005 لتسد الطلب على الأرز الذي يتزايد بمعدل 5 ملايين طن سنويا.

---

[50] عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2009، ص ص38-40.

[51] فاتح حركاتي، مرجع سبق ذكره، ص48.

-**زيادة تكاليف بعض مستلزمات النتاج الزراعي:** أدت الزيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي أيضا إلى زيادة تكاليف إنتاج السلع الزراعية، فقد زادت أسعار بعض الأسمدة بالدولار الأمريكي (مثل سوبر فوسفات الثلاثي و نترات البوتاسيوم) بأكثر من 160% في الشهر الأول و الثاني من عام 2008، مقارنة بنفس الفترة من عام 2007. و من جهة أخرى فإن مضاعفة أسعار الشحن خلال سنة واحدة اعتبارا من فيفري 2006 أثرت أيضا في تكاليف شحن الأغذية إلى البلدان المستوردة.

- **الوقود الحيوي:** إن استخدام المنتجات الزراعية في صناعة الوقود الحيوي أدى إلى زيادة الطلب عليها و إلى انخفاض المعروض منها للاستهلاك الغذائي، إذ تشير التقديرات بأنه في سنة 2007 تم تحويل 93 مليون طن من القمح و الحبوب الخشنة إلى إنتاج الايثانول الحيوي بما يعادل ضعف ما تم تحويله سنة 2005، وهي الكمية التي تفوق نصف الناتج المستعمل خلال السنة، حيث كان النصيب الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية أين بلغت كمية الذرة الموجهة لصناعة الايثانول الحيوي 81 مليون طن سنة 2007 .

بهذا نستنتج بأن زيادة توجيه المواد الزراعية من استعمالها كغذاء نحو استعمالها في إنتاج الوقود الحيوي يؤدي إلى انخفاض المعروض منها للاحتياجات الغذائية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السوق العالمية إضافة إلى التسبب في أزمة نقص التغذية للعديد من الأفراد ذوي الدخل المنخفض، و الذين يحتل الإنفاق على الغذاء الجزء الأكبر في دخولهم .

- **ارتفاع أسعار النفط:** يظهر أثر ارتفاع أسعار النفط على أسعار السلع الغذائية في اتجاهين، الأول يتمثل في ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الغذائية حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة و عمليات إنتاج الغذاء و استهلاك جزءا كبيرا من الطاقة أثناء الحصاد و النقل و التخزين و التصنيع، و الثاني ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط من توجه الدول الصناعية و النامية الكبرى نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية مثل: القمح و الذرة وفول الصويا و هذا بدوره أدى إلى دفع جزء من الإنتاج العالمي من هذه المحاصيل إلى خزانات السيارات و المحركات بدلا من الاستهلاك الآدمي و الحيواني .

-**تغير المناخ:** تجاوزت قضية المناخ مرحلة الفضول العلمي و لم تعد فقط أحد المخاوف البيئية و التنظيمية الكثيرة، و أصبحت الهاجس الرئيسي و القضية البيئية الجوهرية في الوقت الراهن و التحدي الوحيد الأكبر الذي يواجه صناع القرار على مستويات متعددة، فمن المؤكد الآن أن تغير المناخ يمثل كارثة متزايدة ذات أبعاد اقتصادية و صحية و أبعاد تتعلق بالسلامة و إنتاج المواد الغذائية و الأمن و غير ذلك من الأبعاد.

لقد بدأ خبراء الأرصاد الجوية منذ ثمانيات القرن الماضي يتنبؤون بزيادة ملموسة في حرارة العالم خلال العقود القادمة نتيجة زيادة انبعاث ما يعرف بالغازات الدفيئة، كما أن ارتفاع درجات حرارة الأرض من 1-3 درجات مئوية على مدى الخمسين سنة القادمة، يتوقع أن يحدث تأثيرا صغيرا على الإنتاج

الزراعي العالمي، فالآثار السلبية على البلدان المدارية التي معظمها من البلدان النامية ستوازنها آثار ايجابية على البلدان المعتدلة الحرارة التي معظمها من البلدان الصناعية .

و إضافة إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة ستؤدي عوامل أخرى مثل (حالات الجفاف الأكثر حدة ،الفيضانات، وزيادة مستوى تغير درجات الحرارة) إلى خسائر في إنتاجية المحاصيل و الماشية، وفي بعض البلدان النامية ستلحق أضرار بالزراعة بسبب الفيضانات و تملح المياه السطحية و خزانات المياه الجوفية و ارتفاع مستوى سطح البحر، و سيؤدي انخفاض معدل هطول الأمطار إلى عدم توفر المياه للزراعة و تربية الماشية، و خاصة في المناطق الشبه القاحلة[52] .

و إضافة إلى العوامل السابقة المؤدية إلى ارتفاع أسعار الأغذية هناك عوامل أخرى يمكن حصر أهمها في النقاط التالية : [53]

أ- المضاربات في بورصات السلع الغذائية من خلال أدوات المشتقات (العقود المستقبلية الآجلة وعقود الخيارات) التي أدت إلى تدفق رؤوس الأموال المضاربة إلى قطاع السلع الأساسية (بما في ذلك الأغذية) في سوق عالمية تزداد ترابطا. و يبدو من المحتمل على نحو متزايد أن تكون طفرة الأسعار العالمية مرتبطة بالتقلب و الاضطراب اللذين تسبب فيهما الانهيار الذي حدث في سنة 2008 في سوق الرهونات العقارية بالولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك فان زيادات أسعار بعض المحاصيل الزراعية تعزى الى حد كبير إلى مضاربة الأطراف الفاعلة المختلفة في أسواق السلع الغذائية التي تؤجج ارتفاع الأسعار. و علاوة على ذلك فقد شرعت بعض البلدان في تقييد الصادرات الغذائية بشكل مباشر و غير مباشر من خلال تخزين الأغذية و حظر صادراتها أو فرض الضرائب عليها، وتهدف هذه الإجراءات إلى تلبية الاحتياجات الغذائية للأسواق المحلية بشكل مؤقت، غير أنها أدت في بعض الحالات إلى زيادة اختلال الأسواق الوطنية و الإقليمية و العالمية و إلى تقليص حجم الإمدادات الغذائية العالمية.

تراجعت احتياطات العالم من الحبوب الغذائية إلى أدنى مستوياتها منذ عام ،1976 و يرجع ذلك إلى التراجع الهيكلي في مستويات الاحتياطيات التي بدأت في منتصف التسعينات من القرن الماضي في أعقاب التغيرات التي طرأت على البيئة السياسية نتيجة لاتفاقيات جولة "الأوروغواي" و تشير التوقعات إلى أن احتياطيات الأرز و القمح و الذرة قد تراجعت بأكثر من 40% بين عامي 2002-2007، علاوة على ذلك فالعالم يستهلك من الأغذية أكثر مما ينتجه مما يخلق حالة من انعدام التوازن بين العرض و الطلب، كما هو واضح من تناقص أكوام احتياطي الحبوب الرئيسية و قد تكون الاحتياطيات المتناقصة المحفز الذي أثار الجولة الأولى من المضاربات في العرض في السنوات الأخيرة، إضافة إلى انعدام استقرار الأسواق المالية و العالمية .

---

[52] فاتح حركاتي، مرجع سبق ذكره، ص ص49-53.

[53] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص7-8.

- إصابة قطاع واسع من صغار المنتجين الزراعيين بالعجز في إنتاج سلع غذائية تصل إلى السوق الغذائي لارتفاع مدخلات الإنتاج، وعدم قدرتهم على تسديد ديونهم أو إيجاد التمويل اللازم لمنتجاتهم.
- العزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي، لأن العائد فيه ليس سريعا و التحول إلى قطاعات استثمارية ذات ربحية سريعة في ظل أزمة مالية و اقتصادية عالمية، و قد تدفع هذه الظروف الاقتصادية الجديدة بأزمة الغذاء للتفاقم بمستويات أعلى ليزداد عدد ناقصي الغذاء إلى أكثر من مليار نسمة، و لتتضاعف أسعار المواد الغذائية لتصل إلى أعلى مستوياتها .
- ضعف التنمية خاصة في المجتمعات الريفية، مما أدى إلى قصور في فعالية القطاع الزراعي و عدم وجود ديناميكية قوية لدفعه نحو الأمام[54] .
- سياسات التجارة مثل حضر التصدير و تكالب الحكومات على الشراء، مما شجع المنتجين على تجميد المعروض، و شجع التجار على زيادة المخزونات و الدفع بالمستهلكين إلى التزاحم للشراء[55].
- تدهور قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة لليورو و العملات الأخرى[56].

III.3. فرص تحقيق الأمن الغذائي في العالم

هناك فجوة غذائية تزداد و تتسع يوما بعد يوم، و مما يزيد الأمر خطورة أكثر هو ازدياد حجم أزمة الغذاء العالمية، و قد تضافرت عدة أسباب وراء الأزمة الغذائية العالمية (كما أشرنا سابقا) و هي سوف تترك آثار على فقراء العالم و تزيد من تهميش هؤلاء في الحياة العامة، و لهذا سارع عدد من دول العالم إلى التضامن و تشكيل صناديق دعم لتخفيف وطأة ارتفاع الأسعار على شعوبها، و تفاديا لموجات جوع و اضطرابات جرى التحذير منها.[57]

ففي إفريقيا اتفق وزراء ثماني دول افريقية على إنفاق 500 مليون دولار في محاولة لخفض أسعار الأغذية على أن يخصص نصفها لتكوين "صندوق طوارئ " لتقليص الأسعار، و يستثمر نصفها الآخر في "بنك التنمية " في غرب إفريقيا في السنوات الثلاث المقبلة بعد سنة 2008 لدعم المشاريع الزراعية المحلية

وفي أمريكا اللاتينية تعهد زعماء أربع دول هي "فنزويلا و بوليفيا و نيكاراغوا و كوبا" بتأسيس صندوق بقيمة 100 مليون دولار لإنتاج المزيد من المواد الغذائية، و أعلنوا العمل على دعم أسعار السلع الأساسية مثل الأرز و البقول و القمح.

---

[54] عريبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 92.

[55] نفس المرجع، ص 93.

[56] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[57] عبد الكريم جابر سنجار العيساوي، أسباب أزمة الغذاء العالمية و دورها في تعميق العجز في التجارة الزراعية العربية، مداخلات الملتقى الدولي السادس، جامعة القادسية، العراق، ، ط1، 2012، ص49.

لقد رصدت أفغانستان التي تعد إحدى أفقر بلدان العالم 50 مليون دولار لشراء مواد غذائية من الدول المجاورة نتيجة تضررها بشدة من ارتفاع أسعار الغذاء، حيث شهدت تظاهرات احتجاجية أدت إلى خسائر في الأرواح.[58]

إن أحد الدروس الرئيسية المستفادة من تجارب البلدان هو أن الجوع و انعدام الأمن الغذائي و سوء التغذية جميعها مشاكل معقدة ولا يمكن حلها من جانب صاحب مصلحة واحدة أو قطاع واحد. وستتطلب معالجة الأسباب المباشرة و الكامنة للجوع إجراءات متنوعة تشمل قطاعات عدة، بما في ذلك الإنتاج الزراعي و الإنتاجية الزراعية و التنمية الريفية و مصايد الأسماك و الحماية الاجتماعية و التجارة و الأسواق، وفي حين أن العديد من هذه الإجراءات سيتخذ على الصعيدين الوطني و المحلي إلا أن هناك أيضا قضايا ذات طابع إقليمي و عالمي تتطلب اتخاذ إجراءات على نطاق واسع. فالسياسات و البرامج تصاغ و تنفذ في بيئات اجتماعية و سياسية و اقتصادية و زراعية ايكولوجية معقدة .

و تؤثر العمليات سواء تلك توضع بموجب القانون أم تلك التي تتخذ من خلال ترتيبات غير رسمية، على كيفية تفاعل الأفراد و المؤسسات بعضهم مع البعض ليؤثروا على نتائج الأمن الغذائي و التغذية.

إن المهمة الرئيسية لحوكمة الأمن الغذائي هي رعاية "بيئة تمكينية" تنشئ حوافز للقطاعات جميعها لتحسين أثرها على الجوع و سوء التغذية و انعدام الأمن الغذائي و للبيئة التمكينية خمسة أبعاد رئيسية هي:

-**سياسات و برامج و أطر قانونية:** و هي سياسات و استراتيجيات و برامج استثمار شاملة، قائمة على الأدلة و الخبرات تعالج الأسباب السياسية لانعدام الأمن الغذائي و سياسات الحصول على الأغذية و برامج الحماية الاجتماعية تكون مدعومة بشكل مناسب بإطار قانوني يحمي حق الأشخاص في غذاء كاف .

-**موارد بشرية و مالية:** و تتمثل توزيع و نشر الموارد البشرية و المالية اللازمة بالاقتران مع إمكانيات و قدرات الحكومة.

-**آليات تنسيق و الشراكات:** و تتعلق بضمان فعالية تنسيق استراتيجيات و سياسات و برامج الأمن الغذائي و التغذية المشتركة بين الوزارات رفيعة المستوى و تصميمها و تنفيذها .

-**اتخاذ قرارات مبنية على أدلة:** ينبغي أن تستند اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي و التغذية على نظم معلومات فعالة ترصد الاتجاهات، و تتبع الإجراءات و تقيم الآثار بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب، وتستنبط الدروس المستفادة للتأثير على عملية وضع السياسات .

---

[58] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص ص44-45.

– **القدرة على الصمود:** و هي سياسات تهدف إلى زيادة قدرة سبل العيش على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأحداث المناخية المتطرفة و كذلك الصدمات و الصراعات[59].

بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من الحلول يمكن حصرها في ما يلي:

–محاولة البحث عن الحلول للمشكلات المتسببة أساسا في أزمة الغذاء من خلال عقد المزيد من المؤتمرات و إجراء الأبحاث العلمية التي تناقش مشكلات المياه و الطاقة، عبر توجيه الدراسات و الأبحاث العلمية نحو إيجاد الحلول لمشكلات ندرة الموارد المائية، لأن المياه هي أساس ما يعرف بالزراعة المستدامة و الاهتمام بوضع لجان في الغرفة التجارية المختصة في المياه على غرار اللجان الزراعية حتى تتمكن من الاطلاع على أوضاع المياه، و توجيه القطاع الزراعي إلى الأخذ بمبدأ الزراعة المستدامة كأساس لأي مشروع زراعي، مع الإشارة إلى أن هناك علاقة مباشرة بين الأمن الغذائي و مسالة تأمين مصادر المياه،

– اتخاذ تدابير إضافية لضمان الحصول على الإمدادات الغذائية و إيصالها بتكلفة ميسرة، كما يمكن تنفيذ تلك التدابير من خلال دعم الحكومات لسياسات و ممارسات استيراد الأغذية، و يمكن للبلدان النامية التي تعاني من حالات نقص الأغذية الأساسية مثل الأرز و القمح (التي تستهلك على نطاق واسع و لكنها لا تزرع محليا او بالكميات الكافية و يتعين استيرادها بأسعار مرتفعة) أن تنظر في اتخاذ الإجراءات لتخفيض تكاليف استيراد الأغذية و ذلك بجلبها مباشرة من البلدان المنتجة .

و تتبوأ منظومة الأمم المتحدة موقعا فريدا يمكنها من أن تساعد في تحفيز هذا الجهد العالمي و تنسيقه، و بإمكانها أيضا أن تساند البلدان النامية في التصدي لآثار ارتفاع الأسعار على أمنها الغذائي، بمساعدتها على اغتنام الفرص التي تتيحها زيادة الطلب كي توسع حجم زراعتها و تكافح الفقر الريفي و تشجع التنمية المستدامة .

–تحسين استخدام الغذاء من خلال إحداث تكامل بين سياسات التنمية و الأمن الغذائي التي يضعها المسؤولون مع عمليات التنمية الريفية ككل، فبتضافر مجهود كل الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية يمكن عمل خطط شاملة تمكن من القضاء على الجوع و الفقر و ارتفاع أسعار الأغذية في أغلب دول العالم و خاصة النامية منها.

–الإفادة من توظيف الطاقة النووية و مصادر الطاقة المتجددة بقصد مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة، بدلا من الاتجاه لتعويض النقص عن طريق استخدام المحاصيل الزراعية في تصنيع الوقود الحيوي[60].

1 تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم2014، مرجع سبق ذكره، ص5.

[60] فرحاتي حركات، مرجع سبق ذكره، ص ص57–60.

–يمثل النمو الاقتصادي عامل نجاح رئيسي للحد من النقص التغذية، و لكن ينبغي أن يكون شاملا و أن يوفر الفرص لتحسين السبل المعيشية للفقراء، و يعتبر تعزيز إنتاجية و إيرادات صغار المزارعين أساسا لتحقيق التقدم.

–اكتسبت نظم الحماية الاجتماعية أهمية بالغة في مجال تعزيز التقدم باتجاه تحقيق الغايات الخاصة بالجوع و الفقر في سياق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية في عدد من البلدان النامية، حيث تساهم الحماية الاجتماعية بصورة مباشرة في الحد من الفقر و الجوع و سوء التغذية، من خلال تعزيز الوصول إلى تغذية و رعاية صحية و تعليم أفضل عن طريق تحسين القدرات البشرية و مواجهة آثار الصدمات، حيث تدعم الحماية الاجتماعية قدرة الفقراء على المشاركة في النمو عبر وصول أفضل إلى العمل[61] .

– يعتبر الالتزام السياسي الثابت و المستمر على أعلى مستوى مع اعتبار الأمن الغذائي و التغذية أولوية قصوى و شرط أساسي للقضاء على الجوع. وتبين دراسات تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أن مناطق مثل أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي و أيضا بلدان منفردة أخرى عززت التزامها السياسي بالأمن الغذائي و التغذية.

وفي الأخير يمكننا القول أن تخفيض الجوع يستدعي نهجا متكاملا، و ينبغي أن يشمل: استثمارات من القطاعين العام و الخاص لرفع الإنتاجية الزراعية، و تحسين إمكانية الحصول على المدخلات و الأراضي و الخدمات و التكنولوجيا و الوصول إلى الأسواق، وتدابير رامية إلى تشجيع التنمية الريفية و الحماية الاجتماعية لمن هم أكثر تعرضا للمخاطر، بما في ذلك تعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الصراعات و الكوارث الطبيعية ، و تدعيم برامج تغذية محددة ، خصوصا لمعالجة نقص المغذيات الدقيقة لدى الأمهات و الأطفال دون سنة الخامسة[62] .

[61] تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، مرجع سبق ذكره، ص3.

[62] تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2014، مرجع سبق ذكره، ص1.

خلاصة الفصل :

نستنتج أن قضية الغذاء تعتبر من أهم القضايا الاستراتيجية الحيوية التي تولي لها جميع دول العالم اهتماما بالغا ، كونها ذات أبعاد سياسية و اجتماعية و اقتصادية ، فالمشكلة الغذائية تدل على توافر أعداد وفيرة من الجياع الذين لا تتوفر لهم التغذية الكاملة التي تمد الجسم بالطاقة التي يحتاجها، بالكميات و الأنواع المتعددة و المختلفة لحفظ توازنه، و التي يتم تحديدها من خلال العديد من المؤشرات كمتوسط استهلاك الفرد من الغذاء ، يرتكز الأمن الغذائي على مجموعة مميزة من الركائز الأساسية تتعلق بعوامل طبيعية و بشرية و تنظيمية، و يرتبط الطلب على الغذاء على عوامل رئيسية أهمها الدخل و القدرة الشرائية و أذواق المستهلكين.

و مشكلة الغذاء ليست حديثة وإنما هي مشكلة قديمة سبق أن عالجها الكثير من الفلاسفة و المفكرين الاقتصاديين، و أزمة الغذاء هي أزمة ذات انعكاسات إقليمية و عالمية و هذا ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني :

الدراسات السابقة و التجارب الدولية و العربية في تحقيق الاكتفاء الذاتي

تمهيد :

حث نحدد موقع دراستنا من الدراسات السابقة ، و في حدود اطلاعنا نقول أن هناك العديد من الدراسات حول موضوع الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي في الجزائر كما أن هناك دراسات تمزج بينهما ، لكن أغلبها أعطتها دراسات ساكنة و البعض الآخر قام بدراستها قياسيا ، و يتناول هذا الفصل الأوضاع السائدة للأمن الغذائي في العالم و الجهود المبذولة عالميا لمكافحة هذه الظاهرة، و كذلك الأزمة الغذائية العالمية و أسبابها و الحلول المقترحة للقضاء عليها ، و يتناول الفصل أيضا أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي و الذي يشمل كل من الانتاج الغذائي و المخزونات الغذائية من السلع الرئيسية و نسب الاستهلاك، بالإضافة الى التجارة الخارجية للسلع الغذائية بشقيها العالمي و البيني، ووصف الفجوة الغذائية العربية و العوامل الذي أدت إلى تفاقمها، بما في ذلك العوامل التي أدت إلى عدم نجاح القطاع الزراعي و تعطيل مسيرة تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، كما تناول بالدراسة بعض الحلول و البرامج المطبقة لتعزيز الأمن الغذائي العربي و القضاء على التبعية في ظل التغيرات العالمية الحالية.

و نحن في هذه الدراسة نحاول تسليط الضوء على مجموعة الدراسات التي تحوم حول هذا الموضوع .

I. الدراسات السابقة

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي يستند إليها البحث الحالي في تحديد مسارات انطلاقه وتوضيح الجوانب التي يعالجها ضمن سياق ما سبقه من بحوث ودراسات وذلك عملا بالحقيقة المعروفة والقائلة بأن المعرفة العلمية هي معرفة تراكمية،بحيث تتفاعل المعرفة السابقة مع اللاحقة لتقدم جديد او تعتبر قديما فمن خلال نتائج البحوث يمكن اضافة لأول تعديل أو إثبات ماهو قائم من معرفة علمية يستفيد منها البحث الحالي في الكثير من المجالات والأجزاء، فقد تقيد الباحث في التصور النظري كما تقيده في كيفية تصميم البحث وتقصي الحقائق وفق خطة تتماشى وخصوصيات البحث. والجدير بالذكر أن الدراسات السابقة تشمل كل المعارف السابقة التي تضمنتها الكتب العلمية المتخصصة او المجلات والدوريات والرسائل الجامعية أو التي تحملها الدراسات التطبيقية والبحوث، شريطة أن تكون متشابهة أو متقاربة أو متطابقة معها وفي مجال بحثنا الحالي فإننا سوف تقتصر على بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بالإنتاج الزراعي في مجال الغذاء ومن بينها سنختار دراسات أجريت في العالم العربي وأخرى بالجزائر ومما لاشك فيه أن هناك دراسات سابقة كبيرة لا تسمح حدود البحث الحالي بالتعرض لها وسوف يتم التطرق لعينة من هذه الدراسات ومنها:

1/ دراسة خير الدين تواتي بعنوان الأمن الغذائي العالمي لسنة 2019 [1]، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معالجة حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي في الدول التي تعاني من الجوع وسوء التغذية خلال فترات زمنية مختلفة حيث يعد الغذاء قضية مصيرية لكل شعوب العالم وكيف هو مرتبط بالأمن القومي للدول وكذا محاولة إبراز دور الغذاء في السياسة العالمية، والتعرف على مختلف التهديدات الأمنية التي تزيد من أزمة الجوع وتعيق تحقيق الأمن الغذائي نظرا لتعدد مختلف الأبعاد والمتغيرات في موضوع الأمن الغذائي اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي تناول تحليل لحالة انعدام الأمن الغذائي من خلال مجموعة من البيانات والمؤشرات التي تساعد على تفسير وتحليل مشكلة الجوع بالاعتماد على تقارير منظمة الاغذية والزراعة الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنهج الإحصائي من خلال التطرق إلى مختلف المؤشرات والبيانات والإحصائيات لترجمة المعطيات والمعلومات الكيفية إلى كمية والتي أدت إلى نتائج وخيمة على سلامة وأمن السكان والذي دفع بالعديد من الدول النامية إلى

[1] مذكرة ماجستير من إعداد الطالب خير الدين تواتي بعنوان الأمن الغذائي العالمي لسنة 2019 جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الاستراد من الأسواق الخارجية مما يزيد على كاهل الدولة من ديون وأعباء وفي الأخير محاولة للسعي لإيجاد إستراتيجيات وسياسات فعالة للحد من الجوع وحلولا علمية، عبر برامج تنموية شاملة وبتظافر الجهود الدولية الراغبة إلى تحقيق أمن غذائي عالمي مع مختلف الهيئات الفاعلة في الساحة الدولية.

2/ دراسة بوزيدي حافظ أمين بعنوان " دراسة قياسية لكبفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر و المغرب ، سنة 2019 [1] " أصبح الامن الغذائي أزمة مشتركة ما بين الدول و لكن هذين البلدين من اكثر البلدان اعتمادا على الخارج في الحصول على الغذاء طرحنا الاشكالية التالية : كيف يمكن معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر و المغرب قياسيا ".

و على ضوء هذه الاشكالية نصيغ الفرضيات التالية :

1. تبلغ الفجوة الغذائية للحبوب في البلدتين ذلك الحجم الذي يستدعي فعلا دق ناقوس الخطر .
2. تستمر الفجوة الغذائية للحبوب في البلدتين بالنمو سنة بعد اخرى.
3. يتوفر كلا البلدتين على امكانيات و ميزة نسبية في المدخلات سيؤدي تضافر جهودهما الى احداث قفرة نوعية في حجم الانتاج مستقبلا إدى توفرت الإرادة .

و قد اعتمدت الدراسة على المنهجية تقوم على الجمع بين التحليل الكمي و التحليل الكيفي في التعامل مع البيانات و المعطيات التي تم جمعها من المراجع العلمية و من أجل ذلك سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي التي يهتم بوصف واقع الظاهرة و بتباين مكوناتها و تأثيراتها و الاعتماد على الأساليب الاحصائية للقيام بعملية التنبؤ و الاستشراف للفجوة الغذائية لكلا البلدين محل الدراسة و عليه استخلصنا و من خلال دراسة توصلوا الى نتائج نذكر منها :

- ان الجزائر و المغرب تعتبران من بين الدول النامية التي مازالت و منذ استقلالها حتى وقتنا الحاضر لم تمكنا من بلوغ المستوى الانتاجي الملائم كما و نوعا ، عدا بعض المنتجات فقط ، من أجل تحقيق أمنها الغذائي و هذا بشقيه الزراعي و الصناعي رغم الاصلاحات العديدة التي عرفها القطاع الزراعي و الصناعي .
- ان مساهمة الخدمات الزراعية المحلية (الحبوب) في الجزائر و المغرب لا زالت دون المستوى المطلوب ، ذلك لأنهما غير متوفرة كما و نوعا عن مدار السنة ، الامر الذي انعكس سلبا على مصانع الصناعات الغذائية و جعلها مربوطة في انتاجها بالخدمات المستوردة و بالخصوص مصانع (الدقيق و السميد و التي تنتج سلع استهلاكية ذات الحضور الاول بالنسبة للمجتمع الجزائري و المغربي)

[1] بوزيدي حافظ أمين رسالة دكتوراه بعنوان " دراسة قياسية لكبفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر و المغرب ،سنة 2019.

3/ دراسة حركاتي فاتح بعنوان تحليل مشكلة الامن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها سنة 2018 [1] وانطلقت هذه الدراسة من اشكالية تضم مجموعة من التساؤلات وهي كيف يمكن للدول العربية ان تحقق الامن الغذائي في ظل السياسات الاقتصادية المنتهجة وتهدف هذه الدراسة الى تشخيص ازمة الغذاء في الوطن العربي خلال فترة (2000-2015) واقتراح بعض الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة ومحاولة تقييمها بالإضافة الى معرفة والتحديات التي تواجه الزراعة العربية حيث توصلت الدراسة الى ان مقومات الامن الغذائي المتاحة في الوطن العربي غير كافية لتحسينه ، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة العربية وغياب ارادة سياسية عربية قوية ، كما ان السياسات الزراعية العربية لم تحقق الاهداف المسطرة ومن بين النتائج التي تم التطرق اليها.

-اتساع حجم الفجوة الغذائية والتي بلغت 49.5% من منتج القمح خلال 2015 فضلا على انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الزراعية .

- توافر مقومات الامن الغذائي العربي من موارد طبيعية و بشرية ووفرة في الانتاج النباتي والحيواني تعتبر الركيزة الاساسية لتحقيقه.

- نظرا لغياب ارادة سياسية عربية قوية ظلت السياسات الزراعية العربية تتميز بالقصور مع عدم تحقيقها لأهدافها الموجودة كما ان نقص التمويل أثر واضح في عدم اكتمال المشروعات الزراعية في ظل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

4/ دراسة يوبا زكرياء : ملال كريمة ، بعنوان السياسة الزراعية و الامن الغذائي في الجزائر سنة 2016 [2] ، لعل المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي في أي بلد تتمثل في توفير الغذاء و استقرار عرضه من العناصر الرئيسية لتحقيق الامن الغذائي الذي هو قدرة المجتمع على توفير احتياجات الغذائية الأساسية لمواطنيه و بالتالي تم التطرق الى الاشكالية التالية :

هل يمكن للسياسة الزراعية أن تحقق الأمن الغذائي في الجزائر و عليه اتبعته أربع فرضيات :

[1] أطروحة دكتوراه من اعداد حركاتي فاتح لعنوان تحليل مشكلة الامن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها سنة 2018 جامعة محمد خيضر -بسكرة .

[2] يوبا زكرياء : ملال كريمة ، مذكرة ماجيستر بعنوان السياسة الزراعية و الامن الغذائي في الجزائر سنة 2016 ، جامعة مولاي طاهر سعيدة

- ان تحقيق الامن الغذائي مقوم أساسي لاستقرار المجتمع و هو مشترط لترشيد و تفعيل السياسيات .
- عرفت الجزائر منذ استقلالها عدة سياسات زراعية لم تحقق التنمية الفلاحية المطلوبة .
- تواجه السياسات الزراعية في الجزائر عدة تحديات و معوقات على مستويات التمويل الجهاز البيروقراطي ، العقار الفلاحي ، غياب الثقافة الفلاحية .
- يستحيل تحقيق الامن الغذائي في الجزائر دون تنمية زراعية حقيقية ترتكز على الاستثمار الفلاحي و قد اعتمد في البحث هذا على المنهج الوصفي الذي يساعد على الوصول الى نتائج البحث و حل الاشكال و الجزائر تسعى جاهدة الى تحسين معدلات التنمية الاقتصادية و القضاء التدريجي على أوجه النقص و العجز الغذائي و لن يتحقق ذلك الا باتباع سياسات زراعية مدروسة تتميز بالاستمرارية و المتابعة و أصبح لازما على الجزائر أن تنمي اقتصادها و ذلك من خلال انشاء منظمة للتنمية الزراعية و التي يمكن اعتبارها كمنفذ لتحقيق الأهداف الزراعية المشتركة و النهوض بالقطاع الزراعي وصولا لتحسين الامن الغذائي و تحقيق الاكتفاء الذاتي و السلع الزراعية الرئيسية على رأسها الحبوب .

5/ دراسة دبار حمزة بعنوان " انعكاسات الأزمة العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلية وفق النموذج "swot" سنة 2013 .[1]

يعاني العالم العربي منذ امد بعيد من مشكل و الذي يعتبر من اهم المشاكل التي تؤرق مجتمعنا أولا و هو مشكل الامن الغذائي أو انعدامه أو تدنية و جاءت الازمة المالية لتزيد من حد تأزم هذه الظاهرة و لهذا طرحنا المشكلة التالية ' ماهي انعكاسات المالية العالمية على الامن الغذائي ضمن جغرافية اقليم اقتصاديات المنظمة العربية و الذي انبعته الفرضيات التالية :

1. نشأة الازمة المالية العالمية الراهنة سببها أزمة الرهون العقارية التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية ، كما يمكن أن شكل الاسواق المالية احدى معايير هذه الأزمة .
2. الآثار التي خلفتها الازمة المالية العالمية بالغة الاهمية بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية للدول .
3. الأمن الغذائي من أهم القضايا الاجتماعية و الاقتصادية التي عكرت صفو الدول العربية . و الهدف من هذه الدراسة هو محاولة التوصل الى معالجة المشكلة من خلال رصد التحديات ، نقاط القوة و الضعف التي تزخر بها المنطقة العربية و التي يمكن أن يؤدي حسن استغلالها الى توفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي و الالمام بالجوانب و العناصر التي ترتبط بالبحث اعتمد على المنهج التاريخي و

[1] دبار حمزة مذكرة ماجيستر بعنوان " انعكاسات الأزمة العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلية وفق النموذج "swot" سنة 2013

المنهج الوصفي الذي يحدد أبعاد المشكلة على العموم و المنهج التحليلي و تتكمن الدراسة باكتشاف العلاقة بين الأزمة العالمية و ملف الأمن الغذائي من خلال تحليل معامل الارتباط وفق التحليل الاستيراتيجي سوات (swotو لقد توصلنا هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- يعتبر الأمن الغذائي لأي وطن قضية أساسية لا يمممكن تركها للظروف المتغيرة و هذا حتى ينعم هذا الوطن بالاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي .
- هنا فجوة غذائية و تتسع يوما بعد يوم ، و مما يزيد الأمر خطورة أكثر هو ازدياد أزمة الأمن العالمية .
- من خلال سياق المؤشرات الاحصائية المدرجة في متن الرسالة تبين جميع الدول العربية هي مستورد صافي للغذاء و حتى الدول الغنية منها .

6/ دراسة فوزية غربي ، كتاب بعنوان : الزراعية العربية وتحديات الامن الغذائي بدراسة حالة الجزائر ، سنة 2010[1] وذلك لهدف التعرف على دور القطاعي في توفير الغذاء حيث تعتبر القصية الامن الغذائي بإبعادها السياسية والفنية والاقتصادية ولاجتماعية من القضايا التي اصبحت تحصى باهتمام كبير على كافة المستويات العلمية ومدى مساهمة السياسة الزراعية التي مرت بها الجزائر من الاستقلال يبنيها النظام الاشتراكي ثم التحول نحو اقتصاد السوق وتكون السياسات الزراعية اسلوبا للعمل يستهدف تحقيق أهداف الرفاهة الاقتصادية للسكان الزراعيين بواسطة برامج ومشاريع الانمائية.

النتائج التي توصلت إليها المؤلفة في كتابها :

الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي دراسة حالة الزراعة :

- النتائج التي توصلت اليها المؤلفة غربي فوزية في كتابها " الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي " .
- الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء بعيدة عن تسجيل مستوي مقبول من الاكتفاء الذاتي و خاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع .
- أهم السلع الزراعية الغذائية ضمن مجموعات تبعا لوتيرة الانتاج المسجلة و بالتالي معدلات الاكتفاء منها .
- لا توجد قاعدة الزراعية الغذائية ضمن مجموعات تبعا لوتيرة الانتاج المسجلة و بالتالي معدلات الاكتفاء منها .
- لا توجد قاعدة ثانية لويرة الانتاج الزراعي الغذائي و هذا الميل بعمق اتساع الفجوة الغذائية و

[1] فوزية غربي ، كتاب بعنوان : الزراعية العربية وتحديات الامن الغذائي بدراسة حالة الجزائر ،الطبعة الأولى، سنة 2010 ، بيروت.

يعني استحالة الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي في المدى القريب .

7/ دراسة فوزية غربي بعنوان "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء الذاتي و التبعية سنة 2008 [1]و نظرا لعدة معوقات و مشاكل أصبح التساؤل عن حالة الزراعة الجزائرية و تحديد موقعها أصبح التساؤل عن الحالة الزراعية الجزائرية و تحديد موقعها بين حالتي الاكتفاء و التبعية أمر يستدعي التقصي و البحث وز عليه نطرح الاشكالية التالية : هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي – السبتي في الموارد ذات الاستهلاك الواسع بما يضمن لها استقلال اقتصاديا و هدف من هذا البحث تشخبص وضعية الانتاج الزراعي في مجال الغذاء لفترة زمنية محددة و مدى قدرته على تحقيق الامن الغذائي و يتماشى للبحث مع تساؤلات و فرضيات نذكر منها :

1. بناءا على الخصائص الموردية التي تتمتع بها يمكن للزراعة الجزائرية تحقيق اكتفاء الاتي نسبي .
2. انتاج محاصيل أساسية (نباتية – حيوانية) قادرة على تحقيق مستوى الأمن الغذائي للسكان و ضمان استقلالية اقتصادية للدولة .
3. وجود امكانيات و فرص غير مستغلة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة من اجل اكتفاء الذاتي و اعتمدت الدراسة المنهجية على الجمع بين التحليبل الكمي و التحليل الكيفي في التعامل مع النباتات وز المعطيات التي يتم جمعها من المراجع العلمية المتنوعة و من أجل ذلك يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي لنصل الى المنهج الاستشراقي و من خلال مجريات البحث نجمعها أهم النتائج :

- مجموعات متناقصة الانتاج من الواضح أن خاصية التراجع المستمر ليس وارد بما تكون قد سجلت في فترة زمنية محددة .
- مجموعات مستقرة الانتاج من خلال متابعة وتيرة الانتاج نباتي و الحيواني تبين لنا وجود سلعتين متقرتين نوعا ما .
- مجموعة متذبذبة الانتاج و هذه الحالة هي التي تطبع انتاج و انتاجية أغلب المحاصيل الغذائية و بخاصة ذات الاستهلاك الوزاسع و التي يمكن اعتبارها سلعا استيراتيجية ذات علاقة كبيرة بالأمن الغذائي و تأتي في مقدمتها الحبوب و البقول و الحليب و ربما حالة تذبذب دائم هي الخاصية تالتي تصدق على مختلف أنواع المجموعات السلعية في الزراعة الجزائرية

[1]فوزية غربي أطروحة دكتوراه بعنوان "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء الذاتي و التبعية ، سنة 2008.

8/ دراسة ابن ناصر عيسى بعنوان مشكلة الغداء في الجزائر، سنة 2005[1]، اشرف عليها د عبد الله بعطوش جامعة منتوري قسنطينة و انطلت هذه الدراسة من اشكالية تضمنت مجموعة من التساؤلات : ماهية طبيعة المشكلة الاقتصادية في الجزائر و ماهية أسبابها و كيف يمكن معالجتها و في محاولة الاجابة على ذلك طرح الفرضيات التالية :

تحديد ملامح المشكلة الغذائية في الجزائر من خلال عدد من المؤشرات تتجمع من الموارد الغذائية الاستيراتيجية تشكيل فجوة غذائية كبيرة ...

و قد تفاعلت مجموعة من العوامل في نشوء و استفحال مشكلتي الفجوة الغذائية و التغذية في الجزائر ...

يتطلب توفير الأمن الغذائي في المستقبل ضرورة اعادة سياسة زراعية ناجعة .

و من أجل اختبار هذه الفرضيات و تبعا لهدف من البحث الذي وضعه و المتمثل في عرض مشكلة الغذاء في الجزائر و تحديد اسبابها و طرق معالجتها بالاعتماد على المنهج التاريخي تبعا لاسلوب وصفي فقد قسم الدراسة الى ثلاثة ابواب تضمنت تسع فصول و توصلت هذه الدراسة الى أهم نتائجها كون الجزائر تواجه مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجت الغذائية الكلية سبب قصور الانتاج الزراعي الوطني كما سمحت سياسة اجتماعية المطبقة في الجزائر بدعم أسعار المورد الغذائية للوصول الى مستويات الاستهلاك و حماية اجتماعية مقبولة و تحسين كمي و نوعي للوجبة الغذائية و قد بين نتائج بحثه بمجموعة كبيرة من التوصيات من أهمها التي تقيد بحثنا اكثر و هي التي تؤكد على :

ضرورة تعزيز و تفعيل التكامل الزراعي مع البلدان العربية من اجل تحقيق مستويات افضل للامن الغذائي قد افادتنا هذه الدراسة كذلك باحصائيات حول بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج و الانتاجية الزراعية الغذائية و بعد الدراسة و التحليل تم التوصل الى النتائج التالية :

- اتصف الانتاج الزراعي في الجزائر بصفة عامة و محاصيل و البقول الجافة و الحبوب على وجه الخصوص بالثبت و التذبذب من سنة إلى أخرى لفعل عدة من الأسباب منها : شح الأمطار المتساقطة و تذبذبها ، عدم وضوح الاستقرار نظام الملية الزراعية ، ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي ، نقص الايدي العاملة الماهرة و الاطارات الفنية من التقنيين الزراعيين

[1] ابن ناصر عيسى اطروحة دكتوراه بعنوان مشكلة الغداء في الجزائر، سنة 2015.

الساهرين على تطور الإنتاج الزراعي و رفع مردوديته .

- ارتفاع نسبة عدد السكان الفقراء لذين يعانون من نقص الغذاء و سوء التغذية بسبب الاصلاحات الاقتصادية و تطبيق برنامجي ، الاستقرار و التصحيح الهيكلي بصفة عامة و تدبير و تحرير الاسعار و رفع الدعم المالي عن السلع و الخدمات علة وجه الخصوص .
- تفادي مخاطر المشكلة الغذائية يجب اعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسة الاقتصادية وضع الأدوية لتحسين و تكثيف المنتجات الزراعية الأساسية و بذل جهود معتبرة لتحقيق انجازات جديدة في مجال المياه و صيانة شيكات نقل و توزيع المياه .
- و للتقليص من حدة الفجوة التغذوية يجب مساعدة المحرومين و ذو دخلالمحدود على رفع مستوى استهلاكه ممن المواد الغذائية و تكوين مخزون الطوارئ استيراتيجي من المواد الغذائية الأساسية (القمح) خاصة يعطي احتياجات سنة أشهر على الأقل لتفادي التقلبات الحادة و الطارئة في السوق العالمية .

9/ دراسة محمود منصور عبد الفتاح و نصر محمد القزاز باسم سليمان فياض بعنوان الزراعة و الغداء في مصر سنة 2001 [1]الواقع و سيناريوهات البديلة حتى عام 2020 وقد اشرف على البحث منتدى العالم التالت في ايطار مشروع مصر 2020 وقد اشتملت اربعة فصول هي

1المقومات المر دودية للإنتاج الزراعي

2 التركيب المحصولي و الانتاج الزراعي

3الإستهلاك الغدائي في الفترة 1980-1996

4 ألصورة العامة للزراعة و الغداء في بعض السيناريوهات البديلة

وكان الهدف من هده الدراسة هو تقديم صورة مستقبلية للقطاع الزراعة و الغداء عام 2020 في ظل فروض محدودة تمت صياغتها في شكل سيناريوهات مستقبلية بديلة و تلخص هده السيناريوهات في التاتة احتمالات هي السيناريو المرجعي سيناريو الاشتراكية الجديدة و سيناريو الرأسمالية الجديدة و قد وجد فريق البحث انه فيما يتعلق بقطاع الزراعة فان هده السيناريوهات الثلاثة يمكن ان تعكس جميع التطورات الحاسمة التي يمكن ان يتعرض لها المجتمع خلال فترة الاستشراف و ان اي تغييرت تتعلق بسيناريوهات اخرى غير هده المشارة اليها ربما تمس فقط البنية الفوقية للمجتمع بدرجة او و باخرى دونما تاتير محسوس على النشاط الزراعي و قد ناقشت الدراسة امكانية توفير غداء متوازن و امكانية تحقيف

[1] حمود منصور عبد الفتاح و نصر محمد القزاز باسم سليمان فياض بعنوان الزراعة و الغداء في مصر سنة 2001

معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي و نمو الناتج الزراعي وانتهت الدراسة الى تفوقسيناريو الاشتراكية الجديدة على معظم المؤشرات و مرد دلك هو الاعماد على دور الدولة الحيوي في تسييير القطا و اعتماد الاليات المتبعة و هي الاكثر ملائمة و عقلانية لقطاع الزراعة في الظروف التي تعرفها مصر

10/ دراسة بواليست عبد القادر بعنوان دراسة تحليلية و تنبؤية لانتاج الحبوب الشتوية في الجزائر سنة 2000،[1] ،و من ضمن الحبوب الشتوية اختار الباحت مادة القمح تحديدا انظر للعجز الكبير المسجل في انتاجها و الاعتماد على الخارج في تامين الاحتياجات الوطنية و دلك لان سلعة القمح هي الاكثر تداولا في السوق العالمية وكذلك نظرا لكون مادة القمح تشكل اهم مكون وجبة غذائية للعائلة الجزائرية وقد صمن ذلك في تساؤل رئيس مؤداه: ماهو السبب الذي يقف وراء الحصيلة الانتاجية الضعيفة للقمح لمجموعة عوامل اخرى مرتبطة بالمسائل التنظيمية والمالية والإرشادية ولاختبار مدى صدق الفرضيتين،بلور هدف بحته في الكشف عن السبب الرئيسي وراء وجود المشكلة ومعتمدا على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام الاسلوب الكمي كلما دعت الضرورة الى ذلك وقد تصمن بحثه مبين خمسة فصول احتوت بدورها على مجموعة من المباحث ومن اهم نتائج الى ان المشكلة الغذائية في الجزائر ليت مختلفة عن تلك التي يعرفها العالم وان انتاج القمح في الجزائر عرف تدبدبا وركودا مما اثر سلبا على انتاجية الهكتار،وتبقى امكانية تحسين الانتاجية ومنها زيادة الانتاج الممكنة، طالما ان هناك تجارب محلية أصحابها في تحقيق مستويات انتاجية تصل الى 70 قنطار في الهكتار.

[1] دراسة بواليست عبد القادر رسالة ماجيستر دراسة تحليلية و تنبؤية لانتاج الحبوب الشتوية في الجزائر سنة 2000، جامعة منتوري قسنطينة

II. التجارب العربية و التكامل الزراعي العربي

حضي موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي بمكانة متميزة في الاهتمامات العامة للدول العربية، إذ تعتبر من بين أولى التجمعات الإقليمية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، وامتد ذلك عبر مراحل تاريخية تعدت نصف قرن إذ تبلور ذلك من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات متعددة الأطراف والتي كانت تهدف في مجملها إلى تحرير التجارة العربية وتوحيد السياسات المالية والنقدية والصرائب وتشريعات العمل وحرية تنقل الأشخاص[1] .

تعتبر الزراعة قطاعا حساسا لذلك ناد ار ما تتعامل الاتفاقيات التجارية الإقليمية معها بشكل شامل، ويرجع السبب في ذلك إلى كون الزراعة من أكثر القطاعات التجارية تشوها سواءا من ناحية كمية الدعم المحلي التي تحظى بها مقارنة بالقطاعات الأخرى أو الحماية المرتفعة في بعض الدول[2].

II.1.التجارب العربية في مجال التنسيق والتكامل الزراعي :

اتجهت الدول العربية نحو إنشاء اتحادات اقتصادية وإبرام اتفاقيات دولية شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم، انطلاقا من أهمية التعاون الاقتصادي العربي فيما بينها، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث أنشأت جامعة الدول العربية والتي نص ميثاقها صراحة على التعاون الاقتصادي، وتم توقيع عدة اتفاقيات لتحقيق هذه الهدف ومن أبرزها :

1- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الت ارنزيت بين دول الجامعة العربية:[3]

وقعت الاتفاقية من قبل كل من مصر –العراق –الأردن لبنان –السعودية –سوريا، وتم تعديلها أربع مرات من اجل إنشاء نظام تجاري قادر على العمل بشكل جيد من خلال وضع قواعد الت ارنزيت، وهدفت تلك الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمركية على الكثير من السلع الزارعية وتخفيضها على بعض المنتجات

---

[1] عبد المالك بوضياف، "**قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد الثامن، العدد (1/15، جامعة الموصل، العراق، 2004، ص 701.

[2] محمود ببيلي، "**الز ارعة في الاتفاقيات الإقليمية**"، ملخص سياسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الوارعية، القاهرة، مصر ، 2008 ، ص58.

[3] وازرة الزارعة والاصلاح الزارعي، المركز الوطني للسياسات الزارعية "(NAPC،)**منتدى السياسات الز ارعية حول منطقة التجارة العربية الحرة وأثرها على الاقتصاديات العربية**"، دمشق 22تشرين الأول، 2003، ص 1.

الصناعية والزراعية بنسبة 25%من أجل ضمان المعاملة غير التمييزية بين السلع المحلية والسلع العربية وتبسيط الإجراءات التجارية.

2- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957:وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية عليها في دور انعقاده العادي ال اربع بجلسته الثالثة بتاريخ ،1957/6/3وقد استهدفت البدء بمنطقة تجارة حرة وصولا إلى وحدة اقتصادية كاملة وكانت أهداف الاتفاقية تتمثل فيما يلي[1]:

حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

حرية التملك والايصاء والإرث.

ومما لاشك فيه أن الحريات السابقة التي أوردتها الاتفاقية هي القادرة على تحقيق تعاون اقتصادي عربي فاعل، إلا أن هذه الاتفاقية ظلت ت اروح مكانها لدواعي سياسية واقتصادية. دولية و اقليمية وعربية، ومع إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان هو الإطار المؤسسي لتنفيذ هذه الاتفاقية[2].

3-السوق العربية المشتركة :عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية بتاريخ 13 أوت 1964[3]تضمنت الاتفاقية برنامجا زمنيا اشتمل على عدة مراحل يتم في ظلها تحرير التجارة من كافة الرسوم والقواعد المفروضة على الواردات، وأطلق على هذه الاتفاقية اتفاقية السوق العربية المشتركة"، وانضم إليها أربع دول سنة 1964وهي مصر، سوريا، الأردن والع ارق،وكانت أهداف السوق المشتركة هي نفسها أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومن أبرزها ما خص المنتجات الز ارعية، والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشأها أحد الدول الأطراف أنها معفاة بالكامل من الرسوم الجمركية بواقع 20%سنويا

[1] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة –إدارة الشؤون القانونية، "**اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية**" www.Lasportal.org/ar/legalnetwork/pages/agreements_details.aspx?15RID

[2] دينا فاروق محمود عناني، مرجع سابق، ص264

[3] المنذري سليمان، "**السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**"، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004،ص:93.

اعتبارا من1965/1/1كما تم تخفيض الرسوم والض ارئب الأخرى ذات الأثر المماثل بواقع 20% سنويا لتزال بالكامل في 1969/1/1أما باقي السلع عام 1974 [1].

خلال البدايات الأولى لهذه السوق لم تكن سوى منطقة تجارة حرة، ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ورغم العث ارت اعتبرت هذه الاتفاقية من أهم الانجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، حيث حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة عليها، ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980حينما تم تجميد عضوية مصر بجامعة الدول العربية، بعد توقيعها لمعاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية[2].

مع اختلاف النظم الاقتصادية للدول الأعضاء وغيبا الإدارة السياسية لا ازلت هذه الاتفاقية على ما هي عليه ولم تتمكن دول المجلس من الوصول إلى منطقة تجارة حرة بينها، كما ساهمت الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية في ظل ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي في تذكية الفرقة والشتات بين دول المنطقة قاطبة.

4-اتفاقية تيسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

تم عقد اتفاقية تيسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في فبراير عام 1981 وكانت هذه الاتفاقية تطوى ار لاتفاقية عام ،1953ومن أبرز ما جاء فيها في الجانب الزارعي وبموجب المادة السادسة إعفاء السلع الزراعية والحيوانية سواءا في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة، ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت اتفاقية أخرى سنة 1982وهي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، ووقع عليها إحدى وعشرون دولة وتنص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية[3].

---

[1] جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، "**التكامل الاقتصادي العربي**"، المؤتمر العربي الافريقي للتنمية الزارعية، 2010،ص87.:

[2] حجازي المرسي السيد، "**تقويم السوق العربية المشتركة**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ،34-35السنة الثالثة عشر، صيف ،2005، ص 09

[3] جميلة الجوزي، "**التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد ، 2010،5الجزائر، ص:30.

رغم ما ورد في الاتفاقية من بنود وقضايا مهمة إلا أن معظمها حال دون التطبيق الفعلي، ويرجع ذلك إلى حزمة العقبات التجارية والسياسية، وإلى أسباب تاريخية مرت بها الدول العربية في عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات.

5-**المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** هي منظمة عربية متخصصة في مجالات التنمية الزارعية، تم إنشائها بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية سنة 1970وتعنى بمجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربيين [1]، وقد أكدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في قمة عمان عام 1980على العمل لتحقيق الأمن الغذائي العربي باعتباره أكثر ضرورة وذلك في إطار العمل العربي المشترك، والسبيل إلى ذلك يكمن في تحقيق التكامل الزراعي بين الأقطار العربية، حيث أن تنسيق الجهود بين القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي يعتبر البوابة الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالعديد من الدراسات بهدف تحسين الأمن الغذائي العربي منها على سبيل التمثيل لا الحصر، مستقبل اقتصاد الغذاء في البلاد العربية سنة ،1979والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي سنة ،2014إضافة إلى العديد من المشاريع المشتركة بين الأقطار العربية.

6-**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** :يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في نهاية تسعينات القرن الماضي، حيث اعتمدت هذه الاتفاقية كأساس لها على تحرير التجارة بين الدول العربية كخطوة أولى باتجاه التكامل الاقتصادي العربي[2]،ففي عام 1996قرر مؤتمر القمة العربية في القاهرة وضع استراتيجيات وخطط لعمل الاقتصادي واجتماعي متكامل يتيح لكل الدول العربية التعاون معا لخدمة المصالح الاقتصادية العليا والقدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وتحقيقا لذلك فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره في عام 1997بالموافقة على برنامج تنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتضمن البرنامج خطة عمل زمني لإنشاء هذه المنطقة، حددت فترته بعشر سنوات تبدأ في يناير عام 1998وتنتهي في بداية عام ،2007ويتم خلال هذه الفترة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى الضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية بنسب سنوية متساوية تبلغ 10%من تلك

[1] ارجع موقع المنظمة العربية للتنمية الزارعية على شبكة الأنترنيت www.aoad.org

[2] تواتي بن علي فاطمة، "**مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**"، مجلة الباحث، عدد ،6الجزائر، ، 2008ص186.

الرسوم التي كانت مطبقة[1] في 1997/12/31وبعد تجربة تطبيق هذا البرنامج لمدة أربع سنوات، ورغبة من الدول العربية في الإسراع إلى استكمال إقامة هذه المنطقة، فقد أدخل المجلس الاقتصادي تعديلا على البرنامج التنفيذي للمنطقة، ليبدأ تنفيذها مع بداية عام ،2005بتطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى الضرائب ذات الأثر المماثل عامي 2004و 2005تبلغ 20%في كل منهما، ومنذ بداية عام 2005أصبحت السلع الصناعية والز ارعية ذات المنشأ العربي المتبادل بين الدول الأعضاء بالمنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية والض ارئب ذات الأثر المماثل، الأمر الذي يساهم في زيادة التبادل البيني بين الدول العربية[2].

كان الاهتمام بالمنتجات الزراعية واضحا في البرنامج التنفيذي، حيث تم إعداد رزنامة زراعية عربية مشتركة، تتضمن هذه الرزنامة عدد من السلع الزارعية التي ترغب كل دولة من الدول أعضاء المنطقة عدم إخضاعها للتخفيض التدريجي المطبق خلال فترة زمنية محددة (موسم ذروة الإنتاج)، وذلك دون منع دخول السلعة، وإنما دخولها مع تطبيق الرسم الجمركي الكامل عليها، وهناك ضوابط لهذه الرزنامة تتمثل في تحديد عدد السلع التي تطلب الدولة إدخالها في الرزنامة وألا تتعدى عشر سلع كحد أقصى، وتحديد إجمالي الفترة الزمنية للسلع العشر مجتمعة بألا تتعدى 35أسبوعيا، وتم وقف العمل بالرزنامة الزارعية ابتداً ءا من 1997/01/01 [3].إلا أن ثمة قيد لا ى ازل ساري المفعول ألا وهو حظر استى ارد السلع الزارعية أو تداولها لأسباب صحية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي والبيطري[4].

تعتبر قواعد المنشأ من أبرز المعوقات التي تحول دون تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إذ تم العمل بقواعد منشأ مرحلية تم اعتمادها من قبل الدول أعضاء المنطقة، وتستند على معيار القيمة المضافة والمنشأ التراكمي.

---

[1]جامعة الدول العربية، "**تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العادية رقم 76 ، القاهرة، مصر،2005ص ص12-140.

[2]الجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، القاهرة، ،2007ص 213.

[3]المنظمة العربية للتنمية الزارعية، "**المؤتمر القومي حول التكامل الز ارعي العربي في ظل المتغى ارت الإقليمية والدولية**"، 22- 19ديسمبر (كانون الأول)، القاهرة، مصر ، ،2004ص ص344-345.

[4]دينا محمد فاروق عناني، مرجع سابق، ص26-267.

التعاون الإقليمي العربي المشترك :يعتبر مجلس التعاون الخليجي النموذج الأنجح بين تجارب التعاون الإقليمي العربي، ويضم هذا المجلس ستة دول هي (السعودية، الإمارات، الكويت، سلطنة عمان، قطر، البحرين)، وقد ساعدت مستويات التنمية المحققة فيها وتقارب اقتصادياتها فضلا عن الإرادة السياسية لهاته الدول للوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ونجاح هذه التجربة يعتبر مؤش ار إيجابيا لإنشاء تكتل يضم جميع الدول العربية إذا ما توفرت الشروط اللازمة لذلك، وفي هذا السياق نذكر تجربة كل من اتحاد دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي في التكامل.

أ /**اتحاد دول المغرب العربي** :في 17فب ارير ،1989عقد قمة الإعلان الخاص بقيام الاتحاد المغاربي بين كل من (ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا)، في مدينة م اركش المغربية، وتم التوقيع على (معاهدة الإنشاء)بين رؤساء وملوك تلك الدول [1]وحسب المادة الأولى من هذه الاتفاقية فإنه اتفق على تسمية الاتحاد بين البلدان المغاربية كما أشرنا سابقا باتحاد المغرب العربي "وكلمة الاتحاد بنفسها تظهر كحل توفيقي بين دعاة الوحدة الشاملة الآنية ودعاة الإطار الوظيفي للتعاون المؤسساتي[2]

أهداف التكامل الاقتصادي المغاربي [3]:

- ✓ تمتين روابط الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها.
- ✓ تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- ✓ المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- ✓ إتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين
- ✓ العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، السلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

عوائق التكامل الاقتصادي المغاربي[4] : هناك عدة عراقيل تعوق عملية التكامل الاقتصادي المغاربي يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

- ✓ تباعد وتعقد السياسات التجارية والاقتصادية
- ✓ ضعف منشآت النقل.

---

[1]محمد بوطالب وآخرون، "**جغرافيا الجزائر والمغرب العربي**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ،2005ص 05.

[2]صبيحة بخوش، "**اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية ،1989-2007**)دار الحامد للنشر والتوزيع،
الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ،2011ص 220.

[3]محمد بوطالب وآخرون، مرجع سابق، ص 06.

[4]دينا محمد فاروق عناني، مرجع سابق، ص268.

- ✓ عدم اكتمال الإطار المؤسساتي.
- ✓ نقص المعلومات حول النظام التفضيلي.

ب /مجلس التعاون الخليجي:دفعت الظروف الاقتصادية والأحداث السياسية في سبعينات القرن الماضي بدول الخليج إلى اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق، بهدف حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، ويحفظ الأمن والاستق ارر في المنطقة[1].

ففي 25ماي 1981توصل قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست في اجتماع عقد بالعاصمة السياسية لدولة الإما ارت (أبو ظبي)إلى صيغة تعاونية تظم تلك الدول، تهدف إلى تحقيق التناسق والتكامل والت اربط بين دولهم في جميع الميادين، انطلاقا من عمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج السري بين مواطنيها بالإضافة إلى تقارب الرقعة الجغ ارفية والحدود المشتركة بين هاته الدول[2].

أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية [3]:

- ✓ تحقيق التنمية والتكامل والت اربط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحد .
- ✓ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والز ارعة وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.

8-الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر (اتفاقية أغادير 2004) :تم التوقيع على اتفاقية أغادير بالمغرب في 2004/2/25من طرف أربع دول عربية من جنوب المتوسط هي (تونس -المغرب- مصر -والأردن)، بشأن إقامة منطقة تجارة حرة، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ،2007/3/27وتهدف هذه

---

[1] عبيد نايف علي، "**دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير :دراسة في التطو ارت الداخلية والعلاقات الخارجية ،-2005 1990**"مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإما ارت، 2007،ص 281.

[2] عباس بلغاطمي وجمال بلخباط، "**تحديات الإندماج الاقتصادي الخليجي**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 5،جامعة شلف، الجزائر، ص2008 ،ص46.

[3] موقع مجلس التعاون الخليجي على شبكة الأنترنيت، "**النظام الأساسي**".
www.gcc-sg.org/ar-sa/about GCC/pages/primary Law.aspx

الاتفاقية إلى:[1]

- ✓ إنشاء منطقة التبادل الحر من أجل تطوير النشاط الاقتصادي ودعم التشغيل، وزيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي داخل الدول الأطراف .
- ✓ تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الدول الأط ارف فيما يخص التجارة لفلاحة الخارجية و الفلاحة (الزارعة)، والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والخدمات والجمارك، وبما يوفر المنافسة الموضوعية بين الدول الأطراف .
- ✓ التقريب بين تشريعات الدول الأط ارف في المجالات الاقتصادية بهدف توفير مناخ مواتي لشروط الاندماج بين الدول الاطراف .

II.2. علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والعالم الخارجي

لقد دخلت الدول العربية في علاقات ش اركة مع دول أخرى خارج القطر العربي والإفريقي، بهدف رفع كفاءة اقتصادياتها ورفع مستويات النمو والتنمية الاقتصادية بها، فضلا عن تعزيز تجارتها الخارجية مرورا بتحسين أمنها الغذائي.

1- الشراكة العربية الأوروبية:

أدت مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية بالاتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو تبني سياسة متوسطية جديدة، إذ دخلت أوروبا مرحلة مهمة في تاريخها على اختلاف أبعادها حيث وقعت معاهدة جديدة للوحدة في مارس ،1992أطلق عليها معاهدة ماستريخت، والتي تعكس في مضمونها رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة [2].

بمجرد ولوج اتفاقية ماستريخت حيز النفاذ في نوفمبر ،1993دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي انعقد في كورفو باليونان في جويلية ،1994اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ

[1] الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، "**نص الاتفاقية**."
agadiragreement.org/pages/viewpage.aspx?pageID=185

[2] يوسف سعداوي وبوعرعور عمار، "**الش اركة الأورومتوسطية –الج ازئرية**"، الملتقى الوطني الأول حول :المؤسسة الاقتصادية الج ازئرية وتحديات
المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23أفريل ،2003ص11.

الأساسية لسياسة أورومتوسطية، والفرص المتاحة لتطوير وتعميق هذه السياسة على المديين القصير والمتوسط [1].

وبناً ءا عليه عقد مؤتمر للمجلس الأوروبي في مدينة كان يومي 26-27جوان 1995أشار إلى أهمية التعاون الإقليمي المتوسطي متعدد الأط ارف ودعا البلدان الأوروبية وبلدان جنوب وشرق المتوسط إلى العمل معا على مدى اكبر لتأمين على أن يصبح حوض المتوسط منطقة تبادل وحوار ضامن للسلام والاستقرار والرفاهية واصفا ذلك بأنه "سياسة تعاون طموحة نحو الجنوب تشكل مقابلا لسياسة الانفتاح نحو الشرق وتعطي العمل الخارجي للإتحاد الأوروبي تماسكه الجيوسياسي[2].

من ثم انعقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28نوفمبر ،1995 بمشاركة جميع دول الاتحاد الأوروبي، واثني عشر دولة متوسطية[3]، وقد تضمن المؤتمر إلى جانب الأهداف الاقتصادية والمالية برامج عمل وأهداف أمنية بين كل من الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، هذا التكتل سيكون له دور است ارتيجي في لعبة التوازنات الدولية الجديدة التي بدأت في التشكل عقب تفكك الاتحاد السوفيتي كظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والتي ت ارها الدول الأوروبية تهديدا مباشرا لمصالحها خاصة الاقتصادية منها في السوق الدولية[4].

2- أهداف الش اركة الأورو-عربية:

تختلف أهداف الشراكة بين كلا الجانبين الأوروبي والمتوسطي، حيث وإن كانت في ظاهرها تخدم مصالح الطرفين، إلا أنها في باطنها تخدم اقتصاديات الدول الأوروبية.

أ- **أهداف الش اركة من منظور دول الاتحاد الأوروبي** :تتمثل الأهداف الحقيقية لمجموعة دول

---

[1] سليمان المنذري، مرجع سابق، ص 243.

[2] مهدي الحافظ، "**الش اركة الاقتصادية العربية –الأوروبية :توقعات وتجارب**"، الملتقى الوطني الأول حول :المؤسسة الاقتصادية الج ازئرية
وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23أفريل ،2003ص 11.

[3] عابد شريط، "**دراسة تحليلية لواقع وآفاق الش اركة الاقتصادية الأورو-متوسطية :حالة دول المغرب العربي**"، أطروحة دكتواره دولة غير
منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الج ازئر، ،2003ص10.

[4] يوسف سعداوي وبوعرعور عمار، "**الش اركة الأورومتوسطية –الج ازئرية**"، الملتقى الوطني الأول حول :المؤسسة الاقتصادية الج ازئرية وتحديات
المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23أفريل ،2003ص11.

الاتحاد الأوروبي فيما يلي[1] :

- ✓ توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بثروات الشرق الأوسط.
- ✓ تقوية اقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها.
- ✓ الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية وغير المرغوب فيها من دول الجنوب المتوسط، والحد من انعكاساتها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى ما سبق ترى دول الاتحاد الأوروبي أن هذا التعاون يمثل استثمارا استيراتيجيا لمواجهة أوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية، والفقر والهجرة والتطرف.

ب-أهداف الش اركة من المنظور العربي[2]:

تتمثل أهداف الشراكة من وجهة نظر الدول العربية فيما يلي:

- التخفيف من الانعكاسات السلبية لإقامة مناطق تبادل حرة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وآسيا ودول المحيط الهادي، والتي ستؤدي إلى تكوين أقطاب جديدة للتجارة ورؤوس الأموال والمنتجات التي ستجذبها الأسواق الناشئة.
- الاستفادة من البرامج العديدة التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء معه في المشاركة مثل برامج التحويل المسيرة من المؤسسات المالية الأوروبية، وبرامج التدريب المتطورة، وبرامج المعلومات والتسويق ومواصفات الجودة، وأيضا الحصول على الخبرة العالية والتكنولوجيا المتطورة

ج- مزايا اتفاقيات الشراكة الأوروبية :يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، لكنها ش اركة غير متوازنة بسبب وجود فوارق كبيرة في مستويات التنمية بيد الدول الأوروبية ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، مما جعل ارتقاء هذه الأخيرة إلى مستوى التنافسية الأوروبية أم ار غاية في الصعوبة [3].

---

[1] Bernard Hockman and Patrick Messerlis, **"Intial Condition For Arab Economic Integration:Can The European community's success Be Emulated?"** The World Bank, Policy Research warking paper, W.P: No: 2921? October 2002, P: 8.

[2] Simon Neaime, **"South- South Trad, Monetary And Financial Integration And The Euro-Mediterranean Partnership, An Empirical Investigation"**, Institute Of Financial Economics, Research N° FME 22-39, Lebanon, June 2005,P: 9. Amirican University Of Beirut,

[3] دينا محمد فاروق عناني، مرجع سابق، ص 275.

فبينما يصدر الاتحاد الأوروبي لهاته الدول أكثر من 60%من و ارداتها فإنه في المقابل يستورد منها أقل من 3%من إجمالي مبادلاته التجارية الخارجية، والتي تعتبر في معظمها مواد خام [1].

إذا أردنا الإشارة إلى م ازيا الاتفاقية على تجارة المنتجات الزراعية فإننا يمكننا أن نحصرها في النقاط التالية:

–ستضع الشراكة المتوقعة قيودا على ولوج المنتجات الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل ستعرف أسعار المنتجات الزراعية ارتفاعا يقدر ما بين 4%حسب نوع المنتج بسبب تحرير التجارة ورفع الدعم عنها[2].

النفاذ المحدود للسلع الزارعية إلى الاتحاد الأوروبي.[3]

3.II. معوقات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي :لقد صادفت مسيرة التكامل الزراعي العربي عدة معوقات عرقلت تقدمه، وحالت دون نمو في حجم التجارة العربية البينية، والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1–المعوقات السياسية :إن النتائج المتواضعة التي تحققت في إطار العمل العربي المشترك لدليل واضح على غياب الإرادة السياسية، رغم كونها الدافع والمنطلق الأساسي لعملية التكامل[4] إذ نلاحظ أن هناك عديد من النزاعات السياسية العربية العربية مثل حربي الخليج الأولى والثانية، فضلا عن النزاعات السياسية بين كل من الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، إذ يتطلب التكامل نوعا من الاتفاق السياسي على الأهداف الكبرى.

---

[1] علاوي محمد لحسن، "**اتفاقيات الش اركة الأورو–عربية :ش اركة اقتصادية حقيقية أم ش اركة واردات (مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،العدد ، 16،2012الجزائر ، ص147.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "**الشراكة العربية–الأوروبية :الدوافع والمنافع**"، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الرابعة، إصدار ،01/03 الكويت، ،2005ص 05.

[3] علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 148.

[4] اسم فياض، "**المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل الاقتصادي المثلى بين مجموعة البلدان العربية**"، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين التاسع عشر، ديسمبر ،1995القاهرة، ص.3

للدول أيا كان نظامها السياسي حتى لا يؤثر اختلاف النظم السياسية على عملية التكامل، كما أن ضعف دور الشعوب والمنظمات الأهلية في صنع القرار[1] أثر سلبا على إمكانيات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، كما أن عدم الاستقرار السياسي والصراعات الإقليمية[2] ، أدت أيضا إلى مزيد من الفرقة والشتات بين دول وشعوب المنطقة ولعل خير دليل على ذلك الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2004 وسقوط بغداد ودخول البلاد في حروب أهلية طائفية إلى يومنا هذا.

من الواجب علينا أيضا أن نشير إلى الص ارع العربي الإسرائيلي منذ إعلان قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية سنة 1948وآثاره السلبية على بعض الدول العربية واتجاه أغلبها إلى السباق نحو التسلح وإنفاق أموال طائلة على القطاع العسكري مما انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية بهذه الدول، وأدى إلى تعطيل المشاريع التنموية بها [3].

3- **المعوقات الاقتصادية** :هناك العديد من المعوقات الاقتصادية للتكامل العربي والتي يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

- تباين مستويات الناتج القومي والدخول في الوطن العربي، فبسبب هذا التعاون يصبح التعاون بين الدول العربية أمر مخيف ومقلق للدول الغنية[4] ،إذ أنه من غير المنطقي أن تنصهر دول ذات كثافة سكانية قليلة ومستويات دخول عالية في تكامل مع دول تتميز بكثافة سكانية عالية ودخول منخفضة.
- ضعف البنية الأساسية في الدول العربية مما يؤثر على تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة، وهذا ما انعكس سلبا على التجارة العربية البينية[5] .
- التبعية الأجنبية (الارتباط بالخارج) : ترتبط الدول العربية مجتمعة بالعالم الخارجي في مختلف المجالات وعلى أرسها المجال الغذائي، إذ تعتبر مستوردا صافيا للغذاء، ويعتبر هذا أخطر مشكل إذ يؤثر على سيادة هذه الدول وله أبعاد أخرى اجتماعية واقتصادية.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزارعية، "**متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الز ارعي في ظل المتغى ارت الإقليمية والدولية المعاصرة**"،نوفمبر ،2000ص94.

[2] حسن حمدان العلكيم، "**أزمة الغذاء في الوطن العربي –التحديات وآفاق المستقبل**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123.،القاهرة، مصر، ص23.

[3] مقدم عبى ارت، "**التكامل الاقتصادي الز ارعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة دكتو اره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ،2002 ، ص162.

[4] إمام محمود الجسمي، "**محددات الأمن الغذائي العربي**"، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزارعيين، القاهرة، مصر، سبتمبر ،2001ص 18.

[5] المنظمة العربية للتنمية الزارعية، "**التكامل الز ارعي العربي –تجربة الماضي ونظرة المستقبل**"، ديسمبر ،1993ص 263.

4- **المعوقات البيئية** :يعتبر هذا النوع من المعوقات ذوا تأثير بالغ على القطاع الزارعي في الوطن العربي، حيث ينعكس سلبا على معدلات الإنتاج والإنتاجية وتنحصر هذه المعوقات في مشاكل الجفاف، والتصحر وملوحة التربة، وافتقارها إلى بعض المركبات التي تساعد على التسميد، إلى جانب مشكل المياه والبيئة بصفة عامة، وتتطلب مكانتها مثل هذا النوع من الأخطار مجهودا عربيا مشتركا وموحدا على مستوى المنطقة العربية المرجوة [1].

4-التفاوت في المستويات التعليمية وانتشار الأمية :تعتبر الدول العربية دولا متخلفة في مجال تطور المهارات التكنولوجية مقارنة بالدول المتقدمة، ورغم هذا التعميم إلا أنه توجد فروقات شاسعة من قطر عربي لآخر من حيث نسبة المتعلمين والمهنيين[2] ، كما تواجه النظم التعليمية عدة تحديات أهمها القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من التعليم للأجيال الجديدة، خاصة في ظل النمو المتواصل للفئات العمرية الصغيرة والشابة، مما يتطلب استثمارات متعددة لاستيعاب المتدفقين الجدد للنظم التعليمية.

بالنسبة للأمية فإن نسبتها تقدر بنحو 22,5%خلال سنة ،2012وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع أقاليم العالم، بحيث تصل إلى مستويات تقارب أو تفوق نسبته 30%في كل من اليمن وموريتانيا والمغرب وجيبوتي ، في حين ينخفض هذا المعدل إلى نحو 5%أو أقل في كل من الأردن والبحرين وفلسطين وقطر والكويت[3] ، وهذا يعتبر عائقا قويا أمام تسريع وتيرة التنمية ورفع معدلات النمو في هذه الدول ونجاح خطط مكافحة الفقر ورفع الإنتاجية فيها .

[1] مقدم عبيارت، مرجع سابق، ص ص 166-169..

[2] المنظمة العربية للتنمية الزارعية، "**التكامل الاقتصادي العربي**"، مرجع سابق، ص161.

[3] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، التطوارت الاقتصادية والاجتماعية، ،2014ص ص 47-50.

III. التجارب الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي

تعالج عدد من الهيئات والمؤسسات الدولية، وبرامج الأمم المتحدة موضوع الأمن الغذائي، سوءا بشكل مباشر أو غير مباشر، اتصالا مع الأهمية التي تناط بموضوع لطالماكان في صلب الاهتمامات الأساسية للدول، والمنظمات الإقليمية المتخصصة بتحقيق الأمن الغذائي.

حث يعد تحقيق الأمن الغذائي العالمي هدفا محوريا لاستراتيجيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي تعمل على قيادة الجهود الدولية في سبيلا لقضاء على الجوع، وتمكنها الصلاحيات المناطة ا ومجال عملها، باعتبارها الهيئة الدولية المسئولة المباشرة على تنفيذ الالتزام الدولي الرئيسي عن ضمان تحقيق الأمن الغذائي.

حيث كانت الأهداف الإستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي تقود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الجهود الدولية للقضاء على الجوع وسوء التغذية في العالم، وتحسين كفاءة الإنتاج، ورفع مستوى التغذية وتوفير الموارد والمنتجات الزراعية، مع العناية الخاصة بسكان الأرياف،كما تسع إلى خلق اقتصاد عالمي، موسع وضمان تحرير البشرية من الجوع، ومن أهم أهدافها ما يلي:

*** الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية:**

تساهم الفاو في جهود القضاء على الجوع من خلال وضع سياسات متيسرة، نحو ايجاد التزامات سياسية للدعم الأمن الغذائي ويركز الهدف الاستراتيجي الأول للمنظمة على المساهمة في القضاء المستدام على الجوع، وحالة انعدام الأمن الغذائي، و كل أشكال سوء التغذية، وتستخدم المنظمةكأداة لتعزيز الالتزام السياسي وبناء القدرات على المستوى المحلي، وفي هذا السياق تساهم المنظمة من خلال أربعة التزامات سياسية للقضاء على الجوع، وسوء التغذية:

–الالتزام السياسي للبلدان التزاما سياسيا صريحا بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030؛

–تنفيذ البلدان لآليات شاملة للحكومة، والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي بجميع بحلول أشكاله 2030؛

–اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة التي يجري توفيرها في سبيلالقضاء على سوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي بحلول عام 2030؛

–تنفيذ البلدان لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة، لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع بحلول عام 2030[1]

من خلال ذلك يتبين أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تدفعبالحكومات وشر كاء التنمية نحو تمكينهم من تصميم السياسات والبرامج، والأطر القانونية السلمية التي شأنها أن تعزز الأمن الغذائي والتغذية، كما أنها تدعو لتنفيذ هذه السياسات والبرامج، وتشجيع على توفير الموارد المالية الكافية، واستخدام الهياكل التنظيمية المناسبة، وضمان القدرات البشرية الكافية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة:

تعمل منظمة الفاو على تعزيز السياسات والممارسات القائمة على ترشيد الموارد ودعم القطاعات الزراعية لطبيعية الإنتاجية، خاصة المحاصيل الثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، مع ضمان عدم تأثر الموارد بالاستغلال وتجنبها حالة الاستنزاف، وتساهم المنظمة في جهود زيادة الإنتاجية الزراعية وحماية الغابات، ومصايد الأسماك واستدامتها من خلال أربعة سياسات إستراتيجية وهي:

–اعتماد البلدان لممارسات تهدف لزيادة الإنتاج بطريقه مستدامة، مع معالجة مشكلة تغير المناخ، والتدهور البيئي مع ما لهما من انعكاسات على قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك.

–وضع البلدان لسياسات وآليات حكومية وتحسينها لأنماط الإنتاج الزراعي المستدام، ومواجهة ظاهرة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك.

– تحسين البلدان سياسات المنقدة والاعتماد المالية المرصودة دف جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية.

–اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى المؤشرات والأدلة ا`نعة في إطار البحث عن إنتاجية زراعية مستدامة.

[1]مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدورة " ،40الإطار الاستراتيجي المراجع" روما، 8–3جويلية،. 2017 ،ص 36.

المنظمة من بين صور عمل في سعيها لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، واستنادا إلى مبادئ رؤيتها المستدامة للأغذية والزراعة،يمكن الوقوف على المساعدات التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة لدولةرواندا في قضايا الاستدامة الزراعية، التي صارت نموذجا لتأكيد على السياسات الرامية إلى التكيف مع إدارة الموارد الزراعية والطبيعية وممارستها، وعلى الدعم نحو زيادة وتحسين حجم السلع و كفاءة الخدمات في مجال الزراعة والغابات، ومصايد الأسماك القائمة، وهي مجالات قائمة على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة، وتعمل على إجراء مناقشات حول وضع خطط فعالة لإدارة منطقة (رولیندو) ، وتنسيق المبادرات المعنية بالإنتاج الزراعي، وحفظ التربة والمياه، التنمية الاجتماعية[1]

في هذا السياق، تساعد المنظمة البلدان الأعضاء على تحقيق إنتاجية واستدامة أكبر في الأغذية والزراعة، من خلال دعم الحكومات وتعزيز تنفيذ أهداف المنظمة، المتمثلة في إنجاح استراتيجيات ابشأن ممارسات الإنتاج الزراعي المستدام، بالإضافة إلى جمع وتبادل المعلومات اللازمة، ودعم التنمية الزراعية.

*** الهدف الاستراتيجي الثالث: الحد من الفقر في الريف:**

تعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على مساعدة الفقراء في المناطق الريفية،في الوصول إليها الموارد والخدمات التي هم بحاجة إ ،وخلق فرص عمل في الريف وتوفير الحماية الاجتماعية، دف تمكينهم الخروج من الفقر، وتعمل المنظمة على الاستثمار في التنمية الريفية، وإرساء نظم الحماية الاجتماعية، وبناء صلات بين الريف والحضر، والتركيز على تعزيز دخل صغار المزارعين وأصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة، والنساء القاطنين في الريف، وصيادي الأسماك والنساء الريفيات، ودعم الشباب في تحقيق نمو شامل، وبذلك يتم التصدي في الوقت نفسه للأسباب الجذرية للفقر والجوع[2].

تساهم سياسات الإدارة اليومية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بمساعدة من يزاولون الزراعة، ويربون الماشية ويصطادون الأسماك، ويشتغلون الأعمال التجارية الزراعية، وتتبع قرارات المنظمة، ويمكن الوقوف على مالها من دور في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، والحد من الفقر في الريف، وتعمل حاليا منظمة الأغذية والزراعة على تنفيذ مشروعات وبرامج في العديد من البلدان عبر أنحاء العالم

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة) "2030روما، 2016 ص.15 .

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "منظمة الأغذية وأهداف التنمية المستدامة

للقضاء على الفقر، كما ساعدت المنظمة خلال الفترة 2014-2017، بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، حيث تتضمن انجازات المنظمة الرئيسية في هذا الإقليم مايلي:

- تحسين القدرة على الصمود أمام تحديدات الأمن الغذائي والتغذية؛

- التدخل لمكافحة الأمراض والآفات النباتية والحيوانية المتعلقة بالأسماك، بما يشمل الحالات العابرة للحدود؛

- إنشاء نظم المعلومات والإنذار المبكر من أجل الأمن الغذائي، والحد من إهدار الأغذية،

- إنشاء نظم للحماية الاجتماعية من أجل زيادة قدرة صغار المزارعين في الريف على الصمود؛

- دعم بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في تنفيذ الإدارة المستدامة للموارد المائية والتكيف مع تغير المناخ وإدارة الجفاف[1]

إ ن الرغبة في تحقيق هدف الحد من الفقر، دفعت بالمنظمة إلى تبني إستراتيجية طويلة المدى للقضاء على الفقر في الريف، "وذلك من خلال تمكين فقراء في الريف من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق، وتحسين فرص وصولهم إلى العمالة المنتجة والعمل اللائق، خاصة للشباب، وتعزيز البلدان النامية في تحقيق الحماية الاجتماعية، ودعم قدراتها في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بغرض الحد من الفقر والقضاء

على الجوع، وضمان الحصول على الأغذية المغذية والكافية".[2]

تعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من خلال هذا السياق؛ بالتعاون مع البلدان في وضع سياساتها وبرامجها القائمة على المؤشرات الميدانية والمعنية بالقضاء على الفقر في الأرياف، وذلك بمساعدة المؤسسات والمنظمات الريفية، بما في ذلك منظمات المنتجين والجمعيات التعاونية و كذلك

[1] مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة " 34،نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا")روما، 7-11ماي .4-1 ،(2018

[2]مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، الإطار الاستراتيجي، .39

الهيئات الإدارية المحلية العامة، وذلك من اجل أن تتمكن من بناء برامج التنمية الريفيةناجحة للحد من الفقر، وتحسين التغذية.

*** الهدف الاستراتيجي الرابع: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وكفاءة:**

تعمل المنظمة على مساعدة البلدان الفقيرة على بناء نظم غذائية آمنة وفعالة، وتدعم الزراعة القائمة على

أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحد من الفقر والجوع في المناطق الريفية، كما تساهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تطوير نظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وفعالية، وهذا بصياغة اتفاقات وخطوط توجيهية لمنظمة طوعية، ومواصفات دولية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية، وتعمل على تصميم وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية، وترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة، وتعزيز لقدرات القطاعين العام والخاص، وزيادة الاستثمارات للنهوض بالمنشآت الزراعية الكبرى، بالإضافة إلى الدفع بالبلدان نحو اتخاذ لقرارات تتصل بالاستناد إلى إقامة نظم زراعية غذائية أكثر شمولا و كفاءة[1] .

من خلال ما سبق، يتضح نشاط منظمة الأغذية والزراعة، في إسهامها وعملها على مساعدة الدول النامية في التعاون الفعال مع المعنيين بتصنيع المواد الغذائية تحت معايير فعالة و كفئة، قائمة على العلوم بشأن سلامة النباتية الأغذية والصحة ، ويجري تطوير القدرات الوطنية في إرسائها لهذه المعايير،بالمشار كة مع مؤسسات غير ربحية ، في تقديم الدعم والخدمات لصغار المزارعين وشر كات الأغذية الصغيرة والمتوسطة.

*** الهدف الاستراتيجي الخامس: الرفع من قدرات مواجهة الكوارث في القطاع الزراعي**

تساعد المنظمة البلدان على التهيؤ والاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى المخاطر التي يتسبب الإنسان، عن طريق تقليل ما يمكن أ ن تتعرض له الزراعة من أخطار، وتعزيز قدرتها ونظمها الغذائية الزراعية في مواجهة الكوارث، بحيث تقوم بمساعدة البلدان على تصميم وتنفيذ النظم القانونية والسياسية، والمؤسسية المناسبة، و كذلك الأطر التنظيمية من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الأزمات في مجال الزراعة والغذاء،كما تساهم في بناء القدرات المحلية والوطنية للحد من المخاطر

[1] نفس المرجع، 41.

الطبيعية، والأخطار المناخية وتهديدات السلاسل الغذائية والنزاعات والأزمات الممتدة، و كذلك تقوم المنظمة بتعزيز المعرفة والمبادئ التوجيهية والمعايير والممارسات الجيدة، فيما يتعلق بإدارة المخاطر الكوارث والأزمات، ورصد الأخطار والية الإنذار المبكر، والتقليل من قابلية التأثر بالكوارث عبر نمط التأهب والاستجابة".

بالإضافة إلى الأهداف الإستراتيجية الخمسة التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فهي كذلك تقوم بعمليات التعاون والشراكات الإستراتيجية مع مختلف الو كالات المتخصصة، والمؤسسات المالية، ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال الطوارئ والشؤون ، كما تتعاون مع المنظمات الدولية العالمية المتخصصة كمنظمة الصحة ،O.M.Sومنظمة العمل الدولية ،O.I.Tومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف ، UNICEFودعم وتعاون عديد المنظمات الدولية للتنمية والتجارة، مثل مؤسسات بروتون وودز ،BRETTON WOODSعلى غرار البنك الدولي ،BIRDومنظمة التجارة العالمية ،OMCومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،UNIDOوغيرها من المنظمات والهيئات الإقليمية، والمنظمات الد ولية غير الحكومية.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق تناوله عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ندرك أن للمنظمة دور كبير تقوم به في مجال تقديم المساعدات التنموية للبلدان الفقيرة، عبر دعمها الواسع للمشاريع في مجال الأغذية والزراعة، وذلك ضمن إستراتيجية تستند على اعتبارات اقتصادية، اجتماعية، وبيئية في مساندة المشاريع والبرامج الإقليمية والدولية التي تخدم في النهاية الأمن الغذائي العالمي.

الفصل الثالث :

واقع الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد :

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيقها أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها أمة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي.

من المفروض أن يكون القطاع الفلاحي من أهم ومن أولويات الاستراتيجيات التنموية التي تتبعها البلاد كونه يستطيع إنقاذ الدولة من أزمة محتملة كذلك يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

الجزائر تواجه تحديا غذائيا بالغ الأهمية من أبرز مهامه قصور إنتاجه الغذائي عن تلبية احتياجاته من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية الرئيسية في مقدمتها الحبوب، إذ تتوجه الاسترداد هذه الاحتياجات من الخارج وذلك باعتماد على موارد النقد الأجنبي والتي مصدرها الرئيسي تصدير النفط الخام الأمر الذي يشكل تهديدا واضحا لأمنه الغذائي، لذلك فإن قضية تنمية القطاع الفلاحي وتطويره يجب أن يحتل أهمية استثنائية لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الإيفاء بمتطلبات القطر الغذائية فضلا عن تلبية احتياجات الصناعة إلى الموارد الأولية وتعد الزراعة في الصناعة التي ترتكز عليها النشاطات الإنتاجية الأخرى.

يجب على الدولة الجزائرية أن تركز في أي استراتيجية اتبعتها للتنمية الاقتصادية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وينبغي إعطاء أولوية للتنمية الزراعية والصناعات المرتبطة بهذه التنمية، وتوفر كل ما يمكن من وسائل وسياسات التشجيع القطاع الزراعي لتلبية أحد الحد الأدنى المطلوب من الموارد الغذائية والاتجاه نحو الأبحاث والدراسات الاقتصادية التي تستند على واقع إمكانيات الجزائر.

بحيث تناولنا في هذا الفصل واقع الامن الغذائي في الجزائر و الذي تضمن 3 مباحث نذكر منها:

I. الواقع الفلاحي في الجزائر.

II. واقع إنتاج السلع الغذائية في الجزائر

III. دراسة تحليلية لاستهلاك القمح في الجزائر (1990-2016)

I. الواقع الفلاحي في الجزائر.

I.1. السياسات الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال.

I.1.1.مرحلة التسيير الذاتي .

من الخطوات الأولى التي قامت بها الحكومة الجزائرية في القطاع الفلاحي هي التسيير الذاتي للفلاحة، وهو «تسير مؤسسة من طرف مجموعة من العمال أو من طرف ممثليهم المنتخبين من طرفهم»[1].

بحيث بعد استقلال الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية، وبعد الرحيل الجماعي للمعمرين سنة 1962 قامت الدولة الجزائرية باسترجاع الأملاك الخاصة لعم وإعطائها للفلاحين السابقين (الخماسة) ليستفيدوا منها ويسيرونها ذاتيا ذلك أعطى أهمية كبيرة للفلاحين الذين كانوا يعملون كعبيد للفرنسيين وأصبح لهم كرامة ومكانة هامة، لكن أصبح العمال يتمادون في أعمالهم وكثرت المشاكل كونهم أخذوا أماكن هامة كمديرين وأمراء[2] و كان تدخل الدولة بشكل مستمر بمراقبة القطاع أفشل تجربة التسيير الذاتي، حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية: الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) ودخلت في ترسيم المؤسسات وفي تحديد أسعار المنتوجات الفلاحية وشرعت خمسة مراسيم هامة وتاريخية في 1963 وهي: 3 مراسيم في 18 مارس 1963:

- مرسوم 63-88: الذي يقرر بتنظيم كل الأملاك التي تركها الاستعمار.

- مرسوم 63-89: الذي يقرر بتنظيم وزارة الفلاحة والمنظومة الفلاحية وتأسيس الديوان الوطني للمنظومة الفلاحية.

- مرسوم 63-90: يخص الديوان الوطني للمنظومة الفلاحية والمؤسسة العمومية لإنجاز برنامج المنظومة الوطنية لتسيير المزارع المهجورة من طرف ملاكها.

---

[1] قاموس لاروس.

[2] عمر سعود، ترجمة عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (19632002)، مجلة إنسانيات، 2003، ص 74.

– مرسوم 63–95 في 22 مارس 1963: ينظم تسيير مؤسسات الصناعة التقليدية والتجارية والاستشارات الفلاحية المهجورة.

– مرسوم 63–98 في 28 مارس 1963: تقسيم مدخول المؤسسات المسيرة ذاتيا منه يدفع أجول العمال.

2.1.I. مرحلة الثورة الزراعية :

تولت المؤسسات العمومية تسيير المخططات الإنتاجية المتصلة بالإنتاج والمالية والتسويق وكان يتوفر 75% من الإنتاج الفلاحي الخام، تواصلت الصادرات الفلاحية من الخمور، الفواكه والحمضيات) إلى الخارج وكان يوظف حوالي 237400 عامل من بينهم 10000000 عامل موسمي وكانت الأراضي المزروعة آنذاك تمثل حوالي 30% من المساحات المستغلة، لكن رغم كل هذه المجهودات نجد أن المساحات المستغلة قليلة.

واجه القطاع العمومي مشاكل في التسيير، التموين، المالية وتسويق المواد الفلاحية المنتجة، إضافة إلى انهيار الإنتاجية القائمة، شيخوخة البساتين، وعدم صلاحية العتاد ووسائل الري والحرث وتهيئة التربة.

جاءت الثورة الزراعية نتيجة للوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة للمواطنين وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14 جويلية 1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1.1972

تنص المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية على:

الأرض لمن يخدمها، ولا يملك حق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها». إنتزعت الحكومة الجزائرية بعض من الأراضي لمن يملكون مساحات شاسعة وأعطتها للفلاحين الذين لا يملكون للقضاء على التباين في توزيع الملكية والرفع من دخولهم الشخصية والانتفاع بالأرض وتحسين الإنتاج، هكذا أصبح الفلاحين المحرومين يمتلكون الأراضي ونشأت تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.

وقد عرف القطاع الخاص تدهور في مردودية الإنتاج بسبب السياسات المعتمدة من الدولة. وقد كان ينقسم إلى قسمين: من ناحية التقنيات والوسائل، ففيه التقليد الذي يعتمد على الوسائل البدائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحديث الذي يعتمد على تقنيات حديثة وأساليب زراعية متطورة، لكن بنسبة إنتاج ضئيلة

[1] **http / / Agricul . yooh . com / t146 - topic**

جدا1. فبعد 1966 عملت الدولة على تدعيمه لكن بعد 1970 أي في مرحلة الثورة الزراعية تراجعت عن تقديم المساعدة للقطاع الخاص وقد أدى هذا إلى انخفاض في الإنتاج وكذا في مستوى الصادرات، حيث كانت الدولة تهتم أكثر بقطاع المحروقات وأهملت القطاع الزراعي خاصة خلال المخططات التنموية التي تبنتها لكن عاد اهتمامها خلال المخطط الخماسي (1985- 1989).

- الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة 1981- 1990:

صدر منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وكانت أهدافه المرجوة في إعادة الهيكلة الاقتصادية هي2 :

1- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة .

2- إعادة التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية.

3- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والري.

أعطت الدولة بعض الأراضي المؤممة للفلاحين وشجعتهم على استصلاح الأراضي خاصة في الجنوب، وقدمت لهم قروض بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة، زيادة استراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين، زيادة الاستثمار تنمية الموارد المائية، وتهدف هذه السياسة الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي، أما من الناحية الواقعية قد وجدت الجزائر نفسها لا تتوافر على قاعدة مهمة في المجال الفلاحي.

I.1.3. مرحلة إقصاد السوق:

عرفت العشرية الأخيرة من القرن الماضي مرحلة خطيرة، لم تعرف أبدا البلاد انزلاقات كالتي عرفتها خلال هذه الحقبة، فالأوضاع السياسية الغير مستقرة أثرت بصورة سلبية على كل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

[1] http : / / Agricultur . yoo . com / t146 - topic

[2] حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 220

و لقد عاش الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة هزات عدة جاءت نتيجة تخريب العديد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع، هجرة الإطارات والكوادر من جهة، وإفلاس المؤسسات وغلقها، وكذا تسريح عمالها من جهة أخرى، ولكن رغم ذلك إستطاعت الدولة الجزائرية أن تصمدا[1].

وفي سنة 1990 أصدرت الدولة قانون 10/ 90 الخاص بالقرض والنقد[2]، وموجبه أنشئ مجلس النقد والقرض والذي يعتبر مجلس إدارة البنك المركزي، فمن خلال هذا القانون كان أول قانون صدر في تلك المرحلة أرادت الدولة أن تبرز نيتها في التوجه نحو ما يسمي باقتصاد السوق، فقانون 10 / 90 مهد الطريق الإصدار قانون 12 / 93 والذي بموجبه أصبح المستمر حر وله امتيازات وتشجيعات ويسمى هذا القانون بقانون الاستثمارات.

ويمكن القول أن قانون 10 / 90 جاء تسهيلات وامتيازات للمستثمرين الخواص، حيث يسمح هذا القانون بترقية الاستثمار بصورة أوسع.

وهكذا دخلت الجزائر في عملية تعديل وتغيير التشريعاتها الاقتصادية وهذا تماشيا والمحيط الاقتصادي باعتبار أنها انتقلت من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح، وكمثال عن هذه التغيرات إصدار قانون تجاري جديد، قانون الإجراءات المدنية مع الأجانب، قانون البورصة للقيم... الخ.

إن هذه التعديلات جاءت نتيجة وجود قوانين غير كافية لتشجيع جلب الاستثمارات المحلية والأمنية الضرورية لإرساء قاعدة اقتصاد السوق.

I.1.4. المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري:[3]

- وجود قطاع الصناعات ضخم لكنه يعتمد على أكثر من 80% من المواد الأولية المستوردة بالنسبة للقطاعية العام والخاص ما عدا الصناعات النفطية التي تمثل أكثر من 92% من الواردات الكلية .

- الاستعمال الضعيف للقدرات الإنتاجية بسبب عدم إتقان التكنولوجيا وعدم قابلية الدين والتحويل، مما جعل الدولة بحاجة ماسة إلى العملة الصعبة مع ضعف القدرة الشرائية.

---

[1] حوالف رحيمة، واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2001-2002، ص 09.

[2] قانون 10 / 90 الصادر في 04 / 14 / 1990.

[3] حوالف رحيمة، مرجع سابق، ص 8-9

– ضعف مردودية المحصول الزراعي المتعلقة بوجود سياسة خاطئة بالنسبة للقطاع الزراعي على العموم.

– عدم تنظيم التجارة، مما أدى إلى خلق سوق موازي زاد من سوء الوضعية الاقتصادية والمالية (التضخم أي كتلة نقدي تفوق الإنتاج الوطني).

– مديونية خارجية مرتفعة بسبب غياب سياسة حقيقية وسوء تسيير الموارد المالية المقترضة، بالإضافة إلى خدمات الديون.

2.I. أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينات.

1.2.I الإطار العام للسياسات الزراعية في عقد التسعينات:

مع نهاية القرن الماضي أو تزامنا مع انهيار المعسكر الاشتراكي وبروز القطبية الأحادية ممثلة في النظام اللبرالي، بدأت غالبية الدول العربية تعرف تطبيق إصلاحات اقتصادية وتعديلات بشكل أو بآخر، وذلك سعيا منها لمواكبة التغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية من جهة، ومحاولة التغلب على ما وجهته خلال المراحل السابقة لعقد التسعينات من آثار كمية للعديد من المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا، والعمل على تعزيز معدلات الأداء التنموي الحقيقي من جهة ثانية.[1]

نظرا للوضع السياسي غير المستقر الذي وصلت إليه الدولة الجزائرية فقد أعطت أهمية للسياسات الزراعية التي تنشد ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وفتحت المجال لخوصصة نشاطات القطاع الزراعي، لمواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها.

ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإتباع سياسات نقية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف، وتشجع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية بهدف رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي.

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتورى قسنطينة، سنة 2007– 2008، ص 104.

2.2.I. مرتكزات استراتيجية التنمية الزراعية خلال عقد التسعينات:

سعت الجزائر للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من خلال هذه المرتكزات:[1]

- استرجاع الأراضي المؤممة.

- استصلاحالأراضي في المناطق الصحراوية.

- دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج.

أما عن الإطار العام للسياسات الزراعية والفلسفة الاقتصادية التي تحكمها في عقد التسعينات، فيمكن حصر أهم أهداف ذلك في النقاط التالية:

1- الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.

2- ترقية المنتوجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية.

3- وضع مخطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.

4- ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين.

5- العمل على وقف تدهور وانهيار القطاع الزراعي.

6- المحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.

7- مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب للاقتصادية واجتماعية.

8- السعي لرفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية.

ومن أهم معالم السياسات الزراعية في هذه الفترة.

[1] الدول العربية، م.ع.ت، السياسات الزراعية في عقد التسعينات نوفمبر، 2000، ص 17.

1.2.2.I. برنامج التكيف الهيكلي: Plan d'ajustement structurel

بدأ تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر سنة 1990[1]، والذي يرتبط مفهومه بالسياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه للبلدان من أجل إنقاذها من الغرق الكامل في بحر الاستدانة، ومساعدتها لتطهر على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية، كشريك ولو أنه غير متكافئ للعالم المتقدم[2] . ذلك بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية وتحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي، وتضمن البرنامج أيضا إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها وأدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية بحيث ارتفع سعر الجرار الذي كان سعره مع ألف إلى 260 ألف دينار جزائري عام 1991[3]. رفع الأسعار الزراعية من شأنه يحسن ربحية الزراعة وبالتالي تحفيز التوظيف المتزايد لعوامل التكثيف، ولكن ذلك يفترض توفر المكونات وإمكانية الحصول عليها بنسبة أعلى، وهو أمر نادر الحصول بسبب تقليص الاستيراد، الارتفاع الناتج عن سياسات التكيف يمكن أن يقود البلاد إلى تراجع واضح في الإنتاج، وبالمقابل يزيد من الاستيراد الغذائي مقابل ضخ مزيد من النقد الأجنبي، وهذا لابد من الإشارة إلى أن الفرق بين أسعار الاستهلاك تدفع بالمزارع إلى تخفيض إنتاج القمح لصالح الشعير والأعلاف الأخرى من أجل زيادة عرضه للحرم، ولاسيما حين يكون تناس أسعار اللحوم والحبوب لصالح الأولى إذ تصبح اللحوم حينئذ هي الإنتاج الأساسي للمستثمر. كما يترافق تكييف الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية بإعادة صياغة نظام الحماية الزراعي عبر إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية التي استبدلت بتحرير المبادلات الزراعية، ورفع كل القيود مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن بعدهما منظمة التجارة العلمية، من أجل حماية متميزة، وهذا من شأنه تدعيم بعض الاختيارات المبدئية للحفاظ على حد معين من استقلالية الدولة تجاه السوق العالمية في المجال الغذائي[4] ، غير أن النتيجة المترتبة عن سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية، فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى إفتقار الكثير من الفئات السكانية.

---

[1] حميد أية عمارة، ترجمة: أديب نعمة، الزراعة المتوسطة في علاقات الشمال والجنوب، الفارابي، بيروت، 1993، ص 129

[2] محمد عبد الشفيع عيسي وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 275

[3] المرجع نفسه، ص 275.

[4] حميد آية عمر، مرجع سابق، ص 159

من أهم محاور التكيف الهيكلي نجده: [1]

– إعادة هيكلة العقار الفلاحي.

– استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها.

– سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994، وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك.

– تخفيض قيمة العملة الوطنية.

– ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الاستراتيجية.

– مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالخبز والحليب.

– العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية.

– حرية التجارة الخارجية والأسواق.

– إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصوصيتها تدريجيا وجزئيا.

هذه الإجراءات لم تستطيع تحقيق ما جاءت من أجله، حيث تراجعت لكثير من مرتكزات هذه السياسة لتترك المجال لغيرها.

2.2.2.I المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتوفير العيش الكريم للسكان بتوفير المواد الغذائية، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، باستعمال العقلاني لتلك الموارد الغذائية والموارد الطبيعية أيضا من أجل تنمية زراعية مستدامة، وتتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاث مستويات وهي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية، والقبول الاجتماعي ومن أجل تحقيق ذلك يتمحور المخطط أساسا في تحفيز وتدهمي المستثمرين في المجال الزراعي، من خلال[2] :

[1] السياسات الزراعية في عقد التسعينات، مرجع سابق، ص 36.

[2] السياسات الزراعية في عقد التسعينات، مرجع سابق، ص 72.

– تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع، الحبوب، الحليب، البطاطس، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء.

– تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا وهي مهددة بالتدهور بتحويلها الصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

I.3.2. واقع الاقتصاد الزراعي في ظل الإصلاحات 1999– 2014

I.3.2. سياسة التجديد الفلاحي والريفي وأفاق الاكتفاء:

استكمالا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية انتهجت الجزائر الكثير من البرامج والسياسات الفلاحية غير مسارها التنموي فقد خصصت أموالا طائلة تزيد عن 07 مليارات في فترة 2001– 2009 من أجل إعادة تنظيم إستغلال الأراضي، وتوفير العتاد الفلاحي والتجهيزات اللازمة.

ولهذا باشرت الجزائر منذ 2009 بسياسة جديدة تعرف باسم التجديد الفلاحي والريفي تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق مواجهة التحديات التي يفرضها الوضع الدولي [1].

I.3.2.1.مقومات سياسة التجديد الريفي والفلاحي:

تتشكل هذه السياسة من محورين أساسيين ومتكاملين [2]

أولا: المحور الزراعي.

يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج بتوفير وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الزراعية وكذلك توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، معتمدا على برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية:

[1] ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير شعبة الاقتصاد والتنمية (جامعة برج باجي مختار عنابة، 2011– 2012)، ص 142

[2] بيضة سعدية، السياسة الفلاحية في الجزائر، برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة، مذكرة، ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، سعيدة، 2014– 2005)، ص 48.

– مراكز الامتياز المتكاملة

– المستثمرات الفلاحية الرائدة

– المهارات والبنيات التحتية التكوين.

ثانيا: المحور الريفي.

يهدف لحماية وتعزيز الموارد الطبيعية والرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية وتنفيذ هذه البرامج يستند إلى الأدوات التالية:

– نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي.

– نظام وطني لدعم القرارات من أجل تنمية مستدامة.

– مشاريع جوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع جوارية لمكافحة التصحر.

ثالثا: برنامج التجديد الريفي والفلاحي.

وضعت الدولة مجموعة من المهام من أجل تحقيق أهدافه هذه السياسة وهي[1]:

– تعزيز إنتاجية رأس المال عن طريق مثلا: البذور الفلاحية، البيوت البلاستيكية

– البنية التحتية الريفية الفلاحية وذلك بتطويرها.

– مكافحة التصحر من خلال تطوير وتحسين السد الأخضر.

– حماية الإرشاد الفلاحي من خلال توفير المعدات.

– برامج التنظيم من خلال تنظيم المنتجات الزراعية وإنشاء البنية التحتية

ب– الإنعاش الاقتصادي 199– 2014:

ينسب هذا البرنامج إلى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في مراحل ثلاثة: [1]

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص 145- 147.

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004: حصص له 525 مليار دينار جزائري.

- برنامج التكميلي: لدعم النمو الاقتصادي: 2005- 2009.

خضعت له ما يقارب 2000 مليار دولا أمريكي، خصصت أساسا لإعادة توازن الإقليمي من خلال شبكة الطرق والتحفيف من المشاكل المتعلقة بالموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

- **البرنامج الخماسي 2010- 2014:** يعتبر هذا البرنامج من أضخم البرامج التي قامت بها الدولة الجزائرية بتنفيذها سياسة التجديد الزراعي والريفي لتعبئة الموارد العمومية ب 240 مليون دولار أمريكي وذلك قصد تشجيع الاستثمارات الخاصة وحماية الممتلكات الريفية المادية وغير المادية وفي كل الأحوال فإن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول العربية عرف منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، فبعد الاستقلال قامت الجزائر بتبني النظام الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية وركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وقد تطلب هذا النموذج التنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة، مما أدى إلى ارتفاع في نسبة اليد العاملة إذ بلغت نسبة البطالة سنة 1983 حوالي 13.88 %.

وهذا ما دفع الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من أنفاقها الاستثماري، معتمدة في ذلك على الجباية البترولية التي مثلت مصدر للتمويل[2] .

I.3. مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر.

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها والتي ترشحه إلى لعب دور أساسي في الاقتصاد الوطني والقطاع الزراعي في بلادنا قطاع استراتيجي يعول عليه في توفير الاحتياجات الغذائية وبالتالي التحكم في الأمن الغذائي الذي يعتبر الهدف الأساسي للسياسة التنمية للبلاد، ويتحقق هذا باستخدام كل الموارد المتاحة لديه [3].

---

[1] آمال عمارة ، التنويع الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة الفترة 2000- 2014، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سعيدة سنة 2014 - 2015، ص ص70-71.

[2] د. عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، حدود الرأسمالية في الجزائر، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 48.

[3] عبد العزيز شاربي، الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003- 2004، ص ص 27

I.1.3. الموارد الطبيعية :[1]

بمساحة 2.381741 كم^2 الآن تحتل الجزائر المرتبة الأولى بعد تقسيم السودان حيث المساحة، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية وتتميز بقسمين تضاريسيين هما ما قبل الأطلس الصحراوي، السهول، الهضاب، مرتفعات الأطلس التلي وما بعد الأطلس الصحراوي، الصحراء.

- الموارد الترابية الأرض:

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، حيث تقدر مساحة الجزائر ب 238 مليون هكتار منها 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب إحصائيات سنة 2006 هي مصنفة إلى أربعة أقسام:

- أراضي قابلة للزراعة
- أراضي صالحة للزراعة.
- أراضي مسقية

أولا: الأراضي القابلة الزراعية

تتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى أراضي غير المستقلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها وتتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق5 سنوات والتي تحولت إلى مراعي مروج طبيعية ومجارية[2].

ثانيا: الأراضي الصالحة للزراعة.

هي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية، كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية .

---

[1] خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة الحالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، 2007، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010- 2011، ص ص 23- 24

[2] خديجة عياش، مرجع سابق، ص 24- 25.

ثالثا: أراضي المساحة المحصولية

تتمثل في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي، إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية، عوضا القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية، أي زراعة محصول واحد خلال سنة [1].

رابعا: الأراضي المسقية

يساعد توسيع المساحات الزراعية المسقية في رفع الإنتاجية الزراعية، خاصة أن الجزائر تتمتع بإمكانيات كبيرة من الأراضي الخصبة تمكنها من نتاج المحاصيل الزراعية وفي مواسم مختلفة وهذا بفضل التكثيف الزراعي وكذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف، خاصة أن الجزائر تصنف من البلدان الجافة أو شبه الجافة لذلك يتوجب حسن استغلال مورد المياه والعقلانية في استعماله .

2.3.I. الموارد المائية:

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي الإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك يحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخدامها والمتمثلة في[2]:

- ارتفاع معدل النمو السكاني.

- التغيرات المناخية التي شهدها العالم، زيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.

- التطور الحضاري الهائل غير المسبوق نتيجة تحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم.

- الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت وستؤدي إلى استنزاف الموارد المائية خاصة غير المتجددة والمتمثلة في المياه الجوفية

- عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية

[1] خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سابق، ص 25.

[2] محمد غربي، القطاع الزراعي وإشكالية دعم استثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة لكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2011- 2012، ص ص 10- 11.

– غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلقة بثقافة الترشيد في استخدام المياه

يمثل الماء أعم عناصر الحياة لقوله تعالى: «وجعلنا من الماء كل شيء حي»[1]. كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكشف الزراعة، إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له التي تشغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية. كما أن الظروف المنافية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسبقة التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ثلاث محاور [2]:

– الموارد المطرية:

تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 197 مليار متر مكعب، بمعدل تساقط سنوي بقدر ب 82 ملم ويقدر نصيب الهكتار من الأمطار با 28 ملم سنويا وهو معدل ضعيف مقارنة بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، هذا راجع إلى طبيعة التضاريس والبعد عن المسطحات المائية .

– الموارد المائية:

تتمثل في مياه الوديان والأمطار التي تعتبر قليلة في بلادنا وتقدر ب 13.5 مليار متر مكعب سنويا بالرغم من قلتها فإنه لا يستغل منها سوى 22% والجزء الباقي يصب في البحار والشطوطة.[3]

– الموارد المائية الجوفية:

تشير الإحصاءات أن حجم المياه الجوفية تقدر ب 33 مليار متر مكعب وأن احتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 ألف مليار متر مكعب إلا أن استغلالها ضعيف بسبب التكاليف الباهظة التهيئة الآبار وكذا معدل تجديدها لا تتجاوز 06 مليار متر مكعب في السنة.

3– الثورة النباتية:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة هامة في الزراعة الجزائرية، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح، ويأتي إنتاج الحبوب بمختلف

[1] سورة الأنبياء الاية30ص324.

[2] خديجة عياش، مرجع سابق، ص 20.

[3] محمد غربي، مرجع سابق، ص 20.

أصنافه في المرتبة الأولى ضمن الإنتاج، حيث ما يميز الوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري أنها ذات أصل نباتي بنسبة كبيرة وتقل فيها نسبة الإنتاج الحيوانية [1].

والملاحظ في الجزائر أن بيئة الفرد التي نشأ فيها وثقافة الاستهلاكية في طلب متزايد للإنتاج النباتي غير أن ما يميز هذا الإنتاج التذبذب والتباين في كميات الإنتاج ومستويات الإنتاجية من موسم لآخر ولعل أهم الأسباب التي جعلته على هذا الحال تتمثل في:[2]

– ارتباط الزراعة الجزائرية بكمية الأمطار المتساقطة، فمعظم هذه الزراعة هي مطرية ونسبة قليلة منها تخضع لعملية الرب الذي نجده في أغلبه يعتمد أساليب تقليدية .

– تقلص المساحة الصالحة للزراعة خاصة الأراضي الخصبة بفعل عوامل طبيعية وأخرى بشرية، الانحرافو التصحر.

– هجرة الفلاحين وتخليهم عن خدمة الأرض والاتجاه إلى قطاع الصناعة والتجارة لأن الأجور في القطاع الفلاحي متذبذبة ومتدنية، مما أدى إلى إهمال مساحات زراعية .

كل هذا إنعكس في مظاهر العجز الغذائي، إذ يم يتمكن القطاع الزراعي وبالأخص الإنتاج النباتي من مواكبة النمو المتزايد للسكان.

4– الثورة الحيوانية:

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان وكذا لما يوفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خاصة كالجلود، الحليب ومشتقاته، الصوف.. الخ وتتكون الثورة الحيوانية في الجزائر من الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول والإبل بالإضافة إلى الدواجن والأسماك.

بالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية بصفة عامة إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني نقصا في عدد المواشي وخاصة منها الأبقار وذلك نتيجة لأسباب عديدة أهميتها تتمثل في طبيعة المناخ الصعبة من أمطار غزيرة ورياح رملية تؤدي سنويا إلى هلاك عدد كبير من الحيوانات، يضاف

[1] ريم قصوري، مرجع سابق، ص 155.

[2] محمد غربي، مرجع سابق، ص 28.

إلى ذلك تخلي بعض الفلاحين عن تربية المواشي خاصة الأبقار والأغنام بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف ونقصها إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر[1].

5- الموارد البشرية العاملة في الزراعة:

تعبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل رأس المال الإنتاجية التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية في الجزائر، حيث بلغت القوة العاملة في الزراعة حوالي 25.4 سنة 1995 وقد تناقضت هذه النسبة إلى 21 . 8 سنة 2008 وهذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب نذكر منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي والهجرة من الريف خاصة في التسعينات بسبب الوضع الأمنيا.[2]

يلاحظ تزايد السكان الريفيين بالرغم من أن هذه الزيادة بوتيرة بطيئة فبعدما كانت 12.96 ألف نسمة سنة 2000 ارتفعت إلى 13.843 ألف نسمة في عام 2008، أي زيادة بنسبة 0.8 % سنة 2000- 2008 وبنسبة 1.2 خلال 2007- 2008، كما عرفت القوى العاملة الزراعية ارتفاعا بنسبة 0.9 خلال الفترة 2000- 2008 وهذا يعد مؤشرا تنمويا إيجابيا ينطوي على دلالات هامة تعكس كفاءة العالمين في الزراعة وتطوير الأساليب والتقنيات الإنتاجية الحديثة في الزراعة كما يعكس عودة السكان للنشاط الزراعي أو الفلاحي إلى أراضيهم التي ابتعدوا عنها بسبب الفقر وانعدام الأمن بالإضافة إلى السياسة المتبعة والمدعمة للزراعة خاصة في الأرياف مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية [3].

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع زراعي بصفة خاصة والقطاع الإنتاجي بصفة عامة، ويجب الاعتماد على هذا العنصر في الجزائر لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا.

[1] رقم قصوري، مرجع سابق، ص 31.

[2] التقرير الاقتصادي العربي، 2010، ص 314.

[3] ريم قصوري، مرجع سابق، ص 150.

II. واقع إنتاج السلع الغذائية في الجزائر

يتناول هذا المبحث واقع إنتاج السلع الغذائية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه، و علاقته بالاستهلاك و الاكتفاء الذاتي و تحديد حجم الفجوة الغذائية.

II.1. انتاج السلع الغذائية في الجزائر

- **الانتاج النباتي (2000-2010):** يحتل الانتاج النباتي مكانة مهمة لأنه مصدر أساسي للغذاء لأن الأمن الغذائي يتحقق بدرجة كبيرة إذا كان الانتاج النباتي وفيرا و العكس صحيح،

و يضم هذا ألف رع مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، أهمها مجموعة الحبوب و مجموعة البقوليات و مجموعة الخضر و الفواكه إلى جانب الزراعات التصديرية.

1- مجموعة الحبوب : تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري و هي تأتي في الصدارة، و يعتبر القمح و مركباته أكثرها أهمية لأنه يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين و بخاصة منهم عامة الشعب، حيث يمكن اعتباره كمؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية و قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي و الابتعاد عن التبعية،

و تضم مجموعة الحبوب كل من القمح الصلب و القمح اللين و الشعير و الخرطال (الشوفان) و الذرة بأنواعها.[1]

وفي ما يلي مجموعة المؤشرات المؤثرة في مجموعة الحبوب في الجزائر:

أ- **تطور المساحة الزراعية :** تحتل هذه المجموعة نسبة كبيرة من المساحة المخصصة للزراعة عموما ومن المجموعة المخصصة للإنتاج النباتي خصوصا، والجدول التالي يوضح لنا تطور المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب .

[1] غربي فوزية ، مرجع سبق ذكره، ص 150.

جدول رقم (04) : تطور المساحة المحصودة من الحبوب حسب النوع للفترة (2008-2017)

الوحدة: هكتار

النوع / السنة	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال	المجموع
2009-2008	889090	483310	468960	469990	2311350
2010-2009	544470	282100	215630	14660	1056860
2011-2010	1112180	724230	515690	49700	2401800
2012-2011	813890	854570	401400	44600	1844460
2013-2012	1265370	782200	782380	70870	2900820
2014-2013	1307590	703010	915440	73960	3000000
2015-2014	1042894	560850	684648	91227	2349619
2016-2015	1162880	620945	812280	75035	2671140
2017-2016	1187620	632257	971246	82096	2873219

Source :

- Collections statistiques (1998-2001), N119, fev,2005,p :29.
- Annuaire statistiques de l 'Algérie (2001-2004), N22, 2006, p184.
- ministère de l'agriculture et du développement rural rapport sur la situation du secteur agricole (2004-2006), 2006, p :22.
- ministère de l'agriculture et du développement rural note de conjoncture 4eme trimestre 2007 et année 2007 mars 2008, p :06.

من بيانات الجدول نلاحظ:

- أن المساحات المحصودة تتغير من سنة إلى أخرى و ذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها التغييرات المناخية و المساحة المتروكة بورا، فمثلا انخفضت المساحة لسنة 2010 بنسبة 54 % مقارنة مع الموسم السابق لترتفع عام 2011 بنسبة 127 % هذا نتيجة للدعم الذي قدمته الدولة لمنتجي الحبوب، و يلاحظ انخفاض المساحة المحصودة خلال سنة 2012 في حين بلغت سنتي 2013 2900820هكتار و عرفت سنة 2015 ارتفاعا كبيرا في المساحة وصل إلى 3000000 هكتار و يعود ذلك للظروف المناخية المواتية.

- في حين نلاحظ انخفاضا للمساحة المحصودة سنتي 2015 و2016 مقارنة بسنة 2014 التي حققت أكبر مساحة محصودة حسب فترة الدراسة و ذلك بنسبة (-21%) و(-10%) على التوالي، لتعاود الارتفاع خلال سنة 2017 إلى 2873219 هكتار و ذلك بسبب تساقط كميات معتبرة من الأمطار .

أما بالنسبة لحجم المساحة المزروعة فالجدول التالي رقم (21) يوضح لنا ذلك خلال الفترة (2005-2013):

الجدول رقم (05) : تطور حجم المساحة المزروعة خلال الفترة(2005-2013).

الوحدة= هكتار

السنة / البيان	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال	المجموع
2006-2005	1419040	834760	872080	58910	3184790
2007-2006	1350740	813770	894900	71400	3180810
2008-2007	1321580	812510	833510	77500	3045100
2009-2008	1372495	808750	1029000	80547	3290792
2010-2009	1314349	721248	1023414	91696	3151307
2011-2010	1357987	700066	1117715	90922	3266690
2012-2011	1250000	661000	1057000	87000	3055000
2013-2012	1227000	634000	1176000	80000	3125000

Source :

- ministère de l'agriculture et du développement rural rapport sur la situation du secteur agricole (2000-2006),2006 , p 22.
- ministère de l'agriculture et du développement rural note de conjoncture 4eme trimestre 2008 mai 2008(2006-2008) , p 06.

نلاحظ أنه لاتزال المساحة المخصصة للحبوب تحتل نسبة كبيرة من مجموع مساحة الأراضي المزروعة والأراضي الصالحة للزارعة في الجزائر، إذ تخصص لها سنويا مساحة تقارب 6.75% مليون هكتار، أي ما يعادل 82.32 من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (8.2) مليون هكتار، غير أن ما يزرع منها فعلا يتراوح ما بين 3 و 3.5 مليون هكتار سنويا، ويترك الباقي للراحة، وتتركز أغلب المساحات المزروعة حبوبا في الشرق والغرب الجزائري، وأن أقل من مليون هكتار تستقبل سنويا كمية أمطار تفوق 450 ملم مع ملاحظة أن أكثر من الثلثين يتركز في الهضاب العليا ، و 400 ألف هكتار تتواجد في مناطق يقل فيها سقوط الأمطار عن 350 ملم سنويا .[1]

ومن خلال استقرائنا للجدول فإننا نلاحظ انخفاض مستمر للمساحة المزروعة من الحبوب طيلة الفترة (2005-2013)، بحيث بلغ متوسط المساحة المزروعة خلال هذه الفترة ما مقداره 3120233 هكتار لترتفع خلال سنة 2009 إلى 3290792 هكتار محققة بذلك زيادة قدرت ب 5.46% مقارنة ب 2007 و بنفس النسبة بالنسبة لمتوسط الفترة (2005-2008)، و تعتبر سنة 2009 هي السنة الوحيدة التي ارتفعت فيها المساحة المزروعة من الحبوب بأنواعها المختلفة، و في سنة 2010 انخفضت المساحة

[1] عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 56.

المزروعة بنسبة (-4.23%) مقارنة بنسبة سنة 2009 لترتفع سنة 2011 إلى 3266690 هكتار بزيادة تقدر ب 3.66 % مقارنة بلسنة الماضية لترجع في السنة الموالية للانخفاض (-211690) هكتار أي بنسبة (-6.48%) مقارنة بسنة 2011 لتحقق زيادة طفيفة في سنة 2013 بـ 70000 هكتار اي بنسبة 2.23 % مقارنة بلسنة الماضية[1].

ب- **تطور الانتاج :** لقد عرف معدل انتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الارتفاع و الانخفاض و كذا عدم الانتظام من حيث الكمية و ذلك نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناخية و خاصة منها كمية الامطار وكما يوضح الجدول رقم (05) فقد انخفضت كمية الانتاج من 26575280 قنطار سنة 2006 إلى 19514100 قنطار سنة 2005 بمعدل نمو سلبي قارب (-26.57%) ليرتفع سنة 2008 إلى 42643740 قنطار بمعدل نم ايجابي قدر بنسبة 60.46% لينخفض سنتي2009-2010 على التوالي 40319000 قنطار و 35242465 قنطار أي بنسبة (- 5.46%)،(17.35%) على التوالي و يرجع السبب في ذلك إلى قلة الامطار و عدم الاعداد الجيد للتربة لترتفع مرة أخرى سنة 2011 إلى 40128100 بمعدل نمو قدر بنسبة 13.86 % مقارنة بعام 2010 ليرجع الانتاج إلى الانخفاض خلال الفترة 2012-2013 حيث حقق أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة و كان ذلك سنة 2013 إذ بلغ 15336000 قنطار.

و الجدول التالي يوضح تطور الانتاج حسب نوع الحبوب خلال الفترة (2001-2009) .

جدول رقم (06) تطور الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة (2001-2009)

الوحدة : القنطار

النـوع / السنة	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال	المجموع
2000 -2001	12388650	8003480	5746540	436610	26575280
2001-2002	9509670	5508360	4161120	334950	19514100
2002-2003	18022930	11625590	12219760	775460	42643740
2003-2004	20017000	7290000	12116000	890000	40343000
2004-2005	15687090	4860185	10320190	775000	35242465
2005-2006	17728000	9151300	12358800	890000	40128100
2006-2007	15290000	7900000	11867000	922000	35979000
2007-2008	8138000	2972000	3959000	267000	15336000
2008-2009	2001000	9521000	22034000	957000	34513000

المصدر: - فوزية غربي ،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية ، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2008، ص 127.

- الديوان الوطني للإحصائيات (2005-2009) ، الجزائر بالأرقام ، 2010 ، رقم 40 ، ص 31 .

[1] فاتح حركاتي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 82-85.

يتضح من الجدول أعلاه ، أن إنتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرف تذبذبا كبيرا بين الزيادة و النقصان، و هذا التذبذب الواضح في إنتاج الحبوب الذي لا يخضع لوتيرة نمو معينة فهو تارة يرتفع و تارة أخرى ينخفض، و إذا كان الميل للانخفاض هو السائد و برز ذلك بشكل واضح فيما يخص مادة القمح التي لم تستقر على مستوى معين، وتعتبر الظروف المناخية السبب الرئيسي وراء ذلك التدهور، كما أن التدابير و الاجراءات المتخذة لتحسين الانتاج لم تكن فعالة لزيادة الإنتاج (وهنا قد لا تكون الاجراءات في جانبها النظري في حد ذاتها هي السبب و إنما غياب الصرامة في المتابعة الميدانية). [1]

جـ- أهم خصائص زراعة الحبوب في الجزائر : إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب من خصائص هو إنتاجيته الضعيفة على الرغم من تكثيف زراعتها، فبرغم من استقرار المساحات المزروعة بالحبوب منذ مدة إلا أن مستويات الإنتاج تبقى تتميز بالتذبذب الكبير، و هذه هي ميزة الإنتاج الفلاحي عموما نظرا لغياب سياسة فلاحية واضحة الأهداف، و بالمستويات المحققة أو التي ينتظر أن تحقق مستقبلا، يبقى إنتاج الحبوب في الجزائر عاجزا عن تغطية حاجيات الاستهلاك المحلي، حيث يغطي انتاج الجزائر 20 إلى 25 % من الحاجيات المحلية من الحبوب .

أما الخاصية الأخرى ، فتتمثل في كون المساحة المزروعة من الحبوب قد بقيت تتأرجح بين غياب برامج الاستصلاح و عدم توسيع الأراضي المزروعة، حيث ظلت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب ما يعادل 43 % فقط من المساحة المزروعة في الجزائر .

أما الخاصية الثالثة فتتمثل في تدني مردودية الحبوب حيث تقى مردودية الهكتار في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة، فالمردودية الفلاحية عموما ترتبط أساسا بكميات الأسمدة المستعملة و نوعيتها من جهة و البذور المختارة من جهة أخرى، و هي التي تفسر الزيادة و النقصان في الإنتاج خاصة إذا ظلت المساحات المستغلة مستقرة لحوالي 20 سنة، وفي حقيقة الأمر إن مردودية إنتاج الحبوب تبقى ضعيفة بحيث لا تكاد تتعدى الحد الأدنى المسطر في إطار الأهداف، و تعود أسباب ضعف المردودية إلى جملة من العوامل منها ما يتعلق بالظروف المناخية غير المواتية، و منها ما يتعلق بالجانب التقني خاصة في مجال تهيئة التربة و انتقاء البذور و استعمال الأسمدة. [2]

2- مجموعة البقول الجافة و المحاصيل الصناعية: تعتبر محاصيل البقوليات و المحاصيل الزراعية ذات أهمية كبيرة كونها الأولى من حيث الاستهلاك و من حيث اعتبارها مصدر أساسي للبروتين الذي يحتاجه حسم الانسان ولهذا فإن انتاجها على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن أي زيادة في انتاج أي نوع منها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي. [3]

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية ، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2008، مرجع سبق ذكره ، ص 157.
[2] فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد05، ديسمبر2003، ص ص61-62.
[3] فاتح حركاتي مرجع سبق ذكره ، ص 89.

أ- **البقول الجافة :** عرفت زراعة البقول الجافة في الجزائر زيادة في المساحات المزروعة و ذلك ابتداء من سنة 2000، في حين عرفت تراجعا خلال سنتي 2005 و 2006 و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07) تطور المساحة و الإنتاج و الإنتاجية لمجموعة البقول الجافة للفترة(2000-2010)

السنة / البيان	2000 - 2001	2001 - 2002	2002 - 2003	2003 - 2004	2004 - 2005	2005 - 2006	2007	2008	2009	2010	متوسط 2000-2010	تطور 2009 - 2010 (%)
المساحة (هكتار)	59470	62160	68010	72063	69240	66866	63510	61210	67450	74200	66418	10
الإنتاج (قنطار)	384360	435340	577480	580000	471060	440690	500800	401700	6429000	723200	515753	12.5
الإنتاجية (قنطار/ هكتار)	6.5	7	8.5	8	6.8	6.6	7.8	6.5	9.5	9.7	7.7	2.10

المصدر :

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, Note de conjoncture 1èr trimestre 2008, mai 2008, p: 08. بالنسبة للسنوات من 2000-2006.

بالنسبة للسنوات من 2007- 2010من موقع منظمة الأغذية والزراعة www.aoad.org/statistical_yearly_book_vol_29-30-31.pdf-

- يتضح من الجدول أعلاه أن مساحات زراعة البقوليات قد زادت وبشكل مطرد حتى عام 2004 حيث ارتفعت من 59470 هكتار سنة 2001 إلى 62160 هكتار سنة 2002 بمعدل نمو قدر ب 4.52 % و ارتفعت سنة 2003 إلى 68010 هكتار محققة زيادة قدرت ب 9.41 % مقارنة بسنة 2002 ، و ارتفعت المساحة إلى 72062 هكتار سنة 2004 بزيادة قدرت ب 5.95% مقارنة بالعام السابق لتنخفض سنة 2005 إلى 66866 هكتار بنسبة (-3.43%) .لتنخفض سنتي 2007و 2008 إلى 63510 هكتار و61210 هكتار على التوالي، ثم تعاود الارتفاع خلال سنتي 2009 و 2010 بمقدار 67450 هكتار و 74200 هكتار على التوالي و بمعدل نمو إيجابي قدر بـ 11.7 % خلال متوسط الفترة (2000-2010) .
- بالنسبة للإنتاج من البقوليات فقد عرف هو الآخر زيادة خلال الفترة من 2000 إلى 2004 حيث كان في ارتفاع مستمر من 384360 قنطار سنة 2000-2001 إلى 580000 قنطار خلال سنة 2004 ، و هي السنة التي حقق فيها أكبر معدل إنتاج خلال الفترة محل الدراسة، و قد انعكس اتجاه حجم الإنتاج نحو الانخفاض خلال الفترة 2005 إلى 2008 حيث وصل إلى 401700قنطار بانخفاض قدر بحوالي (- 14.43 %)عن سنة 2004 ليعود للارتفاع خلال سنتي 2009 و 2010 على التوالي ليصل إلى 723200 قنطار خلال سنة 2010، و انخفاض قدر بـ(- 28.6 %)خلال متوسط الفترة (2000-2010) مقارنة بسنة 2010 .

– أما الانتاجية فكانت تتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض إذ حققت سنة 2003 معدل مقبولا قدر بـ(8.5 قنطار/هكتار) و عرفت زيادة مستمرة من 2000 إلى 2003 لتعاود الانخفاض خلال الثلاث سنوات الموالية 2004 و 2005 و 2006 وصل إلى (6.6 قنطار/هكتار) سنة 2006 وخلال 2007 عادت للارتفاع إلى 7.8 قنطار / الهكتار و انخفاض سنة 2008 و صل إلى 6.5 قنطار/هكتار و ارتفاع متتالي قدر بـ 9.5و9.7 سنتي 2009و2010 ، أما خلال متوسط الفترة 2000–2010 فقد عرفت انخفاضا قدر بـ (–28.68%) مقارنة بسنة 2010.

ب– المحاصيل الصناعية : تعتبر المحاصيل الصناعية من المحاصيل الحقيقية المهمة من النواحي الزراعية و الصناعية و الاستهلاكية، إلا أن الاهتمام بهذا النوع من المحاصيل لم يلقى العناية الكافية لتطويره، فبالرغم من كونه قد عرف نوعا من الاهتمام خلال فترة السبعينات خاصة فيما يتعلق بمحاصيل الزيوت الصناعية و الطماطم الصناعية و التبغ، إلا أن ذلك لم يستمر بل عرف تراجعا خلال الثمانينيات لكنه الآن أصبح يحظى باهتمام واسع و كبير نظرا لأهميته الزراعية و الصناعية و الاستهلاكية، والجدول الموالي يوضح لنا تطور إنتاج بعض المحاصيل الصناعية خلال الفترة 2001– 2010. [1]

جدول رقم (08) تطور المساحة و الإنتاج و الإنتاجية من الطماطم الصناعية خلال الفترة(2001–2010) (المساحة : ألف هكتار)،(الإنتاجية: كجم/هكتار)،(الإنتاج: ألف طن)

المحاصيل / السنوات	الطماطم الصناعية			التبغ		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
متوسط (2001–2005)	29.33	23293	683.10	5.49	1216	6.86
2006	31.01	25678	796.16	5.09	1353	6.89
2007	20.08	28254	567.31	4.44	1362	6.04
2008	19.60	28453	559.25	4.54	1404	6.37
2009	20.79	30834	641.03	4.60	1667	7.67
2010	21.35	33641	718.24	4.21	1805	7.60

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات إحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (28) و(29) و(30) و(31).

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن المساحة المزروعة بالنسبة لمحصول الطماطم عرفت أكبر مساحة في سنة 2006 و قدرت بـ 31.01 ألف هكتار، و تذبذبت بين الزيادة و النقصان خلال الفترة 2007– ،2010 كذلك عرف الإنتاج أكبر قيمة له سنة 2006 قدرت بـ796.61 ألف طن، ليعرف بعدها انخفاضا استمر حتى سنة 2008، ليرتفع مجددا خلال السنتين المواليتين محققا سنة 2010

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره ، ص 173.

مقدار 718.24 ألف طن ، أما الإنتاجية فقد عرفت تزايدا مستمرا طيلة الفترة المدروسة منتقلة من 23293 (كجم/هكتار) كمتوسط للفترة (2001-2005) و إلى 33641(كجم/هكتار) سنة 2010.

أما بالنسبة لمحصول التبغ فإن المساحة المزرعة عرفت نوعا من التذبذب و أحيانا الاستقرار، حيث بلغت أكبر حجم لها سنة 2006 و هو 5.09 ألف هكتار و أدنى مستوى لها سنة 2010 وهو. 4.21 ألف هكتار، و من ناحية الإنتاج فقد عرف نفس الشيء بين التذبذب و الاستقرار محققا أعلى معدل له سنة 2009 بمقدار 7.67 ألف طن، أما الانتاجية فهي أيضا عرفت تزايدا مستمرا طيلة الفترة المدروسة منتقلة من 1216 (كجم/هكتار) كمتوسط ل 2001-2005 إلى أعلى مستوى لها سنة 2010 وهو 1805 (كجم/هكتار).

3- مجموعة الخضر و الفواكه : تعتبر محاصيل الخضر و الفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الكبير، إذ يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية و تتأثر بصفة مباشرة بمعدل الزيادة السكانية و زيادة الدخول و تحسن المستوى المعيشي للمستهلك. و هي تضم:

أ- مجموعة الخضر: وتشمل على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية أهمها البطاطس و الطماطم و البصل و الجدول التالي يوضح تطور الإنتاج و الإنتاجية في مجموعة الخضر :

الجدول رقم (09) تطور المساحة و الانتاج و الانتاجية لمجموعة الخضر للفترة (2000-2010)

السنة / البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المساحة (هكتار)	277400	290690	320100	345588	363030	372096	353990	363650	393590	4604460
الإنتاج (قنطار)	33622030	38374160	49088610	54800000	59265500	59291430	55242800	60681300	72913000	87655400
الإنتاجية قنطار/هكتار	121.2	132	153.3	185.6	163.3	159.3	156	197	185.5	190.36

المصدر: - فاتح حركاتي مرجع سابق ذكره بالنسبة لسنوات (2001-2005)

- عدالة العجال و وليد شرارة ، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، رؤية اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر، 2014 ، ص 124. بالنسبة للسنوات (2006-2010).

ومن ناحية المساحة المخصصة لهذه المحاصيل فإننا نلاحظ من الجدول أنها عرفت ارتفاع طيلة الفترة من 2001-2006 بنسبة قدرت ب 47.9% لتنخفض مرة أخرى خلال سنة 2007 إلى 353990 هكتار، ثم تعاود الارتفاع مرة أخرى خلال سنوات 2008 و 2009 و 2010 وهذه الأخيرة بلغت فيها 460460 هكتار.

أما بالنسبة للإنتاج فقد عرف هو الآخر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2006 حيث ارتفع من 33622030 قنطار سنة 2001 إلى 59291430 قنطار سنة 2006[1] أي بنسبة 6.82 % ليرتفع مرة أخرى خلال السنوات 2008 ، 2009 ، 2010 بنسب 9.84% ،32%، 58.67% ، على التوالي.

و أما في ما يخص الإنتاجية فقد حققت أعلى معدل لها في سنة 2010 حيث وصلت إلى(190.36 قنطار/هكتار) خلال الفترة محل الدراسة كما عرفت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات 2001، 2002، 2003، 2004، فارتفعت من 121.2 قنطار/هكتار سنة 2001 إلى 185.6 قنطار/هكتار سنة 2004 لتأخذ اتجاها تنازليا نحو الانخفاض خلال السنوات 2005، 2006، 2007 حيث وصلت حتى 156 قنطار/ هكتار سنة 2007 ، و تعود إلى الارتفاع خلال السنوات 2008 ، 2009، 2010 محققة أعلى معدل في الفترة المدروسة بـ 190.36 قنطار/ الهكتار .

ب- مجموعة الفواكه : إن أهم ما يميز هذه المجموعة هو تعددها و اختلاف أنواعها سنحاول أولا معرفة تطور الانتاج من الفواكه خلال الفترة قبل التطرق إلى بعض العينات، وذلك بتحليل بينات الجدول التالي الذي يبين لنا التطور والمساحة و الانتاج من خلال الفترة من 2001-2010.

جدول رقم (10) :تطور المساحة و الانتاج من الفواكه خلال الفترة 2001-2010

(المساحة = ألف هكتار)،(الإنتاج= ألف طن)

السنة / البيان	متوسط الانتاج (2001-2005)	2006	2007	2008	2009	2010
المساحات المثمرة		515.46	521.23	513.03	514.74	528.04
الاشجار المثمرة	2365.26	230218.65	266014.17	229200.50	218668.87	17378.00
الانتاج		2791.14	2216.12	2653.51	3037.01	3350.13

المصدر :من إعداد الطالبة استنادا إلى مرجع عدالة العجال و وليد شرارة ، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، رؤية اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر، 2014.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن نسبة المساحات المثمرة عرفت نوع من الاستقرار في أحجامها حيث بقيت تتذبذب بين 513.03 ألف هكتار و 528.04 ألف هكتار، نفس الشيء أيضا بالنسبة للأشجار المثمرة إلا أنها عرفت نوع من التراجع ابتداء من سنة 2008 مسجلة 229200.50

[1] فاتح حركاتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

شجرة لتنخفض سنة 2010 إلى 17378.30 شجرة، أما الانتاج فقد عرف تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض خلال الفترة 2001-2007 إلا أنه أخذ منحى تصاعدي بعد ذلك خلال الفترة 2007-2010 ليسجل أعلى معدل له خلال الفترة المدروسة سنة 2010 بـ 3350.13 ألف طن.

وسنحاول أن نتناول مجموعة الحوامض (الحمضيات) كعينة في دراستنا و معرفة تطور المساحة المزروعة منها و الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة 2000-2006 كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (11) تطور المساحة ز الانتاج و الانتاجية لمجموعة الحوامض خلال الفترة (2000-2006)، المساحة (ألف هكتار)، الإنتاج (القنطار) ،الانتاجية (قنطار/هكتار)

البيان / السنة	المساحة (ألف هكتار)		الإنتاج بالقنطار	الإنتاجية قنطار/هكتار
	مغروسة	منتجة		
2001-2000	49	42	4699600	112
2002-2001	53	42	5194590	123.7
2003-2002	57	43	5599300	130.2
2004-2003	59	43	6091110	141.6
2005-2004	62	44	6274060	142.6
2006-2005	62	45	6803450	151.1

المصدر: - فوزية غربي ،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية ، رسالة دكتوراه ،جامعة قسنطينة ، الجزائر 2008 ، ص ص 159-160. بالنسبة للسنوات من 2000-2004 .

- فاتح حركاتي، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، ص 102. بالنسبة لسنوات من 2004-2006 .

من خلال بيانات الجدول نلاحظ :

- أن الفترة من سنة 2000 إلى 2006 قد عرفت زيادة في المساحة المزروعة مقارنة بالفترة السابقة التي عرفت نوع من الاستقرار، و تعود هذه الزيادة إلى الدعم الذي استفاد منه عمال القطاع من أجل غرس الأشجار المثمرة و تجديد البساتين و صيانتها، إذ نلاحظ أن سنة 2006 مثلا قد سجلت زيادة في المساحة بمعدل 34.8 مقارنة بما كانت عليه سنة 2000.

- أما الانتاج فالملاحظ أنه في حلة ارتفاع منذ سنة 2000 و حتى سنة ،2006 حيث سجل أعلى مستوى له خلال الفترة المدروسة بحوالي 6803450 قنطار.

- أما الإنتاجية فقد أخذت اتجاها تصاعديا منذ عام 2001 و حتى 2006 ، إذ سجلت أعلى مستويات لها و هي 151.1 قنطار/ الهكتار.

4- **الانتاج الحيواني (2000-2010):** يعتبر الإنتاج الحيواني جزء مهم الانتاج الزراعي سواء تعلق الأمر بمساهمته في الإنتاج المحلي الزراعي أو تغطية الحاجيات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وسوف نتناول الأنواع التالية:

أ- اللحوم الحمراء و البيضاء: يعتبر اللحم بنوعيه من السلع التي يزيد استهلاك الفرد منها بمعدلات عالية كونه يحتوي على البروتين الحيواني الذي يحتاجه جسم الانسان، وقد ركزت الجزائر جهودها لتطوير أساليب و طرق تربية الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء و ذلك بهدف تخفيف الضغط المترتب على استهلاك اللحوم الحمراء[1] و الجدول الموالي يوضح لنا تطور إنتاج هذه الثروة خلال الفترة (2005-2015) .

جدول رقم (12) تطور إنتاج اللحوم الحمراء و البيضاء للفترة (2005-2015) .

النوع / السنة	لحوم حمراء (طن)	لحوم بيضاء (طن)
2005	250000	198000
2006	259800	201000
2007	290762	150600
2008	300459	156800
2009	320000	170000
2010	301568	143578
2011	298554	241166
2012	320124	260585
2013	235930	142080
2014	271590	190830
2015	271590	190830

المصدر: -زهير عماري ، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمودي خيضر، بسكرة ،2013 ، ص 274.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، مجلد رقم (30)و(31).

- يتبين لنا من الجدول أن إنتاج اللحوم الحمراء طيلة الفترة من سنة 2005إلى سنة 2009 حيث انتقل من 250000 طن سنة 2005 إلى 320000 طن سنة 2009 ، و خلال سنتي 2010 و 2011عرف إنتاج اللحوم الحمراء انخفاض محسوس حيث وصل إلى 298554 طن سنة 2011 و يفسر ذلك بسبب تأجيل استهلاك اللحوم الحمراء المستوردة لأن أسعارها لم تكن في متناول المستهلكين ، و ارتفع الإنتاج سنة 2012 لكنه سجل أدنى مستوى له خلال 2013 حيث بلغ 235630 طن، و خلال 2014-2015 عرف الإنتاج نوعا من الاستقرار و سجل 271590 في كلا السنتين .

- أما انتاج اللحوم البيضاء فقد عرفت ارتفاعا في الإنتاج خلال سنتي 2005-2006 حيث ارتفع الإنتاج من 198000 طن سنة 2005 إلى 201000 طن سنة 2006، و يرجع ذلك لعدة أسباب في مقدمتها رفع الدعم عن تربية الدواجن مما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، و خلال السنوات من

[1] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمودي خيضر، بسكرة ،الجزائر، 2013 ، ص 274 .

2007 إلى 2010 عرف إنتاج اللحوم البيضاء تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض محققا انخفاضا كبيرا سنة ،2010 ويرجع ذلك لظروف تلك الفترة التي تميزت بظهور أنفلونزا الطيور و لكنه عاود الارتفاع سنتي 2011 و2012 و بمعدلات كبيرة جدا حيث بلغ 260585 طن سنة 2012، كما عرفت سنة 2013 أدنى مستويات الإنتاج خلال الفترة المدروسة بـ 142080 طن و عرفت سنتي 2014-2015 استقرارا في الانتاج قدر بـ 190830 طن في كلا السنتين.

ب- الثروة السمكية : تشكل منتجات الصيد البحري مصدرا لا يستهان به للحصول على البروتينات التي يحتاجها الإنسان في غذائه اليومي، كما أنها تساعد على تأمين احتياجات البلاد من مادة غذائية مهمة، إلا أن هذا القطاع لم يحقق النتائج المنتظرة منه نظرا لتهميش تنميته و نقص التأطير به إذ بقي لمدة طويلة يغلب عليه الطابع التقليدي، إلا أنه في الفترة الاخيرة عرف اهتماما كبيرا نظرا لأهمية هذه المادة للمستهلك كغذاء أساسي، و للدولة كمورد متاح، [1] و الجدول الموالي يبين لنا تطور الانتاج في المادة السمكية للفترة (2000-2010).

الجدول رقم (13) تطور الإنتاج في المادة السمكية للفترة (2000-2010)

(الوحدة: ألف طن)

السنة	مصائد	مزارع
متوسط الفترة (2000-2003)	100.38	
2004	137.11	0.64
2005	139.46	0.37
2006	156.73	0.29
2007	148.44	0.40
2008	139.26	2.78
009	130.12	2.15
2010	130.12	2.15

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات إحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد (28)و(29)و(30)و(31).

- من خلال بيانات الجدول نستطيع القول أن انتاج المصائد عرف فترتين متباينتين خلال الفترة محل الدراسة، حيث عرف ارتفاعا مستمرا من سنة 2000 إلى سنة 2006 التي سجل فيها 156.73 ألف طن وهو أعلى معدل مسجل في الفترة المدروسة، و بعد ذلك أتت فترة تراجع و انخفاض مستمر من سنة 2006 إلى سنة 2010 حيث سجل 130.12 ألف طن في هذه السنة و هي أدنى نسبة خلال الفترة المدروسة .

[1] غربي فوزية، مرجع سبق ذكره ، ص 204.

- اما إنتاج المزارع فقد عرف مسار معاكس لسابقه فهو في ارتفاع مستمر طوال الفترة المدروسة محققا أكبر معدل له في سنة 2010 بـ 2.15 ألف طن، وهذا راجع إلى الجهود المبذولة في تطوير هذا القطاع و الخطط التنموية حسب رأي الخبراء .

2.II. استهلاك الغذاء في الجزائر و العوامل المؤثرة فيه

هناك ثلاث عوامل رئيسية تؤثر على استهلاك الغذاء يأتي في مقدمتها مستوى الدخل الذي يعد عاملا فاصلا في استهلاك الأفراد حجما و نوعا، أما العامل الرئيسي الثاني فهو الأسعار أو سعر الغذاء و إمكانية الحصول عليه و سعره إنتاجه، أما العامل الثالث هو المتاح للاستهلاك من الغذاء والإنتاج المحلي لتلبية حاجيات المستهلكين، حيث من الصعب دائما تقدير الإنتاج المحلي من المواد الغذائية بصورة دقيقة حيث تحدث دائما تغيرات جوهرية في كمية الغذاء المنتج بسبب عوامل الطقس واستخدام تكنولوجيا زراعية حديثة أو بذور غزيرة الإنتاج، إلى جانب الجهد الذي يبذله الفلاح في رعاية الأرض الزراعية[1]

1- أسعار السلع الغذائية في الجزائر: تؤثر أسعار السلع الغذائية و تقلباتها تأثيرا مباشرا في استهلاك الغذاء ا كما و نوعا، وبخاصة أسعار السلع الرئيسية كالحبوب و السكر و الزيوت و المنتجات الحيوانية و قد تراجعت الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية في الآونة الاخيرة .

جدول رقم(14) تطور متوسط أسعار إنتاج القمح بنوعيه في الجزائر خلال الفترة (2007-2016)

(السعر :دج/كلغ)

السنة / البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القمح اللين	1700	1700	1700	1700	1700	1700	1800	1900	3500	3500
القمح الصلب	1900	1900	1900	1900	1900	1900	2000	2100	4500	4500

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: بن لحبيب طه أثر سياسات الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر حالة القمح ، ديوان الإحصاءات و التحليل بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، ملحق 01 ، ص 179 .

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن أسعار القمح بنوعيه قد عرفت استقرارا ملحوظا بين عامي 2007-2011 مسجلة 1700 دج للقنطار بالنسبة القمح اللين، و 1900 دج للقنطار بالنسبة للقمح الصلب كما سجلت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الموالية، حيث سجلت في سنة 2016 أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة بـ 3500 دج للقنطار بالنسبة للقمح اللين، و 4500 دج للقنطار بالنسبة للقمح الصلب .

[1] عبد الرحمان مصيقر، الغذاء و التغذية في الوطن العربي، النشر لجهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية، الجزء الأول، 2008، ص 171.

أما المنتجات الحيوانية في الجدول الموالي فإنها تبين لنا تطور أسعار اللحوم البيضاء و الحمراء خلال الفترة 2012-2016 .

جدول رقم (15) تطور متوسط إسعار اللحوم في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)

(السعر :دج/كلغ)

البيان / السنة	2012	2013	2014	2015	2016
اللحوم الحمراء	1177	1297.83	1316	1312.83	1319.33
لحوم الدواجن	348	269.67	361	289	277.66

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات: ministère du Commerce a révélé dans un relevé des prix aux consommateurs des produits alimentaires de base N°(15,26,39,43).

نلاحظ من بيانات الجدول أن أسعار اللحوم الحمراء هي في ارتفاع مستمر حيث لم تمسها الانخفاضات التي مست السلع الغذائية في العالم و استثنتها، حيث تطور السعر من سنة 2012 ب 1177 دج للكيلوغرام إلى 1319.33 دج للكيلوغرام سنة 2016 كمتوسط ،أما لحوم الدواجن فقد عرفت انخفاضا طيلة الفترة المدروسة فسجلت أدنى مستوى لها سنة 2013 بـ 269.67 دج للكلغ، و ارتفعت مجددا سنة 2014 لتنخفض في سنة 2016 إلى 277.66 دج للكلغ. وهذا راجع ربما لبرامج التنمية الفلاحية و تطور الإنتاج .

ت-مستويات دخول الافراد :تعتبر القوة الشرائية للفرد من العوامل الهامة التي تؤثر على استهلاك الغذاء و من ثم على الحالة التغذوية لدى أفراد المجتمع، فعندما تتوفر الموارد الغذائية في الأسواق وبأسعار في متناول الأفراد فإنه من المتوقع أن يحصل كل فرد على حاجته من الطعام، ولا ينطبق هذا الوضع المثالي على معظم المجتمعات النامية التي تعاني غالبا عدم المساواة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع، والجدول الموالي يبين لنا تطور نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014 [1]

[1] نفس المرجع.

جدول رقم (16) تطور نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني في الجزائر(2000 – 2014)

(الوحدة: دولار الامريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي	1570	1670	1730	1920	2240	2710	3100	3590	4190	4280	4470	4590	5200	5510	5490

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي من خلال الموقع:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD/countries/

من بيانات الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني عرف ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة المدروسة ، و سجل أقصى معدل له سنة 2014 بـ 5490 دولار أي خمسة أضعاف ما كان عليه سنة 2000، و هذا راجع حسب تحليلات الخبراء إلى الطفرة التي عرفتها أسعار البترول في الارتفاع خلال هذه الفترة الزمنية ونصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني(نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني) هو إجمالي الدخل الوطني محولا إلى الدولارات الأمريكية باستخدام طريقة الأطلس لدى البنك الدولي مقسوما على عدد السكان في منتصف العام، و إجمالي الدخل الوطني هو عبارة عن مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليها أية ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائد صافي عائدات الدخل ا (تعويضات الموظفين و الدخل العقاري) من الخارج، و يجري عادة تحويل إجمالي الدخل الوطني محسوبا بالعملة المحلية إلى الدولار الامريكي بسعر الصرف الرسمي من أجل المقارنات بين الاقتصادية .[1].

ومن المؤكد أن فئات المجتمع ذات الدخل المنخفض، خاصة في الأحياء الفقيرة من المدن الكبرى، لا تحصل على القدر الكافي من الأغذية لانخفاض القدرة الشرائية بسبب انخفاض الدخل. وإذا ما اتخذت الإجراءات الكافية لرفع مستوى الدخل فإن ذلك سوف يساعد بطريقة مباشرة على توفير كميات كافية من الطعام لأفراد الأسرة. وينطبق هذا القول بصفة خاصة على المواد الغذائية المرتفعة الثمن، مثل اللحوم والأسماك و الفواكه، والتي يتناقص استهلاكها بصورة واضحة عند انخفاض دخل الأسرة [2].

جـ- المتاح للاستهلاك من الغذاء : يمكننا توضيح تطور المتاح من الاستهلاك للغذاء في الجزائر من خلال بيانات الجدول التالي:

[1] http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD/countries/ 2016/04/12- (15 :18 h)

[2] عبد الرحمان مصيقر، مرجع سبق ذكره، ص 172.

جدول رقم (17) تطور المتاح من الاستهلاك للغذاء في الجزائر خلال الفترة 2008-2012

(الوحدة: ألف طن)

السلع / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
القمح	7209	7751	8190	8190	8987
الأرز	67	95	74	103	86
حبوب ثانوية	3713	3000	3603	4207	4779
بطاطا	2300	2298	2779	3445	3979
فاصولياء جافة	47	65	52	51	83
جلبان جاف	13	16	15	19	15
ح. جافة اخرى	152	146	173	209	228
طماطم	941	652	809	861	944
بصل	704	759	980	1001	1144
خضر اخرى	2474	2609	3178	3542	3731
تفاح	366	355	389	490	534
تمر	484	550	594	650	712
عنب	427	435	548	596	433
فواكه اخرى	761	735	835	975	1103
الحمضيات	688	712	872	811	1136
سكر	1090	1132	1241	1348	1222
النبتات الزيتية	345	361	596	417	485
الزيوت النباتية	540	545	464	508	615
المنبهات	138	170	163	110	168
لحوم حمراء	402	388	420	392	456
لحوم الطيور	262	268	271	278	278
لحوم اخرى	11	12	12	12	14
دهون الحيوانات	26	36	24	32	37
بيض	179	185	195	261	266
حليب	4294	4409	4942	5053	6068
الاسماك	176	167	172	142	148

المصدر: من إعداد الطالبة لاعتماد على بيانات:

- http://faostat.fao.org/CountryProfiles/Country_Profile/Direct.aspx?lang=en&area=4 (12/04/2016) (18 :36)

ان الميزان السلعي الغذائي لبلد ما يتكون من الانتاج ، التبادلات الدولية و كذا المتاح من الأغذية، والمتاح للاستهلاك من السلع الغذائية هو مجموع الإنتاج المحلي (بشقيه التقليدي والمتخصص) مطروحاً منه الصادرات ومضافًا إليه الواردات بفرض عدم وجود تغير في المخزون، و هذا الأخير هو محور دراستنا في هذه النقطة بغية إعطاء ضورة عن واقع الأمن الغذائي في الجزائر .[1]

[1] عدالة العجال و وليد شرارة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

من بيانات الجدول نلاحظ أن المتاح من القمح خلال الفترة 2008-2012 قد عرف ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 24.66 % باعتباره الغذاء الاول في الميزان السلعي الغذائي و هذا راجع إلى أنه المصدر الأساسي للغذاء لدى الفرد الجزائري ، أما بالنسبة للحبوب الثانوية و باعتبارها تشكل أهم مصدر لأغذية المواشي فلقد شهد المتاح منها تطورا ملحوظا على العموم خلال الفترة مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 28% كما هو الحال بالنسبة لمادة الأرز الا ان المتاح من هذه الأخيرة عرف تذبذبا من سنة إلى أخرى خلال نفس الفترة .

أما تطور المتاح من الخضروات ما بين 2008-2012 فبالنسبة للخضر الطازجة تعتبر البطاطا رابع مادة من حيث ترتيب كميات المواد المتاحة في الميزان الغذائي، و لقد تضاعف المتاح منها بمقدار 1.73 خلال هذه الفترة كما هو الحال بالنسبة للمتاح من البصل إذ سجل ارتفاعا قدره 62.5%، أما المتاح من الطماطم فقد شهد انخفاضا ثم ارتفاع تدريجيا إلا أن الزيادة بين 2008-2012 كانت بنسبة ضئيلة جدا و قدرت ب 0.32 % ، أما بالنسبة للخضر الطازجة الأخرى فقد عرف المتاح منها ارتفاعا محسوسا خلال ذات الفترة بنسبة 50.81% ، أما الخضر الجافة فتضاعف المتاح منها خلال نفس القترة بنسب تتراوح بين 15% و 76% .

شهدت معظم أنواع الفواكه ارتفاعا في المتاح بأكثر من 40% ، وتأتي في المرتبة الأولى الحمضيات بمقدار 65.12% يليها التمر بـ 47.11% يتبعها التفاح بـ 45.90% و الفواكه الأخرى بـ 44.94%، إلا أن المتاح من العنب شهد ارتفاع إلى غاية 2011 قدر بـ 39.57% ثم انخفض مجددا.

شهدت معظم المحاصيل الصناعية تذبذبا في الكميات المتاحة خلال الفترة 2008-2012 و هذا راجع إلى أن أغلب هذه المواد يتم استيرادها من الخارج و لا يتم التحكم في توفرها أو في أسعارها، حيث يعد السكر أهم منتوج في هذه المجموعة فقد قفز المتاح منه من 1.09 مليون طن سنة 2008 إلى 1.348 مليون طن سنة 2011 مسجلا بذلك ارتفاعا 23.66 % ثم عرف انخفاضا محسوسا سنة 2012، اما الاتجاه العام للمتاح بالنسبة للمواد الأخرى الموضحة في الجدول فقد سجل ارتفاعا قدر بـ 69.57 % , 13.89%, 21.74% على التوالي ، لكل من النباتات الزيتية ، الزيوت النباتية و المنبهات.

و تطور المتاح من أهم المنتجات الحيوانية و الأسماك التي تعتبر من أهم مصادر البروتينات الحيوانية ، و يعتبر الحليب ثاني مادة من حيث الكمية المتاحة في الميزان الغذائي الجزائري و هذا بعد القمح لكونه غذاء كامل بالنسبة للفرد و يستهلك من قبل معظم الفئات العمرية، و قد عرف المتاح منه ارتفاعا من سنة إلى أخرى بين 2008-2012 ، و بشكل عام فقد تضاعف بمقدار 1.41 خلال هذه الفترة ، كما شهدت المواد التالية (لحوم الطيور ،لحوم اخرى ،البيض) هي الأخرى ارتفاعا مستمرا خلال الفترة مسجلة بذلك زيادة في الكمية المتاحة قدرها على التوالي (6.11% ،27.27%،48.60%) ، أما فيما يخص اللحوم الحمراء و الأسماك فقد عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى إذ سجلت اللحوم الحمراء

ارتفاعا في الاتجاه العام المتاح قدر بـ 13.43% و شهدت الأسماك انخفاضا في المتاح قدر بـ 16% خلال ذات الفترة .

وبالرغم من هذا التطور يبقى هذا المؤشر لا يعكس صورة دقيقة عن وضعية الأمن الغذائي في الجزائر لأنه لا يظهر الطلب الفعلي و الاستهلاك الفعلي للمواد الغذائية.

II.3. الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء

عندما يتراجع الانتاج الغذائي المحلي لبلد ما تقوم الحكومات بتوفير النقص من الغذاء عن طريق استيراد ما ندر منها لتلبية الطلب المحلي و سد حاجيات المواطنين، و يطلق على هذا التراجع في إنتاج الغذاء بالعجز الغذائي، وسببه تزايد الطلب الكلي على الغذاء الناجم بشكل أكبر من التزايد السكاني و ارتفاع القدرة الشرائية لهم، ومنه تعرف الفجوة الغذائية بأنها الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد و لا يستطيع توفيرها محليا بل يسعى و يلجأ إلى اشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج، ويتم قياس هذا العجز بقياس الفرق بين حجم المنتوجات الغذائية القادمة من الخارج (الواردات) و الصادر منها (الصادرات) و هي في الحقيقة صورة موضحة لتأزم الوضع الغذائي للبلد، و أزمة الغذاء في الجزائر ليست وليدة الحاضر بل بدأت في السبعينات من القرن الماضي و زادت حدتها بعد ذلك مع تسارع وتيرة الواردات من الخارج و خاصة تلك التي تشمل الغذاء، و يرجع ذلك إلى عجز القطاع الزراعي بالدرجة الأولى على تلبية الطلب على الغذاء. [1]

1- الميزان التجاري الغذائي و الفجوة الغذائية: يشير الجدول الموالي إلى تطور الميزان التجاري للسلع الغذائية:

جدول رقم (18) تطور الميزان التجاري للسلع الغذائية خلال الفترة(2010-2013) الوحدة : ألف طن

السلع / السنوات	2013				2014			
	واردات	صادرات	حجم التغطية%	حجم الفجوة %	واردات	صادرات	حجم التغطية%	حجم الفجوة %
الحبوب	7925.19	6.03	0.08	99.92	11039.3	8.34	0.08	99.92
بطاطا	1231.86	-	0.00	100	106.66	0.41	0.38	99.62
بقوليات	60.56	0.09	0.15	99.85	247.84	0.02	0.01	99.99
خضر	30.82	5.25	17.03	82.97	38.81	3.28	9.16	90.84
فواكه	354.76	9.02	2.54	97.46	817.11	23.18	2.84	97.16
سكر	20.66	13.83	66.94	33.06	1572.71	338.88	21.55	78.45

[1] عامر عامر أحمد ، محاولة نمذجة و تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، العدد 8 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر،2010،ص ص 28-29.

الزيوت النباتية	682.94	7.20	1.05	98.95	662.00	6.35	0.96	99.04
اللحوم الحمراء	62.30	0.02	0.03	99.97	47.69	0.85	1.78	98.22
لحوم الدواجن	–	–	0	0	0.01	0.85	98.82	1.18
أسماك	28.22	2.14	7.58	92.42	26.07	1.50	5.75	94.25
الألبان و منتجاتها	2752.26	16.81	0.61	99.39	3133.69	1.16	0.04	99.96
البيض	0.50	–	0	100	–	–	–	–
التبغ	19.43	0.01	0.05	99.95	12.40	0.01	0.08	99.92
الشاي	11.77	–	0	100	15.54	–	0	100
البن	123.23	–	0	100	106.74	–	0	100
القطن	–	0.01	100	0	2.78	–	0	100
المجموع	**13304.5**	**59.41**	**0.45**	**99.55**	**17829.3**	**384.83**	**2.16**	**97.84**
السنوات / السلع	**2015**				**2016**			
	واردات	صادرات	حجم التغطية%	حجم الفجوة %	واردات	صادرات	حجم التغطية%	حجم الفجوة %
الحبوب	9912.5	8.3	0.08	99.92	7501.9	8.3	0.11	99.89
بطاطا	156.4	0.1	0.06	99.94	75.0	0.8	1.07	98.93
بقوليات	176.5	–	0	100	185.9	0	0	100
خضر	39.3	2.8	7.12	92.88	43.3	4.6	10.62	89.38
فواكه	451.5	20.6	4.56	95.44	355.8	14.7	4.13	95.97
سكر	1562.1	288.3	18.46	81.54	1301.8	288.3	22.15	77.85
الزيوت النباتية	718.36	4.56	0.63	99.37	610.52	0.31	0.05	99.95
اللحوم الحمراء	72.5	0.3	0.41	99.59	49.7	0.3	0.60	99.40
لحوم الدواجن	0	0.3	100	0	0.0	0.3	100	0
أسماك	29.3	1.6	5.46	94.54	24.3	1.0	0.01	99.99
الألبان و منتجاتها	2873.9	0.3	0.01	99.99	2000	0.1	0	100
البيض	0.2	–	0	100	0.2	–	0	100
التبغ	15.23	0	0	100	9.57	0.01	0.10	99.90
الشاي	15.91	0	0	100	9.24	0	0	100
البن	126.88	0	0	100	83.43	0	0	100
القطن	2.79	0	0	100	3.26	0	0	100
المجموع	**16157.4**	**327.17**	**2.02**	**97.98**	**12253.9**	**318.72**	**2.60**	**97.40**

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية لتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 31و34 .

يعبر الميزان التجاري عن الفرق بين قيمة الواردات لبلد ما خلال فترة ما، و بين قيمة صادراته ، فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل أن هذا البلد ذو ميزان تجاري ملائم ، و إذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل أن هذا البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم ، ويعتبر الميزان التجاري أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات .

من تحليل بيانات الجدول رقم 34 يتضح لنا ما يلي :

أ- معدل تغطية الصادرات للواردات : فيما يخص إجمالي الواردات و الصادرات من السلع الغذائية و حسب الميزان التجاري للفترة 2013-2016 ، يتضح أن معدل تغطية الصادرات للواردات منخفض جدا و تراوحت النسبة بين 0.45% و 2.60% كأدنى و أعلى قيمة للفترة، حيث سجلت الواردات من السلع الغذائية في سنة 2013 حوالي 13304.5 ألف طن مقابل 59.42 ألف طن كصادرات غذائية بنسبة تغطية بلغت 0.45%، أما سنة 2014 فقد شهد الحجم الكلي للواردات ارتفاعا بنسبة 34%

مقارنة بالسنة الماضية، مع تسجيل مفارقة بالنسبة للصادرات حيث ارتفعت إلى 384.83 ألف طن بنسبة تغطية للواردات بلغت 2.16%، و استمر نفس معدل التغطية تقريبا لسنة 2015 بنسبة بـ 2.02% ، مع انخفاض نسبي في كل من حجم الواردات و الصادرات بـ 9.37% و14.9% على التوالي، و تميزت سنة 2016 بتسجيل أعلى نسبة تغطية للواردات من الصادرات طيلة الفترة بـ 2.60% و أدنى حجم للواردات أيضا بالنسبة للفترة المدروسة بـ12253.9 ألف طن أي انخفاض بنسبة 30.17% مقارنة بسنة 2014 .

ب – حجم الفجوة الغذائية : إن التبعية المعبر عنها بالفجوة الغذائية مرتفعة جدا بل تكاد تكون مطلقة في بعض الأحيان، و هذا ما يدل على عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المحلي، بل في بعض الأحيان يكون الطلب المحلي طلب استيرادي تام، و الملاحظ من بيانات الجدول أن سنة 2013 سجلت فجوة قدرة بـ 99.55% و هي تعد نسبة مرتفعة جدا و غير ملبية للطموحات، في حين سجلت نسبة 97.84% سنة 2014 مسجلة انخفاضا طفيفا، في حين سجلت أدنى قيمة للفجوة في 2016 بنسبة 97.40 خلال الفترة محل الدراسة .

2- نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء : يمكننا التعرف على هذه النسبة بالنسبة لمجموعة الحبوب و الخضر و الفواكه و اللحوم من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (19) معدل الاكتفاء بالنسبة للمجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2010- 2013)

البيان	مجموعة الحبوب	مجموعة الخضر و الفواكه	مجموعة اللحوم
الإنتاج لسنة 2010	4558.57	14646.12	7935.89
واردات – صادرات	7919,16	1594.17	88.4
المتاح للاستهلاك	12477.73	16240.29	8024,29
نسبة الاكتفاء الذاتي	**%36.53**	**%90.18**	**%98.89**
الإنتاج لسنة 2011	3727.99	16414.85	742,05
واردات – صادرات	11030.91	934.71	70,66
المتاح للاستهلاك	14758.9	17349.56	812.71
نسبة الاكتفاء الذاتي	**%25.25**	**%94.61**	**%91.30**
الإنتاج لسنة 2012	5137.15	18478.54	714.48
واردات – صادرات	9904.17	623.75	99,67
المتاح للاستهلاك	15041.32	19102.29	814.15
نسبة الاكتفاء الذاتي	**%34.15**	**%96.73**	**%87.75**

الإنتاج لسنة 2013	4912.23	21026.07	764.59
واردات – صادرات	7439.59	453.82	22.78
المتاح للاستهلاك	12405.82	21479.89	787.37
نسبة الاكتفاء الذاتي	**%39.59**	**%97.88**	**%97.10**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المنظمة العربية لتنمية الزراعية، المجلد (31)و(32)و(34).

يتضح من بيانات الجدول أن مجموعة الحبوب تتصدر القائمة باعتبارها مصدرا أساسيا للغذاء ومادة استهلاكية رئيسية للفرد الجزائري، غير أن نسب الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعة متدنية على امتداد الفترة الزمنية المدروسة، حيث عرفت سنة 2010 متاحا للاستهلاك من الحبوب قدره 12477.73 ألف طن بنسبة اكتفاء ذاتي 36.53% وهي نسبة ضعيفة جدا بالنسبة لبلد تعتبر فيه هذه المجموعة الغذائية عنصرا أساسيا في غذاء شعبه، و هذه النسبة من الاكتفاء الذاتي عرفت انخفاضا سنة 2011 قدر بـ 25.25% ، و يرجع ذلك إلى انخفاض حجم الإنتاج الوطني في تلك السنة و ارتفاع حجم الواردات من الحبوب بنسبة 18.22% و 28% على التوالي مقارنة مع سنة 2010 ، و مع تحسن الإنتاج سنة 2012 و تحقيق أكبر حجم في هذه السنة تحسنت بدورها نسبة الاكتفاء الذاتي في مجموعة الحبوب مسجلة 34.15%، و استمرت في الارتفاع إلى أعلى نسبة لها خلال الفترة بـ 39.59%.

وبالرغم من التطور الملحوظ و تحسن نسب الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب، و رغم بذل الدولة الجزائرية مجهودات جبارة من أجل تحسين الإنتاج و الإنتاجية الزراعية، و تسطير برامج ضخمة ذات ميزانيات كبيرة على غرار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(2000–20004) ، و برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001–2004)، و توطيد النمو الاقتصادي(2010–2014) ، إلا أن هذه النسب من الاكتفاء تبقى متدنية جدا و لم تتجاوز 40% خلال الفترة المدروسة، و هذا يجعل هذه المادة الغذائية الهامة ذات تابعية كبيرة.

وبالنسبة لمجموعة الخضر و الفواكه فأمرها معاكس للمجموعة السابقة إذ يتضح لنا من بيانات الجدول وجود نسبة عالية للاكتفاء الذاتي في هذه المجموعة طيلة الفترة(2010–2013) حيث لم تقل النسبة عن 90% طيلة الأربع سنوات، حيث سجل الإنتاج نسبا معتبرة حققت الاكتفاء في هذه المجموعة ، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2013 بـ 97.88% و كمية متاحة قدرت بـ21479.89 الف طن و كمية إنتاج وصلت إلى 210026.07 ألف طن.

وحسب دراستنا لهذه المجموعة الغذائية يبدو أن الجزائر لا تواجه مشكلة كبيرة في تأمينها للخضر و الفواكه بما أن الجهاز الإنتاجي الوطني يحقق الاكتفاء فيها، بل و يسعى إلى تحقيق نسبة صادرات هامة على غرار ما يحصل من طفرة في منتوج البطاطس بالآونة الأخيرة حيث صرح المدير العام للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية أنه تم تسجيل فائض في الإنتاج من المنتوجات الفلاحية خاصة منتوج البطاطس الذي سجل فائضا قدر بـ 600 ألف طن سنة 2014 قابلة للتصدير، و أن هذا الفائض لا يذهب منه إلى الصناعات التحويلية إلا واحد بالمئة أما الباقي فيذهب للتخزين، و أعطى أمثلة عن تصدير البطاطس إلى الإمارات و قطر و إسبانيا بسعر 46 دينار جزائري و هو يفوق السعر المحلي الذي هو 30 دينار جزائري للكيلوغرام الواحد .

أما مجموعة اللحوم فقد عرفت هي الأخرى نسب اكتفاء ذاتي عالية جدا لم تنزل عن 80% و هو ليس بالأمر الغريب فالجزائر تمتلك حوالي 1909.49 ألف رأس بقر و26572.98 ألف رأس غنم حسب إحصاءات سنة 2013، و هو ما يعادل 12.31% من مجموع رؤوس البقر و الغنم في الوطن العربي، حيث تحتل المرتبة الخامسة في عدد رؤوس البقر و المرتبة الثانية في رؤوس الغنم بعد السودان، و هذا ما يفسر وفرة الناتج الحيواني بالنسبة لمادة اللحوم الحمراء إضافة الى الثروة السمكية و الدواجن مشكلة مجموعة اللحوم بشكل عام، و سجلت اللحوم نسبة اكتفاء ذاتي سنة 2010 قدرها 98.89% و هي نسبة عالية ثم انخفضت هذه النسبة سنتي 2011-2012 إلى87.75%، لكنها عادت للارتفاع سنة 2013 مسجلة رقما عاليا قدر بـ97.10. %

إن الوفرة الإنتاجية لمجموعة اللحوم لا يعني بالضرورة سهولة الحصول عليها بالنسبة للفرد أو المستهلك الجزائري، فالسعر المرتفع لهذه المادة يجعله يؤثر على استهلاكها رغم كونها مادة أساسية و ضرورية للمستهلك، بمعنى أن ضعف القدرة الشرائية للمستهلك يؤثر على استهلاكه لا محالة و يجعل هذه المادة من السلع غير كافية غذائيا للفرد البسيط ذو الدخل المحدود رغم وفرة الإنتاج من حيث الحجم و النوع.

III. دراسة تحليلية لاستهلاك القمح في الجزائر (1990-2016)

للحبوب في الجزائر مكانة استراتيجية هامة في المنظومة الغذائية والاقتصادية، حيث تقدر المساحة المزروعة بـ 6 ملايين هكتار بالرغم من وفرة الأراضي، كما تناقص إنتاج القمح بشكل واضح خلال الأعوام القليلة الماضية بسبب تناقص المساحات المخصصة لزراعته تناقصا مضطردا، إضافة إلى عوامل أخرى كتدني إنتاج الهكتار الواحد من القمح بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى.

و تعتبر الجزائر ومصر والمغرب من بين أكثر الدول الإفريقية إنتاجا للقمح ، إلا أن انخفاض الإنتاجية في الهكتار الواحد جعلها لا تصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، على الرغم أنها كانت في الماضي تعتبر من الدول المصدرة لهذه المادة و عرفت تاريخيا بكونها منتج للقمح الصلب ذي الجودة العالية.

و تسعى الجزائر في مخططاتها الحالية لتقليل وارداتها باعتبارها أحد أكبر مستوردي الحبوب في العالم و تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال القمح الصلب في غضون 2023 ، لكن هذا الهدف يبقى بعيد المنال إذا لم يتم التركيز على توسيع رقعة الأراضي المسقية المخصّصة لهذا النشاط الزراعي .

كما أن الاستهلاك المفرط للخبز والعجائن، جعل الجزائر تحتل المرتبة الثانية عالميا في قائمة الدول المستوردة للقمح بعد مصر تليها المغرب في الرتبة الثالثة ثم تليها كل من تونس والعراق وإيران وسوريا واليمن والسعودية.

الجدول رقم (20) : جدول تطور عدد السكان في الجزائر و المساحة المزروعة و الإنتاج و الواردات من مادة القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

السنوات	عدد السكان الف نسمة	المساحة المزروعة الف هكتار	الانتاج الف طن	الواردات الف طن
1990	24960	1187,82	750,08	2611,94
1991	25324	1729	1870	2321,8
1992	25942	1848,04	1837	1200
1993	26581	1255,42	1016	2588,23
1994	27191	892,6	713,96	3511,94
1995	27794	1680,27	1497,43	3504,68
1996	28602	2278,5	2982,6	1972,1
1997	29724	825,24	661,51	3396,24
1998	29272	2577,15	2280	3605,6
1999	30813	1372,4	1470	4349,05
2000	30624	2288,25	1509,1	5376

4562	2039,21	1836,4	30836	2001
5998	1501,8	1396,46	31046,8	2002
5182,78	2964,85	2047,57	31160	2003
5034,45	2730,7	2010,5	32131	2004
5683,35	2414,73	2036,2	32364	2005
4823,64	2687,93	2058,05	32906	2006
4632,14	2318,96	1911,71	33481	2007
6351,63	1287,7	2318,96	34096	2008
5719,73	2953,12	1889,16	34591	2009
5719,73	2952,7	1755,73	35268	2010
7402,13	2554,93	1672,43	35978	2011
6347,23	3432,23	1945,78	36717	2012
4822,25	3299,05	1727,24	37464	2013
1307,2	2736,2	1651,31	39500	2014
8504,9	2656,73	1814,722	39963	2015
8225,6	1937,62	1091,59278	40836	2016

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على بيانات الإنتاج المحصل عليها من المرجع على:

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم: 30–42.

هذا الجدول يوضح لنا تطور الكثافة السكانية في الجزائر ما بين عامي 1990–2016 مرفقا بحجم المساحة المزروعة من مادة القمح خلال نفس الفترة و التي قدرت ب 0.61 %و كمية الانتاج متحصل عليها سنويا و اضافيا الى حجم الواردات السنوي من نفس المادة و ذلك بمقارنة الزيادة و نقصان و يبين أهم العوامل المؤثرة في توفر هذه المادة الاساسية لتحقيق الامن الغذائي للفرد الجزائري .

و سوف نتطرق في هذا الشرح بجملةمن المقارنات بين عاملين مهمين في توفر مادة القمح و هما حسب نظرنا عامل تطور عدد سكان و حجم مساحة المزروعة حيث أن حجم سكان كلما زاد كلما أدى الى استهلاك أكبر كلما تطلب الزيادة في حجم الواردات .

أمال المسالحة المزروعة فهي التي تخول لنا معرفة المساحات المطلوب زرعها لتحقيق الانتاج يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي في هذه المادة .

الشكل رقم (01) : رسم بياني رقم 01/ تطور حجم الإنتاج السنوي لمادة القمح حسب المساحة المزروعة 1990-2016

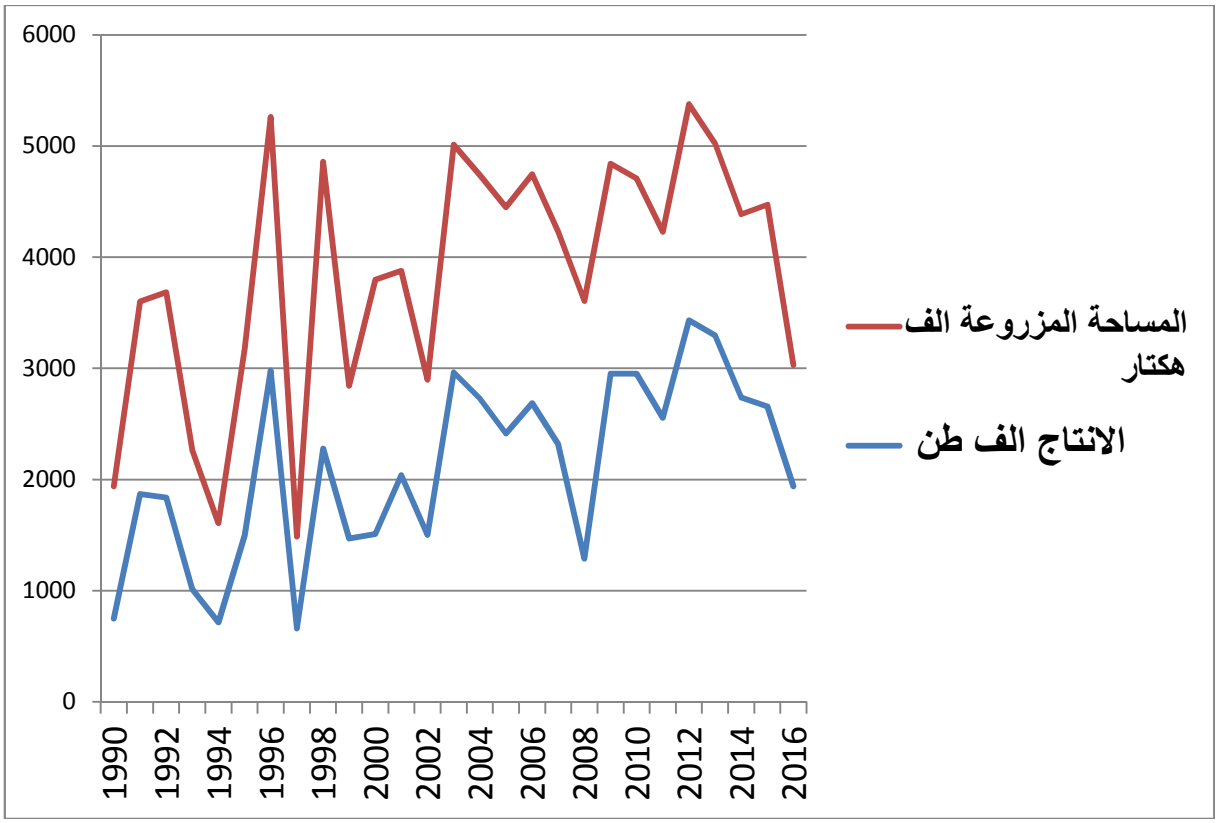

هنا نلاحظ رسم بياني يوضح لنا تطور حجم الانتاج مقارنة بالمساحة المزروعة من مادة القمح خلال الفترة 1992-2016 العلاقة كما هو موضح في هذا شكل طردية أي كلما زادت المساحة المروعة زاد حجم الانتاج و العكس صحيح .

و عليه فان الدولة الجزائرية من خلال سياستها الزراعية و هدفها المبرمج لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي مطالبه بزيادة المساحة المزروعة و تحقيق كميات انتاج ضخمة نحاول من خلالها تحقيق الضغط على ميزانية الواردات و تقليص الفجوة الغذائية .

الشكل رقم (02) : رسم بياني رقم 02 / تطور حجم الواردات مقارنة بحجم الإنتاج السنوي لمادة القمح 1990-2016

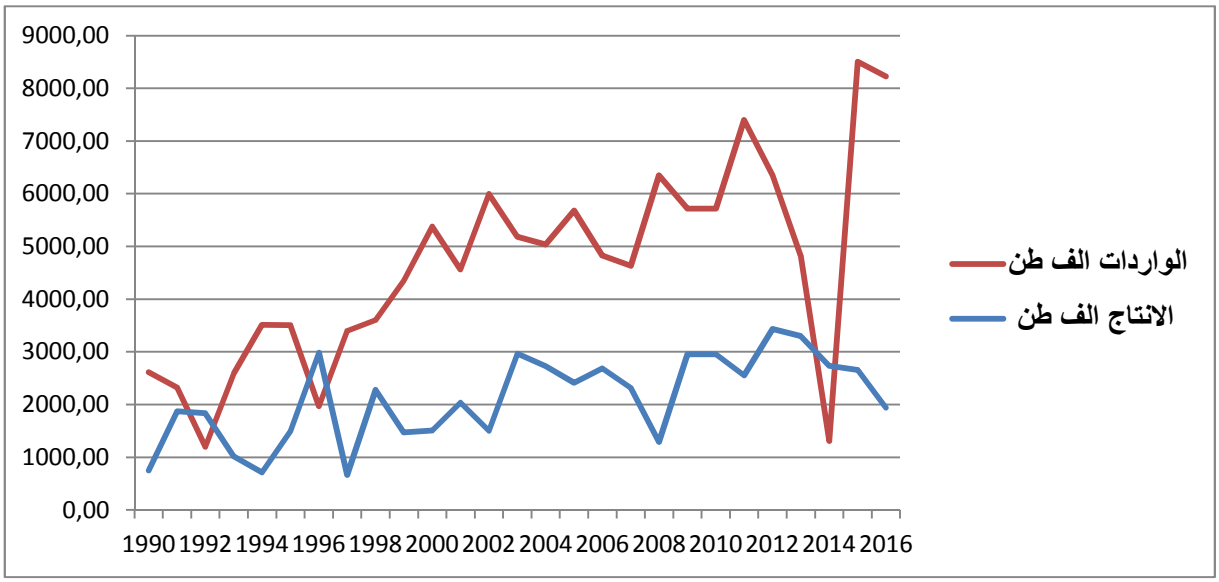

هنا نلاحظ رسم بياني يوضح لنا حجم الفجوة بين واردات القمح من جهة و بين الكمية المنتجة من جهة أخرى و هو ما يطلق عليه متاح الاستهلاك خلال فترة ما بين 1990-2016.

خلال الفترة ما بين 1990-1996 عرفت جزائر تقليص في فجوة الغذائية و اعتماد جزئي على الانتاج المحلي للقمح في تلبية استهلاك الفرد لكن الفجوة قد بدأت في الازدياد و تضاعفت في بعض الفترات مما ادى الى اعتماد نسبة على العالم الخارجي في توفير هذه المادة مما يرافقه ضغط كبير على ميزانية الدولة تجارية للواردات و نزيف احتياطات العملة الصعبة و مقدرات المالية للبلد .

الشكل رقم (03) : رسم بياني 03/ حجم الواردات السنوية من مادة القمح مقارنة بزيادة السنوية في عدد السكان في الجزائر 1990-2016

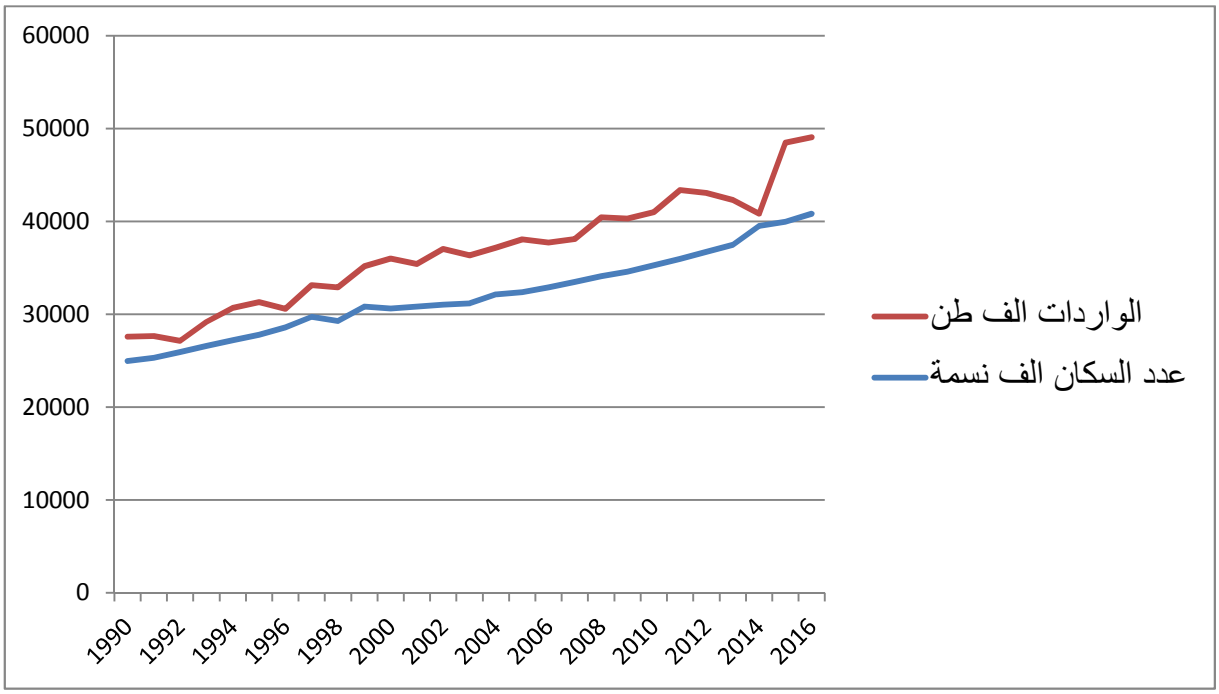

الرسم البياني الآتي عبارة عن مقارنة تطور الكثافة سكانية و زيادة حجم الواردات من مادة القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

ما يلاحظ هنا أن العلاقة طردية بحيث كل زيادة سكانية تقابلها زيادة في الواردات و هذا يعكس الفرق الكبير في نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات و راجع لجهود التي تبذلها الحكومات في الدولة لخفظ الاعتماد على استراد المنتجات ذات القيمة المضافة في حين أن العجز في تجارة القمح يغري إلى حد كبرير الى النمو السكاني فإن الزيادة في واردات الحبوب يمكن أن يؤدي لتغير المناخ إلى تغيرات أكبر في الغلات و قد تتغير أنماط النمو الاقتصادي التي لوخحظت في الماضي القريب و هذا دليل على أن التحدي المقبل للدولة الجزائرية هو تلبية حاجيات السكان و تحقيق أمنهم الغذائي و ذلك حسب وجهة نظرنا لا يتم الا عن طريق سياسات اقتصادية و خطط استيراتيجية محكمة يتم من خلالها استغلال المساحات الخصبة الشاسعة المتوزعة على ربوع الوطن التي لا بغنى عنها شيء سوى توفير امكانيات فلاحية و متابعة و دعم من مؤسسات الدولة تؤدي بنتيجة المطلوبة و مرجوة و هي تحقيق أمننا الغذائي .

من خلال تقديراتنا وحسب ما توصلنا اليه نلاحظ أن عدد السكان يتزايد من فترة غلى اخرى و من هنا نستنتج انه ادا تزايدة خلال الفترات القادمة (2016-2025) ب 6 ملايين و 568 الف نسمة و هذا

يتطلب بدل لمزيد من الجهد لتوفير كميات مناسبة للقمح و فيما يلي تقدير نسبة الإكتفاء الذاتي و الفجوة الغذائية في استهلاك القمح في الجزائر خلال الفترة 2025/2016 .

فإذا كان الفرد الجزائري يستهلك 100 كلغ في السنة اي بمقدار 274 غ في اليوم فإن احتياجات الجزائر سنة 2025 ستكون حوالي 45 ألف قنطار إذ يبقى الفرد يستهلك نفس هذه الكمية و هي في حدود المعدل العالمي الذي يبلغ 90 –100 كلغ في السنة .

– و لذا نرى بأن الالتزام بمتوسط الاستهلاك العالمي من القمح و المحدد بـ 100 كلغ /فرد/سنة سوف يقضي على التبذير الكبير المسجل في استهلاك الخبز في الجزائر، و يوفر مبالغ كبيرة من العملة الصعبة ، وهو أمر هام جدا في ظل أزمة انخفاض سعر النفط. و نشير إلى أن منظمة التغذية العالمية قد ناشدت دول شمال إفريقيا مرارا بالحد من التبذير في الخبز

استيراتيجيات :

تملك دولة الجزائر منظومة غذاء متكاملة يأتي في مقدمتها قطاع الصناعات الغذائية الذي يمتلك قدرات إنتاجية كبيرة يستطيع معها إمداد جميع أسواق الدولة بمختلف منتجات الأغذية و المشروبات و من ضمنها أصناف الاغذية الرئيسية .

و يوصى باتباع مجموعة من الاجراءات من اجل التحقيق الكامل للتدابير الوطنية و عليه يوصى بإتباع التدابير التالية :

- ✓ تعزيز آليات التنسيق الاقليمية من اجل الاستفادة من خصائص الإقليم و تفعيل جوانب القوة و المزايا للمؤسسات الإقليمية .
- ✓ إنشاء آليات للمساءلة و المطالبات قد تكون قضائية أو خارج نطاق القانون لتمكين أصحاب الحقوق من مساءلة الحكومات و ضمان إتخاذ إجراء التصحيحي دون تأخير تحديد منهم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأين يعيشون و لماذا يعانون من الجوع و استخدام بيانات مجزأة و تحليل أسباب الكاملة وراء إنعدام أمنهم الغذائي لتمكين الحكومات من توجيه جهودها بشكل أفضل .
- ✓ تسهيل إجراءات ممارسة الاعمال ضمن قطاع الإنتاج الزراعي و تكريس التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء .
- ✓ تسهيل إجراءات تعاقد الزراعي و إنشاء بنية تحتية متطورة و خدمات لوجيستية رائدة لواردات الأغذية .
- ✓ تقديم قطاع الصناعات الغذائية قيمة مضافة لتوفير السلع الغذائية لفترات طويلة تساهم في زيادة الانتاج المحلي على المدى الطويل .
- ✓ إن تعزيز قدرات المصانع بمختلف الممكنات التكنولوجية و التنوع في إنتاج من أصناف الرئيسية خلال الفترة المقبلة .

- ✓ رفع قدرة المصانع الأغذية التي تتمتع بقدرات إنتاجية و مرونة عالية لمواكبة ارتفاع الطلب على السلع بعينها .
- ✓ تطبيق و استخدام أدوات ثورة صناعية الرابعة و تقنيات المتعلقة في رفع انتاجية و كفاء الخطوط إنتاج مصانعنا الوطنية .
- ✓ وضع خطة لتحسين العائد للانتاج المحلي الممكن بالتكنولوجيا من الغذاء و زيادة نسبة انتاج المواد الغذائية الرئيسية المحددة .
- ✓ تحقيق تعاون الكامل مع مختلف الجهات الاتحادية و المحلية و القطاع الخاص من أجل تعزيز الاستثمارات في قطاع الغذاء و زيادة عدد المشروعات الغذائية .

النتائج و المقترحات:

1-النتائج: ويمكن إجمالها في ما يلي:

- ✓ اذ افترضناحسب تقديرتنا تقديراتناان إنتاج القمح في الجزائر سنة 2025 سيكون في حدود 4659 ألف طن، فإن الجزائر ستصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي
- ✓ إن الالتزام بمتوسط الاستهلاك العالمي من القمح المحدد بـ 100 كلغ /فرد/سنة سوف يقضي على التبذير الكبير المسجل في استهلاك الخبز في الجزائر، و يوفر مبالغ كبيرة من العملة الصعبة ، وهو أمر هام جدا في ظل أزمة انخفاض سعر النفط. و نشير إلى أن منظمة التغذية العالمية طالبت دول شمال إفريقيا بالحد من التبذير استهلاك الخبز.
- ✓ إذا تحدد متوسط استهلاك الفرد الجزائري من القمح ب150كلغ/السنة و هو معدل أكبر بكثير من المعدل العالمي، فإن إنتاج القمح في الجزائر سوف يعجز عن إشباع الاستهلاك الداخلي، و سوف تتراوح الفجوة الغذائية في استهلاك القمح 31.03% سنة 2025 .
- ✓ و الفجوة الغذائية خلال فترة المقبلة ستكون 36.90% كمتوسط للفترة. والإنتاج الوطني لسنة 2025 سيغطي 68.96% فقط من الاحتياجات.

2- المقترحات: و هي كالتالي:

- ✓ إن تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح يكون ممكنا من خلا ل مجموعة من الإجراءات أهمها: زيادة الرقعة الزراعية باستصلاح أراضي جديدة و تدعيم مياه الري، و تحسين إنتاجية الهكتار الواحد بتحديث قطاع الزراعة و استخدام التكنولوجيا المتطورة.

- ✓ يمكن رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح الحالية بالقضاء على التبذير الكبير الذي يعرفه استهلاك الخبز خاصة وأن الدولة تدعم سعر الخبز بملايير الدينارات الجزائرية.
- ✓ تحفيز الاستثمار الوطني في الزراعة، تشجيع المزارعين .
- ✓ الاهتمام بالبحوث الزراعية والبيولوجية والهندسة الوراثية.
- ✓ تشجيع البحث في العلوم الزراعية من أجل زيادة إنتاج القمح .
- ✓ يجب تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هياكله، ومنح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية.
- ✓ ضرورة التحكم في تقنيات الإنتاج وإدماج اقتصادنا الزراعي في النظام العالمي.

خلاصة الفصل :

عرف الاستثمار الزراعي في الجزائر تطورات هامة تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية و السياسة التي عرفتها البلاد بانتقالها إلى اقتصاد السوق الذي أعطى الحرية للاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، كما أعطى دفعا جديدا للاستثمار في المجال الزراعي، خاصة مع الدور الذي قامت به الدولة من توفير الوسائل المالية و الاهتمام بالاستثمارات في البنية الأساسية المرتبطة بالزراعة، و تقديم الخدمات المساعدة للإنتاج الزراعي في مجال البحوث و الإرشاد و التدريب و الإقراض، ولكن رغم ذلك بقي الإنتاج الزراعي منخفضا لا يلبي احتياجات البلاد خاصة إنتاج الحبوب الذي عرف تذبذبا كبيرا و غالبا ما اتجه نحو الانخفاض خاصة في ما يتعلق مادة القمح التي لم تستقر على مستوى معين، بسبب الظروف المناخية المتذبذبة، إضافة إلى أن التدابير و الاجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن فعالة نظرا لغياب المراقبة و المتابعة. كما أن إنتاج الحليب لم يكن بالمستوى المطلوب، وبذلك بقي إنتاج الحبوب والحليب في الجزائر عاجزا عن تغطية حاجيات الاستهلاك المحلي، مما جعلها تلجأ إلى الاستيراد.

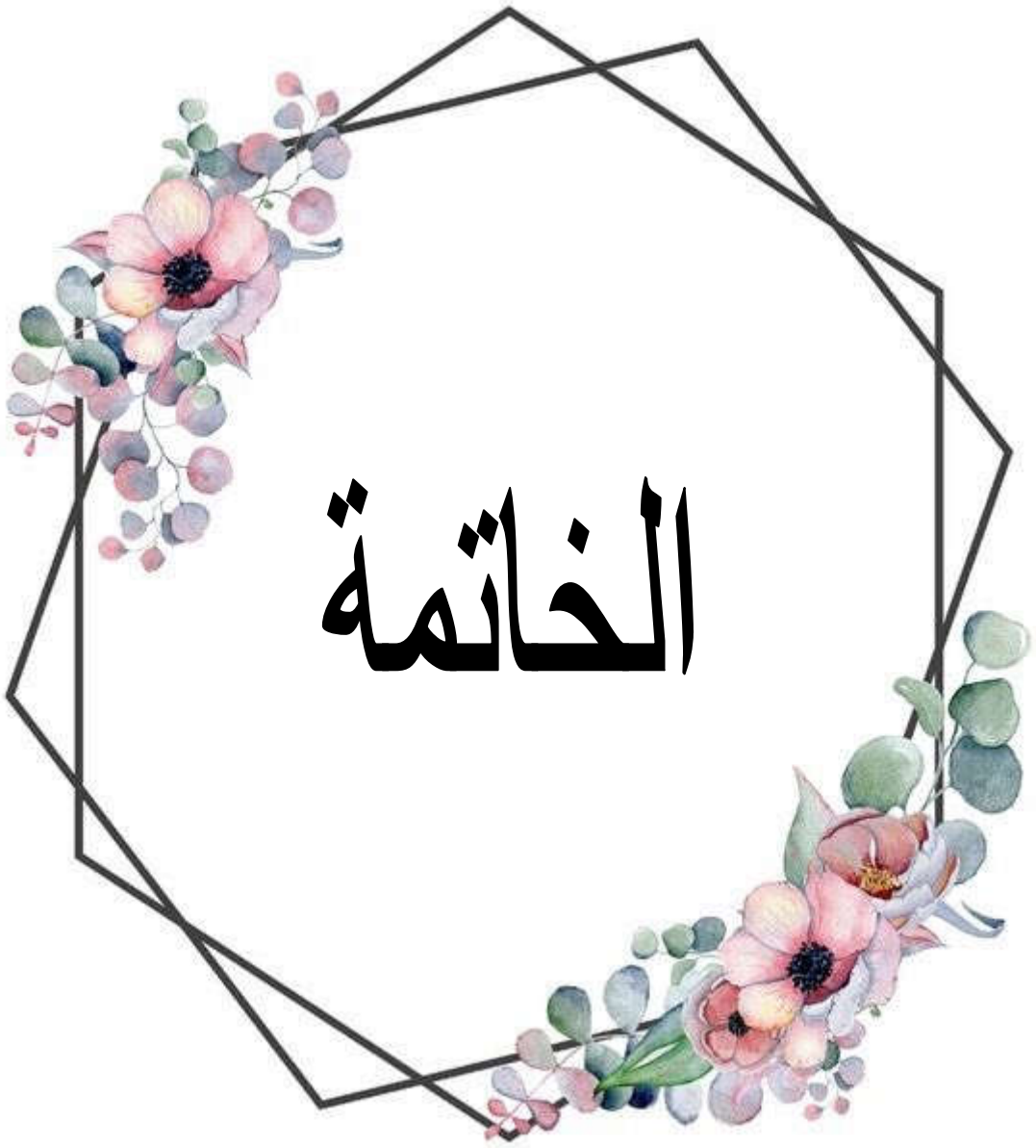
الخاتمة

تعتبر مشكلة نقص الغذاء من أهم و أصعب المشاكل التي فرضت نفسها على الساحة الدولية، حيث أصبحت دول العالم في وقتنا الحالي تتسابق لتوفير أمنها الغذائي على قدم المساواة في سباقها نحو التسلح وفرض قراراتها السياسية في المحافل الدولية، وأصبح الأمن الغذائي مقترنا بالأمن الوطني لأن الدول التي لا تضمن الغذاء لشعبها تنتقص سيادتها .

والجزائر كدولة نامية حديثة الاستقلال تعاني من مشكلة نقص الغذاء و ارتفاع الفاتورة الغذائية، و هي تسعى جاهدة إلى تحقيق اكتفائها من الغذاء، بحيث انتهجت منذ ستينات القرن الماضي عدة سياسات تنموية بهدف تطوير قطاعها الفلاحي تمهيدا لتحقيق اكتفائها الغذائي، وقد واجهت ر أثناء مسيرتها التنموية صعوبات ومشاكل عديدة في شتى النواحي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، وتعتبر مشكلة الغذاء من أهم المشكلات لكونها تشكل تحديا خطيرا للاقتصاد الجزائري، و ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان الجزائري و أمنه و استقراره، إضافة إلى أن القضاء على هذه المشكلة أو التقليل من حدتها على الأقل يعد انطلاقة حتمية لتنمية اقتصادية و اجتماعية واعدة، و لمواجهة هذه المشكلة قامت السلطات بتسطير عدة مخططات و برامج و سياسات هدفها تطوير القطاع الزراعي و تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي ، غير أن هذه السياسات و البرامج رغم ضخامة المبالغ المرصودة لها و الإمكانيات المتاحة لتنفيذها لم تأت ثمارها المنتظرة ولم تكن لها تلك النتائج المرجوة منها .

ثانيا: النتائج والمقترحات:

1- **النتائج** : لقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية نجملها في ما يلي:

1. انعدام الأمن الغذائي في الدولة يؤثر على قراراتها السياسية و يعرض سيادتها للخطر، بحيث ترتفع فاتورة وارداتها من الغذاء ما يجعلها مستوردا صافيا للغذاء و تعاني من تبعية اقتصادية و سياسية.
2. الارتفاع المستمر لأسعار الأغذية الأساسية على المستوى العالمي، ينتج عنه سوء التغذية و انتشار المجاعة، بسبب انخفاض القدرة الشرائية لدى الشعوب ، مما يؤدي إلى ظهور بؤر التوتر متمثلة في الاحتجاجات و المظاهرات المطالبة برفع الأجور و تحسين ظروف المعيشة، و التي غالبا ما ينجم عنها صراعات دموية.
3. تعاني أغلب الدول النامية و خاصة العربية من مشكلة غذائية حادة، يكمن جوهرها في قصور معدل نمو الإنتاج الزراعي الغذائي، و خاصة المواد الغذائية

الأساسية منها الحبوب، و ارتفاع معدل الطلب على الغذاء، و زيادة الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات من المواد الغذائية الاستراتيجية.

4. يتسم قطاع الفلاحة بتركز أغلب الأنشطة الزراعية لدى الفلاحين الريفيين الذين يمارسون هذه الحرفة بهدف سد احتياجاتهم الضرورية و تأمين رغيف العيش، هؤلاء يمارسون مهنة الفلاحة بأساليب تقليدية، مما يسفر عنه محدودية في السلع الزراعية من حيث الكمية و النوعية.
5. رغم ما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية و رأس مال بشري، و ثروات نباتية و حيوانية لا يستهان بها، إلا أن سوء استغلالها و ضعف الإرادة في تحسين مردوديتها، جعل الجزائر تلجأ إلى الخارج دوما لأجل توفير مستلزمات القطاع الفلاحي و ترقيته و النهوض به.
6. إن حجم و قيمة الفجوة الغذائية آخذة في الاتساع مع الزمن، كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي آخذة في الانخفاض ، و ترتب على ذلك تزايد الاعتماد على السوق العالمية في توفير الاحتياجات الغذائية، و زيادة الأعباء الاقتصادية في ميزان المدفوعات.
7. إن السياسات و الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الغذائي في الجزائر على المستوى المحلي تفتقر للإرادة السياسية القوية و ضعف المراقبة و المتابعة، فأغلب البرامج التنموية عرفت تماطلا في التطبيق الفعلي و الجاد من طرف السلطات المعنية بالإنجاز.

2- **المقترحات:** لتخفيف حدة المشكلة الغذائية في العالم و تفادي خطر المجاعات مستقبلا نقترح على ما يلي :

1. زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي و تحسين الإنتاج و الإنتاجية بصفة عامة.
2. إنشاء صندوق خاص لمعالجة أو الحد من مشكلة الغذاء العالمية.
3. بناء مخزون استراتيجي من الغذاء واسع الاستهلاك تمول به المناطق التي تعاني قصور غذائي حاد .
4. البحث عن البدائل الأخرى لإنتاج الطاقة من غير الوقود الحيوي كالطاقات المتجددة بدلا من استنزاف مخزونات السلع الغذائية الرئيسية و نقص المعروض منها، وبذلك تجنب الوقوع في ارتفاع عام لأسعار هذه السلع، هذا الارتفاع الذي يعتبر أهم أسباب أزمة الغذاء في العالم، و ضياع الملايين من سكان المعمورة .

5. الاهتمام بمجالات البحث العلمي الزراعي و استنباط السلالات عالية الإنتاجية و الأصناف النباتية الأقل احتياجا للمياه، و تطوير نظم الصيد السمكي و أساليب الإنتاج، و نظم الري و التسويق و الإرشاد الزراعي، وتوفير الكوادر البحثية المؤهلة.
6. زيادة تأهيل و تدريب اليد العاملة في جميع القطاعات خاصة القطاع الفلاحي، و الرفع من مستوى الإنتاج و الإنتاجية بإدخال التقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية.
7. زيادة المساحات المزروعة سنويا من المحاصيل الزراعية الرئيسية و اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة لتحسين معدلات إنتاجها، و ذلك باللجوء لعدة وسائل منها اختيار التربة المناسبة، و إعداد الأرض للزراعة جيدا و الزراعة في المواعيد الأكثر ملاءمة.
8. تعزيز و تفعيل مقومات التكامل الزراعي بين البلدان العربية، لأن الموارد الزراعية العربية من المنظور التكاملي ذات وفرة نسبية ملحوظة، وذات قدرات كبيرة على تحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي العربي.
9. على الجزائر أن تعتمد على مبدأ التنافسية للمنتجات الزراعية، لأن ذلك سيكفل لها اندماجا إيجابيا في الاقتصاد العالمي، و حتى تكتسب السلع الجزائرية ميزة تنافسية في الأسواق العالمية يجب توفر سعر منخفض و جودة عالية للسلع، و قدرة تخزينية و تسويقية.
10. ضرورة تبني سياسة تنموية ريفية، تهدف إلى تقليص التفاوت الواضح بين الريف و المدينة، مع التركيز على إنشاء البنى التحتية و توفير المرافق و الخدمات الأساسية، و إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حرمانا و بالتالي الأكثر حاجة.
11. تطوير عمل القطاع المصرفي وتعزيز دوره في عملية التنمية بحيث يعتمد على سياسات نقدية أكثر مرونة جاذبة للاستثمارات و المشاريع المجدية خاصة الزراعية منها .
12. تطوير القواعد المعلوماتية في المجال الزراعي التي تعمل على تزويد المستثمرين بالمعلومات و البيانات الدقيقة و الموثوق بها، مما يسهل عملية التعرف على الإمكانيات المتوفرة في كل دولة، الأمر الذي يجعل من عملية إنجاز المعاملات سريعة و ذات جودة و كفاءة.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولا : كتب

1. أحمد يسري إبراهيم دعبس، قضايا و مشكلات بيئية، دار المعارف، ط2، الإسكندرية، مصر، 1992
2. إمام محمود الجسمي، "**محددات الأمن الغذائي العربي**"، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزارعيين، القاهرة، مصر، سبتمبر ،2001.
3. حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976
4. حمود منصور عبد الفتاح و نصر محمد القزاز باسم سليمان فياض بعنوان الزراعة و الغداء في مصر سنة 2001
5. حميد أية عمارة، ترجمة: أديب نعمة، الزراعة المتوسطة في علاقات الشمال والجنوب، الفارابي، بيروت، 1993،
6. صبيحة بخوش، "**اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**)دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ،2011
7. عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن ،2012
8. عبد العزيز شاربي، الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003- 2004
9. عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2009
10. عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، حدود الرأسمالية في الجزائر، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر
11. غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، الأردن، 2011
12. فاتح حركاتي، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، دار الوفاء للطباعة، الاسكندرية، ط1، 2015

13. فوزية غربي ، كتاب بعنوان : الزراعية العربية وتحديات الامن الغذائي بدراسة حالة الجزائر ،الطبعة الأولى، سنة 2010 ، بيروت

14. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت ، 1998

15. محمد بوطالب وآخرون، **"جغرافيا الجزائر والمغرب العربي"**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2005،

16. محمد عبد الشفيع عيسي وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999

17. محمود بيلي، "**الز ارعة في الاتفاقيات الإقليمية**"، ملخص سياسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الوارعية، القاهرة، مصر ، 2008

18. المنذري سليمان، **"السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"**، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ،2004

ثانيا : المذكرات الجامعية

1. آمال عمارة ، التنويع الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة الفترة 2000-2014، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سعيدة سنة 2014 - 2015

2. بواليست عبد القادر ، دراسة تحليلية و تنبؤية لانتاج الحبوب الشتوية في الجزائر سنة 2000 ، رسالة ماجيستر ، جامعة منتوري قسنطينة

3. بوزيدي حافظ أمين ، " دراسة قياسية لكبفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر و المغرب "، رسالة دكتوراه سنة 2019.

4. بيضة سعدية، السياسة الفلاحية في الجزائر، برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة، مذكرة، ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، سعيدة، 2014- 2005)

5. حركاتي فاتح ، تحليل مشكلة الامن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها ، أطروحة دكتوراه سنة ،2018 جامعة محمد خيضر-بسكرة .

6. حوالف رحيمة، واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2001-2002

7. خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة الحالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، 2007، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010- 2011

8. خير الدين تواتي ، الأمن الغذائي العالمي لسنة 2019 ، مذكرة ماجستير ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

9. دبار حمزة مذكرة ماجيستر بعنوان " انعكاسات الأزمة العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلية وفق النموذج "swot" سنة 2013

10. رياض طالبي ، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة ، دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المغرب ،رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2011

11. ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير شعبة الاقتصاد والتنمية (جامعة برج باجي مختار عنابة، 2011-2012)

12. سلاطنية بلقاسم وعرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، كلية الآداب و العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009

13. سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم و نتائج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2006

14. عابد شريط، **"دراسة تحليلية لواقع وآفاق الش اركة الاقتصادية الأورو–متوسطية :حالة دول المغرب العربي"**، أطروحة دكتواره دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الج ازئر، 2003،

15. عربيي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر

16. عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسات علاجها "دراسة تحليلية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة، الجزائر،2004 -2005

17.غرد محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2012

18.فوزية غربي ، 'الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء الذاتي و التبعية ، أطروحة دكتوراه ، سنة 2008.

19.فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتورى قسنطينة، سنة 2007- 2008

20.محمد غربي، القطاع الزراعي وإشكالية دعم استثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة لكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2011- 2012

21.مقدم عبى ارت، **"التكامل الاقتصادي الز ارعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"**، رسالة دكتو اره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ،2002 .

22.يوبا زكرياء : ملال كريمة ، مذكرة ماجيستر بعنوان السياسة الزراعية و الامن الغذائي في الجزائر سنة 2016 ، جامعة مولاي طاهر سعيدة

ثالثا : الملتقيات و المؤتمرات :

1. أحمد مصنوعة ، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع و المأمول ، الملتقى الدولي التاسع حو ل استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية ،مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ،الشلف ، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014

2. اسم فياض، **"المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل الاقتصادي المثلى بين مجموعة البلدان العربية"**، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين التاسع عشر، ديسمبر ،1995القاهرة.

3. الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية، 5 أفريل 1980،

4. جامعة الدول العربية، **"تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العادية رقم 76 ، القاهرة، مصر،2005

5. الجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد"**، القاهرة، ،2007

6. جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **"التكامل الاقتصادي العربي"**، المؤتمر العربي الافريقي للتنمية الزارعية، 2010،

7. حيدر أحمد عباس، مقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي و ضمان استمراريتها، الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي ، جامعة دمشق، سورية،،2012

8. عبد الكريم جابر سنجار العيساوي، أسباب أزمة الغذاء العالمية و دورها في تعميق العجز في التجارة الزراعية العربية، مداخلات الملتقى الدولي السادس، جامعة القادسية، العراق، ، ط1، 2012

9. عمر جنينة و مديحة بخوش ، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر ،ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ، 15الجزائر،16 نوفمبر 2011

10. فريد كورتل، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، جامعة سكيكدة، مداخلات الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية الأمن الغذائي، بهاء الدين لنشر و التوزيع، ط1، 2012

11. منسوة أحمد، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع، الشلف، الجزائر ،2014

12. منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014

13. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة) "2030روما، 2016.

14. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "منظمة الأغذية وأهداف التنمية المستدامة مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة " ،34نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا")روما، 7-11ماي .4-1 ،2018

15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **"المؤتمر القومي حول التكامل الز ارعي العربي في ظل المتغى ارت الإقليمية والدولية"**، 19-22ديسمبر (كانون الأول)، القاهرة، مصر، ،2004

16. مهدي الحافظ، **"الش اركة الاقتصادية العربية –الأوروبية :توقعات وتجارب"**، الملتقى الوطني الأول حول :المؤسسة الاقتصادية الج ازئرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23أفريل ،2003

17. مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدورة " 40"، الإطار الاستراتيجي المراجع" روما، 8-3جويلية، 2017.

18. يوسف سعداوي وبوعرعور عمار، **"الش اركة الأوورومتوسطية –الج ازئرية"**، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسة الاقتصادية الج ازئرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23أفريل ،2003.

19. يوسف سعداوي وبوعرعور عمار، **"الش اركة الأوورومتوسطية –الج ازئرية"**، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسة الاقتصادية الج ازئرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23أفريل ،2003

رابعا : المجلات و المنتديات

1. إبراهيم سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، مجلة جامعة دمشق ،المجلد 27 ، العدد 3-4 ،سورية، 2011

2. تواتي بن علي فاطمة، **"مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية"**، مجلة الباحث، عدد 6،الجزائر، ، 2008

3. جميلة الجوزي، **"التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 5،2010، الجزائر

4. حجازي المرسي السيد، **"تقويم السوق العربية المشتركة"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 34-35، السنة الثالثة عشر، صيف 2005 09

5. حسن حمدان العلكيم، **"أزمة الغذاء في الوطن العربي –التحديات وآفاق المستقبل"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 123.،القاهرة، مصر.

6. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ، 2001-2009 ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد السابع جوان 2010 المركز الجامعي خنشلة ، الجزائر

7. عباس بلغاطمي وجمال بلخباط، **"تحديات الإندماج الاقتصادي الخليجي"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 5،جامعة شلف، الجزائر،

8. عبد المالك بوضياف، **"قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته"**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد الثامن، العدد (1/15،)جامعة الموصل، العراق، 2004،

9. عبيد نايف علي، **"دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير :دراسة في التطو ارت الداخلية والعلاقات الخارجية ،1990–2005"**مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإما ارت، 2007،

10. فوزية خلوط ، برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، العدد 29 ، بسكرة ، الجزائر ، 2013

11. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،2012، الجزائر

12. المنظمة العربية لتنمية الزراعية، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي، في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، من 04 الى 1996/05/1، ديسمبر، القاهرة، 1996

13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **"الشراكة العربية–الأوروبية :الدوافع والمنافع"**، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الرابعة، إصدار 01/03، الكويت، 2005.

14. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000–2010) ، أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد الثاني عشر ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، الجزائر ، ديسمبر ، 2012

15. وازرة الزارعة والاصلاح الزارعي، المركز الوطني للسياسات الزارعية "(NAPC،)**منتدى السياسات الزارعية حول منطقة التجارة العربية الحرة وأثرها على الاقتصاديات العربية"**، دمشق 22تشرين الأول، 2003،

خامسا : المواقع الالكترونية

1. موقع المنظمة العربية للتنمية الزارعية على شبكة الأنترنيتwww.aoad.org
2. www.gcc-sg.org/ar-sa/about GCC/pages/primary Law.aspx
3. http://www.elmakam.com/?p=11475
4. www.aleqt.com/2010/10/01/article_452397.html
5. www.transparency-kuwait.org/index.php?ind=downloads&op=download_file1

6. http://www.agricultureegypt.com/Default.aspx
7. http://www.commerce.gov.dz
8. http://www.commerce.gov.dz
9. http://www.commerce.gov.dz
10. http://www.commerce.gov.dz
11. **http / / Agricul . yooh . com / t146 – topic**
12. http : / / Agricultur . yoo . com / t146 – topic
13. www.Lasportal.org/ar/legalnetwork/pages/agreements_details.aspx ?15RID

المراجع باللغة الاجنبية :

1. Direction générale des douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2011, op.cit
2. Bernard Hockman and Patrick Messerlis, "**Intial Condition For Arab Economic Integration**:**Can The European community's success Be Emulated?**" The World Bank, Policy Research warking paper, W.P: No: 2921? October 2002.
3. [1] Simon Neaime, "**South– South Trad**, **Monetary And Financial Integration And The Euro– Mediterranean Partnership**, **An Empirical Investigation**", Institute Of Financial Economics, Amirican University Of Beirut, Research N° FME 22-39, Lebanon, June 2005,P: 9.
4. Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge, Comment évaluer la sécurité alimentaire, 2005, p7.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
بسملة	
الشكر	
الاهداء	
المقدمة العامة	أ- هـ
الفصل الأول : إطار النظري حول مفهوم الامن الغذائي	
تمهيد	02
I. ماهية الأمن الغذائي	03
تعريف الأمن الغذائي و أبعاده	03
I.2. أبعاد الأمن الغذائي	07
III. مقومات الأمن الغذائي و محددات الطلب على الغذاء	12
II. الإكتفاء الذاتي و مؤشرات قياسه و العوامل المؤثرة فيه	23
II.1. الاكتفاء الذاتي و الفجوة الغذائية و أمان الغذاء :	23
II.2. مؤشرات قياس الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه	24
III واقع الأمن الغذائي في العالم	34
III .1. أوضاع الأمن الغذائي السائدة في العالم	34
III.2. الأزمة الغذائية العالمية و أسبابها	39
III.3. فرص تحقيق الأمن الغذائي في العالم	44
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني : الدراسات السابقة و التجارب الدولية و العربية في تحقيق الاكتفاء الذاتي	
تمهيد	50
I. الدراسات السابقة	51
II.التجارب العربية و التكامل الزراعي العربي	60
III. التجارب الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي	73
خلاصة الفصل	79
الفصل الثالث : الدراسات السابقة و التجارب الدولية و العربية في تحقيق الاكتفاء الذاتي	

الفهرس :

تمهيد	81
I. الواقع الفلاحي في الجزائر.	82
I.1. السياسات الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال.	82
I.2. أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينات.	86
I.3. مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر.	92
II. واقع إنتاج السلع الغذائية في الجزائر	98
II.1. انتاج السلع الغذائية في الجزائر	98
II.2. استهلاك الغذاء في الجزائر و العوامل المؤثرة فيه	110
II.3. الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء	115
III. دراسة تحليلية لاستهلاك القمح في الجزائر (1990-2016)	120
خلاصة الفصل :	128
خاتمة	130
قائمة المصادر و المراجع	134
الفهرس	143

قائمة الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	المساحات الزراعية المفيدة لبعض البلدان في العالم وفق معامل (الأرض/الإنسان)	
02	الحجم المتوسط من الماء الضروري للإنتاج الزراعي	
03	عدد من يعانون نقص التغذية (بالملايين) وانتشار نقص التغذية (بالنسب المئوية)	
04	حصيلة النشاطات بشعب فرع الصناعات الغذائية	
05	تطور الاستثمار الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2006) .	
06	التطور معدل العمالة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	
07	تكاليف الإنتاج السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2005-2007.	
08	لتطور الواردات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 1998-2009.	
09	تطور الصادرات الغذائية الجزائرية للفترة (1998-2009).	
10	أكبر دول منتجة للقمح لعام 2008	
11	تطور إنتاج القمح في الدول العربية (2001-2008)	
12	جدول تطور عدد السكان في الجزائر و المساحة المزروعة و الإنتاج و الواردات من مادة القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	رسم بياني رقم 01/ تطور حجم الإنتاج السنوي لمادة القمح حسب المساحة المزروعة 1990-2016	
02	رسم بياني رقم 02 / تطور حجم الواردات مقارنة بحجم الإنتاج السنوي لمادة القمح 1990-2016	
03	رسم بياني 03/ حجم الواردات السنوية من مادة القمح مقارنة بزيادة السنوية في عدد السكان في الجزائر 1990-2016	